

المملكة المغربية

المجلة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2022-2023 : دورة أكتوبر 2022

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.	دورة أكتوبر 2022
11482 محضر الجلسة رقم 068 ليوم الثلاثاء 4 جمادى الأولى 1444هـ (29 نوفمبر 2022م)	
جدول الأعمال: الجلسة الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع: "الحوار الاجتماعي: تكريس لمفهوم العدالة الاجتماعية وآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية".	
11506 محضر الجلسة رقم 069 ليوم الثلاثاء 4 جمادى الأولى 1444هـ (29 نوفمبر 2022م)	
جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون-إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار.	
	صفحة
	11424 محضر الجلسة رقم 066 ليوم الثلاثاء 20 ربيع الآخر 1444هـ (15 نوفمبر 2022م)
	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.
	11455 محضر الجلسة رقم 067 ليوم الثلاثاء 27 ربيع الآخر 1444هـ (22 نوفمبر 2022م)

محضر الجلسة رقم 066

التاريخ: الثلاثاء 20 ربيع الآخر 1444هـ (15 نوفمبر 2022م).

الرئاسة: المستشار السيد أحمد اخشيشين، الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وإحدى وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد أحمد اخشيشين، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هاته الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين، وأجوبة الحكومة عليهما.

طبعا قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيدة الأمانة لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيدة الأمانة.

المستشارة السيدة صفية بلفقيه، أمانة المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت رئاسة المجلس بتاريخ 8 نونبر 2022، بقرارين صادرين عن المحكمة الدستورية وهما:

القرار الأول: رقمه 200 صدر بتاريخ 25 أكتوبر 2022 القاضي بإلغاء انتخاب كل من السيد عز الدين زكري والسيدة أمال العمري عضوين في مجلس المستشارين، على إثر الاقتراع الذي أجري في الخامس من أكتوبر 2021، برسم الهيئة الناخبة المكونة من ممثلي المجاورين، والأمر بإجراء انتخابات جزئية لشغل المقعدين الشاغرين، طبقا للمادة 92

من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين، ورفض الطلبات الرامية بإلغاء انتخاب السيدات والسادة ميلود معصيد ونور الدين سليك ومينة حمداني وفاطمة الإدريسي وبوشعيب علوش ومريم الهلواني في نفس الاقتراع، وتصحيح النتائج الحسابية التي أعلنتها لجنة الإحصاء، ورفض الطلب الرامي إلى إلغاء انتخاب السيدة سليمة زيداني في الاقتراع المذكور:

أما القرار الثاني: فيحمل رقم 201، وصدر بتاريخ 4 من نونبر 2022، وقضى بإلغاء انتخاب أحمد الصغير عضوا بالمجلس إثر الاقتراع الذي أجري في الخامس من أكتوبر 2021، برسم الهيئة الناخبة لممثلي المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية بالدائرة الانتخابية سوس- ماسة، والأمر بإجراء انتخاب جزئي بخصوص المقعد الذي كان يشغله. وتوصل المجلس من مجلس النواب بمشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بأربع طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 15 من نونبر 2022، وهي:

- الطلب الأول حول "مراكز الوساطة والتحكيم التجاري"، تقدم به السيد رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛

- والطلب الثاني كان حول "استمرار الاحتجاجات بقطاع التعليم وتأثيرها على الزمن المدرسي للمتعلمين"، تقدم به المستشار السيد خالد السطي؛

- الطالبين الثالث والرابع حول "اضطرابات عدد من المهن القضائية، وتأثير ذلك على السير العادي لمرفق العدالة"، التي تقدم بها على التوالي أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية والسيدة لبنى علوي.

وقد أحيلت الطلبات إلى الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن تعذرتجاوبها مع هاذ الطلبات.

وتوصلت الرئاسة كذلك من السيدات والسادة أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل بمراسلة، مفادها انتداب المستشار السيد نور الدين سليك رئيس رئيسا لهذا الفريق.

وبالنسبة للأسئلة، فقد توصلت الرئاسة منذ 9 من نونبر إلى تاريخه، بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 106 سؤالا؛

- والأسئلة الكتابية: 34 سؤالا.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس طلب السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمرمجة الأسئلة الموجهة لوزارتها في بداية الجلسة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الأمينة.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يحضر معنا فعاليات هاته الجلسة، السيد إمانويل سينزو هاجيرا، رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية بوروندي الصديقة، وكذا برفقة وفد رفيع المستوى، والذي يقوم بزيارة رسمية لبلادنا بدعوى كريمة من السيد رئيس مجلس المستشارين، تجسيدا لمستوى العلاقات الثنائية المتميزة القائمة بين البلدين الصديقين.

Et je voudrais en venant à vous toutes et à vous tous, souhaitons à son excellence un excellent séjour parmi nous.

Je sais que les discussions et les échanges ont commencé ce matin avec ses homologues à la fois au niveau de la Chambre des Conseillers, mais aussi de la Chambre de Représentants.

Nous souhaitons que le reste de la semaine puisse se poursuivre sur les mêmes auspices.

Soyez les bienvenus.

نستهل جدول أعمال هاته الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حول إنعاش القطاع السياحي، التي تجمعها وحدة الموضوع، والتي سنعرضها دفعة واحدة.

والبداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وموضوعه "استراتيجية إنعاش القطاع السياحي".

فليتفضل أحد المستشارين، تفضل.

المستشار السيد علي الفيلاي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن أهم مداخل استراتيجية إنعاش القطاع السياحي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد السادة المستشارين عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكن، السيدة الوزيرة، حول الإجراءات المتخذة للنهوض بالقطاع السياحي وتجاوز التداعيات السلبية لجائحة كورونا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد المستشار.

المستشار السيد المداني أملاك:

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي جهود الوزارة لدعم المنتج السياحي الجبلي بالمغرب بشكل عام، وبجهة درعة-تافيلالت على وجه الخصوص؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة في نفس الموضوع للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

الإخوان الحضور،

دخل قطاع السياحة في مرحلة نقاهة بعد أزمة كوفيد، ليواجه سوقا دوليا مطبوعا بالتحولات والتوترات الجيو استراتيجية والأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتواصلة.

على هذا الأساس، نسائلكم عن خطة الحكومة لخلق بدائل لإعادة تأهيل القطاع وتطويره؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس والأخير لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد إبراهيم شكيلي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكن حول مخطط الوزارة من أجل تأهيل المناطق والمواقع السياحية في العالم القروي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة تفضلي للمنصة.

السيدة فاطمة الزهراء عمور، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحمد لله بلادنا عرفت انتعاشة مهمة، وسجلنا إلى متم شهر أكتوبر استرجاع ديال السياح بنسبة حوالي 80% مقارنة مع سنة 2019 ما قبل الأزمة.

وبالرغم من أن هاذ النسبة للوافدين كانت نسبة الاسترجاع 80% إلى متم أكتوبر، فقد كان سبق لنا استرجعنا نسبة 103% بالنسبة لمداخيل السياحة من العملة الصعبة إلى متم شتنبر مقارنة مع 2019.

هذا، بالإضافة لمداخيل السياحة الداخلية، التي كانت مهمة جدا هاذ السنة، وكان هاذ النجاح ممكن لثلاثة أسباب رئيسية:

أولا، بفضل الحكمة التي تعاملت بها بلادنا أمام الأزمة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي زادت عززت مصداقية بلادنا على الصعيد الدولي؛

ثانيا، من خلال الدعم اللي وفرته الدولة في إطار المخطط الاستعجالي لدعم قطاع السياحة وكذلك عمليات الترويج والتسويق وتأمين عدد من مقاعد النقل الجوي للوجهات السياحية الوطنية؛

ثالثا، عبر الانخراط التام للمهنيين وباقي الشركاء، اللي نبغي نشكركم بهاذ المناسبة.

بالنسبة للمخطط الاستعجالي اللي وضعته الحكومة لدعم القطاع السياحي بقيمة 2 مليار ديال الدرهم، والتي كان له وقع جد إيجابي على القطاع، منها مليار درهم خصصناها لإعادة تأهيل الوحدات الفندقية. ونعطيك بعض المعطيات فيما يخص تفعيل الإجراءات الخمس

اللي جابها هاذ المخطط الاستعجالي:

- أولا، فيما يخص تمديد التعويض ديال 2000 درهم خلال الثلاثة أشهر الأولى من 2022، استفاد منه حوالي 40.000 شخص، مع العلم أن نفس الأشخاص استفادو من الإجراء الثاني اللي هو تأجيل أداء الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة 6 أشهر؛

فيما يخص الإجراء الثالث، الذي يهم تأجيل آجال سداد القروض البنكية مع تحمل الفوائد لمدة الانقطاع عن العمل، بلغ عدد الطلبات 821 طلب؛

بالنسبة للإجراء الرابع الخاص بتحمل قيمة الضريبة المهنية المستحقة على أصحاب الفنادق، توصلنا لحد الآن بـ 1345 طلب؛

أما فيما يخص الإجراء الخامس والأخير، الخاص بمواكبة الفنادق باش يعاودو يفتحو ويستقبلو السياح المغاربة والأجانب في أحسن الظروف، استفادت منه 737 مؤسسة إيواء سياحي، بإجمالي منح قدرها 868 مليون درهم، وهذا استثمار فعلي كيعاون المهنيين في إعادة إطلاق أنشطتهم.

كما أن الوزارة أعطت الانطلاقة لإعداد ورقة طريق جديدة، اللي كتهدف لتحقيق إقلاع جديد للقطاع، وترتكز هاذ الورقة على ثلاثة محاور أساسية:

- تأمين أكبر عدد من مقاعد النقل الجوي للسياح الوافدين على بلادنا؛

- تحفيز الاستثمار؛

- وتأهيل العرض السياحي.

فبالإضافة إلى تفعيل المخطط الاستعجالي وإعداد ورقة الطريق الجديدة، واصلت الوزارة تنزيل البرامج المهيكلية الأخرى، خاصة:

- اللاتمرکز الإداري؛

- الإدماج في القطاع المهيكل؛

- السياحة الداخلية؛

- تشجيع الاستثمار؛

- وتوفير الموارد المالية.

فبالنسبة لورش اللاتمرکز الإداري: قمنا بتسريع نقل بعض صلاحيات الإدارة المركزية إلى ممثلي القطاع المحليين، ويصبحو بذلك الفاعلين الرئيسيين في تدبير المساطر الخاصة بالمهن، فمثلا فيما يخص وكالات الأسفار، وضعنا لها منصة إلكترونية مع تبسيط المساطر، وجميع الملفات الخاصة بها ستتم معالجتها محليا من طرف المندوبيات الجهوية والإقليمية للسياحة.

موارد إضافية مهمة، يمكن تعبئتها عبر 4 محاور:

أولا، في إطار الميثاق الجديد للاستثمار؛

ثانيا، عبر صندوق محمد السادس للاستثمار؛

ثالثا، عبر القطاع الخاص اللي غادي يستثمر في عدة مشاريع، لاسيما في مجال الترفيه السياحي؛

رابعا، عبر مساهمة الشركاء الآخرين بما فهم الجماعات المحلية.

مع العلم أننا نشتغل بتنسيق تام مع وزارة الاقتصاد والمالية لتعبئة موارد مالية إضافية عند الضرورة لتنفيذ جميع مشاريع ورقة الطريق الجديدة للقطاع كيفما اشتغلنا بالنسبة للمخطط الاستعجالي لهذه السنة.

وفيما يخص الميزانية المخصصة لتوفير مقاعد للنقل الجوي للسياح، هذا الجانب سيتم إعطاؤه الأولوية في ميزانية المكتب الوطني المغربي للسياحة، مع العلم أن ميزانية هذا المكتب تتكون بالإضافة إلى منحة الوزارة من مداخيل ضريبة الإنعاش السياحي وضريبة النقل الجوي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد علي الفيلالي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيدة الوزيرة، على جوابكم.

لدينا مجموعة من الملاحظات، انطلاقا من الفاعلين في القطاع السياحي، والتي تزكمها تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث أنه بالرغم مما تم إنجازه، فإن الإمكانيات التي تزخر بها المملكة في هذا المجال لا تزال غير مستغلة بالقدر الكافي، ولا زال قطاع السياحة على المستوى الهيكلي يعاني من العديد من الإكراهات التنظيمية، تتعلق على وجه الخصوص بتداخل الأدوار والاختصاصات بين الفاعلين في القطاع الخاص، ذلك أن القطاع يواجه صعوبات في الحصول على التمويل، وخصوصا من حيث الموارد البشرية المؤهلة ومحدودية العروض المقدمة في مجالي الترفيه والتشيط السياحي، مما يشكل اختلالات هيكلية وصعوبات تواجهها الاستراتيجيات وتحول دون تحقيق الأهداف المسطرة.

بالنسبة للإدماج في القطاع المهيكل: تمت المصادقة في مجلس الحكومة فيما يخص المرشدين السياحيين على مشروع القانون الخاص بالإدماج في القطاع المهيكل للأشخاص الذين يتوفرون على كفاءات ميدانية، والتي هو مطلب كبير ديال هذه الفئة، وتمت المصادقة على مشروع القانون بالإجماع في لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس النواب.

بالنسبة للسياحة الداخلية: كنعطيو أهمية كبيرة لإرضاء السائح المغربي في مختلف مراحل سلسلة القيم، سواء في الاستثمار، تطوير المنتج، الترويج.. إلخ، وذلك لأن السياحة الداخلية تعتبر من ركائز القطاع لمقاومة الأزمات ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، وكتساهم في تشغيل اليد العاملة وإنعاش قطاعات أخرى مرتبطة بها محليا، وهذا الشيء كتيبنا الأرقام، حيث وصلت السياحة الداخلية في 9 أشهر الأولى من هذه السنة إلى نسبة 45% من ليالي المبيت مقارنة مع 30% قبل الأزمة.

وبناء على مخرجات الدراسة التي قمنا بها بتنسيق مع المكتب الوطني المغربي للسياحة لفهم متطلبات الزبون المغربي فيما يخص المنتج السياحي الوطني، كنعملو على وضع أسس متينة لتطوير مستدام للسياحة الداخلية من خلال:

أولا، تشجيع الاستثمار في المنتج السياحي الأكثر طلبا من طرف السياح المغاربة، خاصة بالنسبة للعائلات بأئمنة مناسبة؛

ثانيا، تعزيز الترويج للمنتج المغربي؛

ثالثا، إحداث شيكات سياحية بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية؛

رابعا، التنسيق مع الوزارة المكلفة بالتربية الوطنية فيما يخص العطل الجهوية.

هاذ السنة ما كانش يمكن لنا نطبقوها في برنامج العطل، ولكن احنا مستمرين في الاشتغال باش نحاولو نطبقوها العام الجاي إن شاء الله.

بالنسبة لتشجيع الاستثمار، يبقى الاستثمار من بين المحاور الأساسية التي كتشتغل عليها الوزارة لإعادة إقلاع القطاع وتطويره، بالإضافة إلى تكثيف جهود الترويج عبر شراكات مع شركات الطيران، منظمي الأسفار العالميين وكذلك منصات إلكترونية لتوزيع الأسفار وشراكات مع المراكز الجهوية والإقليمية للسياحة.

وفي هذا الإطار، قمنا بإعادة توجيه تدخل الشركة المغربية للهندسة السياحية، قصد التركيز على تشجيع الاستثمار العام والخاص وتطوير الشراكات في هذا الميدان وفي مختلف جهات المملكة، كما وضعنا بنك مشاريع للترفيه والتشيط باش نشجعو خلق مقاولات صغيرة ومتوسطة وإنعاش السياحة محليا.

وأخيرا، بالنسبة لتوفير الموارد المالية، خاصة لتنفيذ ورقة الطريق لقطاع السياحة، كنعتمدو بالإضافة إلى الميزانية المخصصة للوزارة على

السيدة الوزيرة المحترمة،

على الحكومة إرساء سياحة مستدامة تكفل تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود في مواجهة المخاطر الاقتصادية والمالية والبيئية والصحية وإدماج الساكنة المحلية. لا سيما النساء والشباب في دينامية خلق الثروة والعمل اللائق وتحسين التوقع السياحي للأقاليم والجهات على الصعيدين الوطني والدولي، (نموذج مدينة أكادير)، إضافة لضرورة تبسيط الجبايات المحلية وضمان التقائيتها مع الجبايات الوطنية من أجل الرفع من جاذبية المجالات الترابية وتيسير النظام الجبائي مع حاجيات المقاولات السياحية المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا، حسب موقع المشروع وطبيعته ووضع معايير تنظيمية تستجيب لمتطلبات المنافسة مع الأسواق الخارجية، من خلال اليقظة الاستراتيجية والابتكار التكنولوجي.

بالنظر للأهمية التي أصبح يحتلها المجال الرقمي، باعتباره المدخل الأساسي للوصول إلى المنتجات السياحية، أصبح من الضروري وضع منظومة مغربية للحجز والأداء لتجنب خروج العملات الصعبة وتلقي العملات من لدن الفاعلين خارج المغرب وتطوير آليات التواصل الرقمي وتطوير المنصات الرقمية لجعلها رافعة لتعزيز إشعاع بلادنا عامة وبعض مدن المملكة ووجهاتها على وجه الخصوص، وتجميع الفاعلين المغاربة في مجال الإيواء من أجل إجراء مفاوضات مشتركة مع الشركات الرقمية العملاقة والارتقاء بالعرض السياحي المتعلق بالمغرب والمدن والجهات ووضع آلية لليقظة والتتبع والتفاعل مع العرض المغربي، عبر شركات الأنترنت من أجل تحليل العروض، مما يمكن من التحسن المستمر لصورة المغرب والمنتجات الوطنية على المستوى الدولي، إضافة لدعم السياحة الوطنية من خلال اقتراح عروض مستدامة جديدة تكون أكثر جاذبية وتنافسية لفائدة السياحة الداخلية وتشجيع السياحة الاجتماعية والتضامنية وتطوير المآوي الموجهة للشباب.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

دائما في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، الكلمة لمجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل.

السيدة المستشارة..

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

عرفت الأنشطة والمهن السياحية بالمغرب نكسة لا مثيل لها من جراء الأزمة الصحية المرتبطة بـ"كوفيد-19" وما ترتب عنها من تداعيات

خطيرة، مست كل القطاعات الإنتاجية والخدماتية، غير أن السياحة بالمغرب عرفت أزمة مزدوجة، تجلت في انقطاع وإغلاق شامل تعرضت عبره شغيلة المؤسسات الفندقية والمطاعم والإقامات ودور الضيافة لأزمة غير مسبوقة، على إثرها قامت الحكومة السابقة والحالية ببعض الإجراءات لدعم العاملين عن طريق تقديم بعض المساعدات، طبعها نوع من الارتجالية في التوزيع، بحيث لم يستفد منها المعنيون بالتسريح والمتوقفون عن العمل، وعجزت الحكومة عن الاستجابة لحل مشاكلهم المتعددة التي عرفتها مهن السياحة بمختلف أشكالها.

إن وزارة السياحة لم تكن تتوفر على آليات حقيقية للتواصل والتدخل للحد من تداعيات الأزمة، فإجراءات حالة الطوارئ كرسست سلبيات عديدة، ساهمت بدورها في تفعيل احتقان غير مسبوق وسط شغيلة الفنادق بالمغرب، وعند استئناف الأنشطة السياحية في جل المدن مراكش، ورزازات، أكادير وغيرها تعرض عمال الفنادق للطرده التعسفي والتأخير في صرف الأجور بمبررات غير مقبولة، والأُنكى من ذلك أن بعض أرباب الفنادق الكبرى انتهزوا الفرصة للتخلص من أغلب عمال الفنادق والإجهاد على حقوقهم في الأقدمية ومستحقاتهم المالية.

السيدة الوزيرة،

في الوقت الذي ينتظر أن تقوم وزارة السياحة بالمهام المنوطة بها، والمتمثلة في الإشراف على تنظيم وتأطير الأنشطة السياحية ومراقبة الجودة وحماية حقوق العمال بالتنسيق مع القطاعات المعنية واللجنة الإقليمية بالعمالات والأقاليم، فإننا نسجل غياب شبه كلي للأجهزة المكلفة بقطاع السياحة، مركزيا وجهويا، في الحد من تداعيات الأزمة المركبة التي يعرفها القطاع ككل، فمندوبيات الوزارة تنصلت من المسؤوليات المتعددة التي من المفروض القيام بها ومن بينها تطبيق القوانين ذات الصلة بتصنيف ومراقبة المؤسسات الفندقية والمطاعم المصنفة ودور الإيواء والرياضات والسهر على حماية حقوق العمال بالتطبيق السليم للتشريع الاجتماعي.

فأنشطة الوزارة ظلت منحصرة في تقديم إحصائيات حول لياالي المبيت وتحديد جنسية السياح والوجهات المفضلة، في غياب تام لتفعيل دورها الحيوي في تنمية استقطاب السياح الأجانب ومغاربة العالم لجلب العملة الصعبة وجعل القطاع فاعلا أساسيا ضمن النسيج الاقتصادي الوطني، وقد افتقد عمل الوزارة لاستراتيجية استباقية لمواجهة تداعيات أزمة كوفيد والاستفادة من الفرص التي أتاحتها انتعاش القطاع السياحي بعد فتح الحدود وعودة النشاط السياحي، ويتجلى ذلك في:

- غياب أية مبادرة في اتجاه رفع الحيف الذي لحق بالعمال المتضررين من الجائحة والعمل بالصرامة اللازمة لفرض احترام التشريع الاجتماعي والتراخي في الاهتمام بالعنصر البشري، عن طريق وضع برامج للتكوين والتكوين المستمر؛

لتنوع العرض السياحي بجهة مراكش- أسفي، ونظرا لما تعرفه هذه المنطقة من توافد أعداد كبيرة من الزوار، كما نثير انتباهكم إلى ضرورة الاهتمام بالمؤهلات السياحية لجهة درعة- تافيلالت، وخاصة بمنطقة قلعة مكونة الكبرى؛

- استغلال العرض السياحي لمنطقة أمليل، باعتبارها تضم أعلى قمة جبلية هي جبل توبقال، والتي تعتبر كذلك من بين المنتجعات الطبيعية التي تعرف توافد الأسر المغربية من كل جهات المملكة والسياح الأجانب من هواة السياحة الجبلية ومتسليقي المرتفعات؛

- تشجيع الاستثمارات الثقافية بما يحافظ على العادات والتقاليد بكل منطقة على حدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

كما نتعرفو، السيدة الوزيرة، أن هاذ القطاع هذا تخدم واحد 4.7% من الساكنة النشيطة بحوالي 750 ألف، باعتباره قطاع اللي هو مهم، خصوصا في بعض المناطق اللي ما عندهاشي قطاعات أخرى اللي يمكن لها تنعش منها، وبالتالي هاذ القطاع هذا كان في 2019 كان كيدخل واحد 78 مليار.

سمعناك، السيدة الوزيرة، اليوم كتقولي بأنه وصلتلو واحد مبلغ اللي هو مهم أننا نقولو على حسب اللي سمعنا البارح في الميزانية بأنه مازال ما وصلناش لهذا (le seuil) كنتفهمو علاش، لأنه هاذ قضية كوفيد عندها واحد الوقع ديالها على السياحة، ولكن، السيدة الوزيرة، اللي ما كيتفهمش هو أنه الأسواق اللي هي الأسواق اللي كانت دائما أسواق سياحية بالنسبة للمنطقة مازال ما وصلنا باش أنه نقنعوهم يرجعو للمغرب، في حين أنه بلدان أخرى تمكنت باش تسترجع الأسواق ديالها.

هضرتو على أنه كاين واحد المسألة اللي أنه السياحة اليوم في المغرب ارتفعت، هذا بفضل الإخوة المهاجرين والسياحة الداخلية، السيدة الوزيرة، لولاهم، لولا أننا بغيناك تعطينا الأرقام غير ما بين السياحة الداخلية والمهاجرين اللي ملوؤ هاذ (les hôtels) رغم أنهم في الوقتة فين كيطلبو بأنهم يجيولبلاد ديالهم وهذا.. لقاو واحد الإشكال كبير جدا في الأثمنة، وأنت تتعرفي الأثمنة كيفاش كانت صاروخية في هذا الصيف هذا، واللي ما كانش فيها واحد التحكم، واحنا نتعرفو ما

- عدم فرض نزاعات الشغل لضمان السلم الاجتماعي بالقطاع؛

- إطلاق الحوار الاجتماعي القطاعي، وفقا لما التزمت به الحكومة عقب الحوار الاجتماعي لـ 30 أبريل 2022، بحيث أن الوزارة لم تتفاعل مع الطلبات المتعلقة التي تقدمت بها الكونفدرالية الديمقراطية للشغل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيدة المستشارة، شكرا.

دائما في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد المستشار.

المستشار السيد المداني أموك:

السيدة الوزيرة المحترمة،

نشكركم على جوابكم الذي نتفق معه وندعوكم ل:

- تبسيط إعداد المساطر الإدارية المرتبطة بوثائق التعمير في المناطق القروية، من أجلها وبلورتها على أرض الواقع لتمكين ساكنة الوسط القروي من تسوية ملفات التعمير بطريقة سلسة وسريعة، إضافة إلى تعبئة الوعاء العقاري الكافي والمناسب لاحتضان المشاريع الاستثمارية؛

- تشجيع فرص الاستثمار في القطاع السياحي بالمناطق القروية والجبلية من أجل تطوير عرض سياحي يتناسب مع جميع فئات السياح المغاربة منهم والأجانب، وإحداث منتجعات سياحية متجانسة من حيث المنتج والأسعار؛

- تميم القصبات الأثرية المهمة وضمان استعادتها رمزيتها التاريخية وبريقها السياحي وجعلها منارة لجلب السياح؛

- غياب التكوين لدى الشباب في العالم القروي في مجال السياحة القروية والجبلية مع ضمان استفادتهم من إنشاء مشاريع محلية من شأنها تميم المؤهلات والثروات الطبيعية والثقافية بالمناطق القروية والجبلية؛

- انعدام تكوين المرشدين السياحيين في العالم القروي، وقد سبق لنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن تقدمنا بمقترح قانون في هاذ الباب، الذي نتظر منكم أجرأته؛

- إعادة تهيئة المسالك الطرقية القروية والجبلية لتيسير الولوج السياحي إليها، مع الاهتمام بالتشوير الطرقي، باعتباره آلية مهمة للتعريف بالفضاءات السياحية؛

- تسريع تنفيذ اتفاقية إنجاز المحطة الرياضية والترفيهية بأوكيمدن

إذ أننا مطالبون بمواكبة الانتعاش الذي تعرفه السياحة على مستوى العالم بأسره، بتضافر مجهودات جميع الفاعلين والمتدخلين، ومن خلال استغلال الثروات الطبيعية والثقافية التي تزخر بها بلادنا لخلق منتج سياحي وطني ذو جاذبية وقابل للتسويق الخارجي، خاصة بعد الطلب المتزايد الذي أضحت تعرفه السياحة الجبلية والقروية.

فتشجيع السياحة القروية والجبلية لا يكون فقط بوصلات إرشادية، بل هي قرارات وإجراءات حكومية متكاملة، تتطلب التقائية الإجراءات الحكومية فيما يتعلق بالبنيات التحتية بالعالم القروي، التي تحتاج إلى مجهود أكبر لتأهيلها والرتقي بها، ثم قرارات جريئة على مستوى الخدمات المرتبطة بالسياحة، مع إيلاء أهمية تأطير مؤسساتي لمختلف المجالات الترابية لإبراز ما تزخر به من مؤهلات طبيعية وسياحية واستثمارها بشكل يخدم السياحة القروية.

كما يمكن تفويض الخدمات السياحية الجبلية والقروية لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على شكل تعاونيات أو شركات سياحية صغيرة أو على الأقل نهج مقارنة أكثر تشاركية، تجعل من هذه المنظمات شريكا حقيقيا وأساسيا للنهوض بهذه السياحة، وبتنسيق مع الجماعات الترابية التي هي أدري بالإمكانات الطبيعية التي تزخر بها.

كما نطالبكم، السيدة الوزيرة المحترمة، بمراعاة القدرة الشرائية للمواطنين المغاربة، خاصة في ظل الظرفية العالمية، التي نمر منها من خلال إيجاد عروض سياحية داخلية، تتناسب ومستوى دخل المواطن المغربي، وذلك في إطار سياسة سياحية تروم تجويد العرض الداخلي وتنوع مجالاته وجعله متاحا في وجه المغاربة جميعا، حيث أن هاذ السنة تفاجأت العائلات المغربية هاذ الموسم الأخير بأثمنة تقدر أحيانا بأضعاف أثمنة نفس المنتجات..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، الكلمة لكم للرد على التعقيبات.

تفضلي.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

الحمد لله الأرقام التي عندنا اليوم كتبين بأن قطاع السياحة تمكن من استرجاع النشاط ديالو، كدليل على هذا، نسبة الاسترجاع للسياح التي وصلت له بلادنا والتي هي 80% إلى متم أكتوبر مقارنة مع 2019، تجاوزت بـ 10 ديال النقط معدل الاسترجاع العالمي التي هو 70%،

يمكنناشي تابعوا الأثمنة على حسب كل الفنادق، ولكن عندكم الإشكال التي يمكن لنا نتعاونو فيه هو خلق واحد المناطق التي على الأقل تجاوب على السياحة الداخلية، لأن هي صمام الأمان، السيدة الوزيرة، وأنت قلتها في الكلمة ديالك، والإخوان المهاجرين التي خص يكون عندهم هاذ (les chèques) التي تهضري عليهم هوما الأولين. لأن هاذ الناس هاذو في العملة الصعبة كنعتمدو عليهم في العملة الصعبة ونعتمدو عليهم في السياحة الداخلية وعلى بزاف ديال المسائل التي هي اجتماعية.

هذاك التضامن الاجتماعي العائلي حتى هو داخل في هذه المسائل هذه.

السيدة الوزيرة،

ماشي غير هذا هو المشكل التي عندنا، هضرتو على الخريطة ديال الطريق ديال 26 مليون ديال السواح، أنا تنشوف كيفاش غادي تديري تنزيلها، السيدة الوزيرة، في حين أنه قبل كنا نتطلعو 5% في النمو، اليوم الانتكاسة ديال هاذ الشيء التي واقع وكتقولي لنا 26 مليون من هنا لـ 2030، بغينا نعرفو كيفاش غادي تديري تنزيلها.

كايئة صعوبة، السيدة الوزيرة، وإنما هذا (c'est un chiffre) التي صعب، كانت ورزازات كما تتعرفي، السيدة الوزيرة، كانت بزاف ديال السواح، اليوم 20 أو طيل التي سد، أشنودرتو، السيدة الوزيرة، باش تحلو هذه المناطق التي عرفت انتكاسة كبيرة جدا؟

وبالتالي مازال لحد الآن ما كاي حتى جواب على هذه المناطق ديال الجنوب الشرقي، والسيدة الوزيرة تتعرفي بأن هذا القطاع مهم بالنسبة لنا، وكنتمناو أنك تعطيه بالوجه ماشي بالظهر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

آخر تعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مولاي مسعود أكناو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نشكركم، السيدة الوزيرة، على ما تفضلتم به من إيضاحات مهمة، والتي لامستم من خلالها الإنجازات المحققة في قطاع السياحة، إلا أنه ورغم ذلك ورغم المجهودات التي تقومون بها في سبيل تشجيع السياحة الداخلية، فإنها تبقى شيئا ما محدودة أمام تطلعات المواطن المغربي وانتظاراته من حكومة الأمل والكفاءات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

دائما مع نفس القطاع، السؤال السادس وموضوعه "بلورة رؤية استراتيجية جديدة لقطاع الصناعة التقليدية".

والكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن التدابير والإجراءات التي ستخذونها قصد بلورة الرؤية الاستراتيجية الجديدة لقطاع الصناعة التقليدية ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد**الاجتماعي والتضامني:**

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عرفت الصناعة التقليدية إنتعاشة مع انتعاش السياحة وانعكست هذه الانتعاشة كذلك على الصادرات، التي ارتفعت بـ 17% خلال التسعة أشهر الأولى من 2022 مقارنة مع 2021 و23% مقارنة مع 2019.

كترتكز استراتيجية الوزارة على جوج محاور أساسية وهما:

- هيكلة وتنظيم أنشطة الصناعة التقليدية؛

- تطوير الإنتاج والعرض والترويج والتسويق.

فيما يخص المحور الأول: وضعنا النصوص التطبيقية للقانون 50.17 الخاص بتنظيم أنشطة الصناعة التقليدية، وهاذا القانون نظم 172 مهنة من الصناعة التقليدية الإنتاجية وكذلك الخدماتية، ووضعنا السجل الوطني للصناعة التقليدية عبر المنصة الإلكترونية (rna.gov.ma) التي كتمكن الصناع التقليديين باش يتسجلو ويستافدو

وهذه النسبة الأخيرة من معدل الاسترجاع العالمي أعلنت عنها المنظمة العالمية للسياحة مؤخرا، وباش هاذ الاسترجاع يستثمر، عندنا مقارنة تشاركية لأننا واعييين بأن تطوير القطاع ليس ممكن إلا بالعمل المشترك لجميع المتدخلين، وخاصة المهنيين.

وفي هذا الإطار، تشتغلو كذلك على المدى المتوسط والطويل لتمكين بلادنا من الوصول إلى 26 مليون سائح في أفق 2030.

وبالموازاة مع هاذ العمل قمنا بتسريع ورش إصلاح منظومة التصنيف مؤسسات الإيواء السياحي، اللي غيمكن من وضع تصنيف ملائم مع المعايير الدولية المتطورة، وغيمكن كذلك من تنظيم الإيواء غير المهيكل وتوسيع الطلب وتحسين الخدمات المقدمة للسياح، والمنظومة الجديدة للتصنيف تهم جميع الجوانب، وليس فقط البنيات، ولكن كذلك الموارد البشرية وغيرها.

وفيما يخص السياحة القروية، فهي تعرف طلب متزايد من طرف السياح الأجانب وكذلك من طرف السياح المغاربة، وبلادنا، الحمد لله، تتوفر على مؤهلات كبيرة في هاذ المجال في مختلف جهات المملكة، ويرتكز عملنا في هذا النطاق على محورين أساسيين:

المحور الأول: هو إعداد دراسة ووضع برامج لتمكين المؤهلات السياحية للعالم القروي، عبر "الشركة المغربية للهندسة السياحية" وبتشاور مع الشركاء المحليين وخاصة الجماعات المحلية؛

المحور الثاني: هو وضع شراكات مع مختلف المتدخلين لتنفيذ هذه البرامج، منها الاتفاقيات التي تم إبرامها سابقا والتي هي في طور الإنجاز، واللي تنقومو بتسريعها بجهة كلميم واد نون، الداخلة - واد الذهب، العيون - الساقية الحمراء، بني ملال - خنيفرة، وفاس - مكناس؛

وتم وضع برامج أخرى جديدة نذكر منها: البرنامج الذي يخص جهة درعة - تافيلالت، لتمكين مؤهلات الواحات والجبال بمبلغ مالي إجمالي قدره 1.4 مليار درهم، ممول من طرف الشركاء المعنيين والشركة المغربية للهندسة السياحية.

كما أنه في إطار خارطة الطريق الجديدة لتطوير السياحة في أفق 2026 واللي كنيشتغلو عليها، أعطينا أهمية كبيرة للسياحة القروية، وخاصة فيما يخص:

- دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة في ميدان الترفيه والتنشيط؛

- الرفع من الطاقة الاستيعابية لهاذ المناطق؛

- الرفع من مقاعد النقل الجوي؛

- تأهيل الموارد البشرية بما فهم المرشدين السياحيين بالفضاءات الطبيعية؛

- وتكثيف عملية الإنعاش والترويج.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وتحديد سلسلة القيم ودعم التحول الرقمي للقطاع من خلال تحسين الوصول إلى المواد الخام ذات الجودة، التكييف المستمر للتصاميم مع تطور اتجاهات الاستهلاك الوطني والدولي، تشجيع الأفضلية الوطنية في الطالبيات العمومية وتقوية دور "دار الصانع" في الاستهداف والترويج؛

ثالثا، **العنصر البشري**: من خلال العمل على تحسين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للصناع التقليديين وزيادة قدرة منظومة التكوين الأساسي على استقبال وتحسين إدماج خريجي التكوين المهني في مجال الصناعة التقليدية إلى سوق الشغل، كما يتطلب الأمر تمكين الصناع التقليديين من الاستفادة من مقومات الحماية الاجتماعية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

التعقيب السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد المستشار.

بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية كنشغلوا بشراكة مع غرف الصناعة التقليدية التي وقعنا معها اتفاقيات جديدة بمنظور جديد باش يعرف القطاع تطور مستدام، والسجل الوطني لغرف الصناعة التقليدية فيه شريك أساسي وآلية جد مهمة، وكنغتنم هذه الفرصة باش نوجه نداء لجميع الصانعات والصناع التقليديين باش يتسجلو في السجل الوطني للصناعة التقليدية، هذه العملية ما غتكونش غير حماية لهم، بل غادي تكون حماية للحرف دياهم وحماية كذلك للمستهلك وغادي تمكهم من الاستفادة من التغطية الاجتماعية من البرامج التي كتقوم بها الدولة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

نمر للسؤال السابع وموضوع "إمكانية إحياء المغرب الدولي للصناعة التقليدية".

والسؤال لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

السيدة المستشارة، تفضلي.

المستشارة السيدة شيماء الزمزامي:

السيدة الوزيرة،

ما هي الإجراءات التي تعتمون القيام بها من أجل إحياء المعرض

كذلك من خدمات (CNSS¹) والبرامج التي تتوضعها الحكومة.

وإلى حد اليوم تجاوز عدد المسجلين في هذه المنصة 305 آلاف مسجل، وكنتمن كذلك هذه المنصة من حماية الحرف ومن حماية المستهلك، لأن غادي يمكن ليه يتعامل مع صناع تقليديين معترف بهم.

فيما يخص المحور الثاني اللي كهم تطوير..

اسمح لي، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

التعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

أشكركم، السيدة الوزيرة، على جوابكم.

لا يخفى على أحد أهمية قطاع الصناعة التقليدية بالمغرب، باعتباره جزءا من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث يضم حوالي 1200 مقالة مهيكلة ويشغل حوالي 2.4 مليون حرفي وحرفية، أي حوالي 22% من مجموع الساكنة النشيطة، كما يساهم بنسبة 6.7% من الناتج الوطني الخام.

وبعد أن انتهت آخر استراتيجية قطاعية مخصصة لهذا القطاع سنة 2015، حيث لم تحقق الأهداف والنتائج المرجوة منها وإطلاق الاستراتيجية الجديدة لقطاع الصناعة التقليدية 2021-2030 المنتظر تنزيلها والتي نثمن محاورها ونتمنى أن تحقق الأهداف المسطرة لها، غير أن هذا القطاع لا زال يعاني من عدة مشاكل أدت إلى اندثار بعض الحرف، كما أن غالبية الأنشطة تمارس في إطار غير مهيكلي، الأمر الذي يحول دون تطويره والنهوض به، وهو ما يتطلب - في نظرنا - التركيز على المحاور التالية لتطوير الصناعة التقليدية:

أولا، هيكله الفاعلين الاقتصاديين: وذلك بإعداد برامج مواكبة تستهدف تقوية تنافسية مقاولات وتعاونيات الصناعة التقليدية، خاصة على الصعيد الدولي لتحقيقه زيادة كبيرة في الصادرات، وكذلك الحد من حضور القطاع غير المهيكلي، وهو ما يتطلب مجموعة من الإجراءات لدعم التمويل والتسويق والمواكبة على مستوى سلسلة القيم بأكملها، زيادة على تقديم منح استثمارية لتشجيع التحول الصناعي للقطاع، وكذا تشجيع التحول إلى القطاع المهيكلي، عبر خلق نظام ضريبي يتلاءم ويراعي خصوصيات هذا القطاع؛

ثانيا، تحديد فروع قطاعات الصناعة التقليدية: إضافة إلى ظهور فروع قوية وتنافسية في الصناعة التقليدية، لابد أيضا من تسريع

¹ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

خلق مناصب الشغل والرفع من تنافسية قطاع الصناعة التقليدية وتحسين وضعية الصناع التقليديين.

نسجل في هذا الباب انخراط الوزارة الوصية على القطاع في تحقيق إنعاش شامل لجميع فروع الصناعة التقليدية وتنفيذ البرامج والمشاريع المهيكلية بما في ذلك مواصلة إحداث أقطاب الصناعة التقليدية لمدن للمهن والكفاءات ومواصلة إحداث وتوسيع مؤسسات للتكوين وبرامج الدعم للصناع وبرامج الجودة التي تخص احترام المواصفات والعلامات والتصديق والبحث والتنمية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن أهداف تنظيم معرض دوري للصناعة التقليدية بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، ستشارك فيه عدة دول من جميع أقطار العالم، حيث سمحت هذه التظاهرة الدولية بتحقيق إيجابيات مهمة نذكر من بينها ما يلي:

- اكتساب الصناع التقليديين المغاربة مهارات جديدة والتعرف على زبناء جدد لتسويق أفضل لمنتجاتهم؛

- تحقيق رواج اقتصادي محلي وجهوي؛

- استفادة خزينة الدولة من مداخيل تنظيم هذا المعرض الدولي؛

- الرفع من الآفاق المهنية للصناع التقليديين؛

- توقيع شراكات في القيام باستثمارات وطنية.

وتبعاً لما سبق، ندعوكم السيدة الوزيرة المحترمة، إلى ضرورة إحياء المعرض الدولي للصناعة التقليدية كتقليد سنوي والقيام بالتفاتة في هذا الباب لفائدة جميع الصناع التقليديين لتكوين متنفساً لهم على العطاء، والعمل المتواصل والحفاظ على جودة وأصالة المنتوجات التقليدية، وفي ذلك حماية لحمولتنا الثقافية والإبداعية انسجاماً مع جهود الحكومة التي تنخرط بمجهود إرادي لتأهيل هذا القطاع وتجاوز تأثيرات الظرفية الاقتصادية والدولية والانعكاسات السلبية للأزمة على القطاع.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة المستشارة.

هل لكم رد على التعقيب السيدة الوزيرة؟

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد

الاجتماعي والتضامني:

شكراً للسيدة المستشارة.

بالنسبة لإحياء المعرض الدولي، بغيت نضيف أن تنظيم المعارض

الدولي للصناعة التقليدية من جديد؟
شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة المستشارة.

الجواب السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد

الاجتماعي والتضامني:

السيدة المستشارة،

فيما يخص إحياء المعرض الدولي للصناعة التقليدية، كيفما كتعرفوا فالوزارة ومؤسسة "دار الصناع" سبق لهم نظمو عدة معارض دولية، كالمعرض التجاري والمهني "من يدينا" التي عرف تنظيم 6 دورات، وشاركت فيه مجموعة من الدول.

والآن في السياسة ديالنا الجديدة فيما يخص ترويج وإنعاش قطاع الصناعة التقليدية اعتمدنا على الانفتاح أكثر على الأسواق الخارجية والرفع من الصادرات.

إن شاء الله وتحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، غادي نظمو في مدينة مراكش الدورة السابعة للأسبوع الوطني للصناعة التقليدية، ابتداء من 5 دجنبر هذه السنة، غادي يحضر هذه التظاهرة عدد كبير من المهنيين الأجانب والخبراء الدوليين لتأطير الندوات واللقاءات.

وبهذه المناسبة، غادي نظمو الملتقى الدولي للصناعة التقليدية (Marrakech International Art and Craft Connect) التي غادي تكون فيه لقاءات بين رجال أعمال مغاربة وأجانب، زيارات ميدانية لفائدة رجال الأعمال الأجانب، وكذلك معرض دولي خاص بالزربية المغربية.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة.

السيدة المستشارة التعقيب.

المستشارة السيدة شيماء الزمزمي:

شكراً السيدة الوزيرة المحترمة.

بدوري أشكركم السيدة الوزيرة على التوضيحات التي تفضلتم بتقديمها لنا في هذا الباب بخصوص إمكانية إحياء المعرض الدولي للصناعة التقليدية الذي يوليه فريقنا اهتماماً كبيراً نظراً لراهنيته الاقتصادية والاجتماعية والتي نعي بكل موضوعية آثارها على مستوى

السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

تنبتسم لأن السيد المستشار بالنسبة لنا في النقابة، وهو داخل فهذا الحوار هادي مدة معنا، يبدو أنه يريد أن يؤكد هذا الحوار على مستوى مجلس المستشارين.

تتعرفو بأنه كايئة المسودة، نرجعو ثاني للمسودة، المسودة اللي تناقشو الآن، إن شاء الله غادي تعطيك المسودة الأخيرة نعطيوها للنقابات، وغادي ندخلو في النقاش ديالها في أقرب الأوقات مع جميع النقابات لدى التمثيلية، وأكثر تمثيلية باش تقدمو لنا الملاحظات ديالكم والتغييرات، واحنا منفتحين على مستوى النقابات.

الآن، احنا ملتزمين بالتوقيت، احنا ملتزمين بالتوقيت، واللي كايين في الحوار الاجتماعي، في الحوار اللي عندكم مع النقابات تأكدو بأنه غادي نعاودو نستمر في هذا الحوار هذا، واحنا منفتحين على جميع الملاحظات ديالكم، ومنفتحين على جميع التغييرات اللي بغيتو تديروها، لأن هذا قانون تمهكم.

عندي نقطة واحدة، أنا أتمنى من هنا مع وزارة المالية، تناقش معهم باش يعطيونا ذوك المناصب اللي كنتساليهم فيما يخص المنتدب العام، اللي هو حق مكتسب للموظفين، ونعتقد أنه فتحنا هذا الحوار وأنه في المستقبل القريب غادي نشوفو هاذ الحالة اللي هي من المطالب الأساسية ديال رؤساء كتابة الضبط، رؤساء ديال كتابة الضبط عندهم دور كبير كما تتعرفو، الموظفين ديال وزارة العدل عندنا ما يفوق من 25.000 موظف كلهم محتاجين من الناحية باش نعيدو النظر في وضعيتهم، إن شاء الله يكون خير، بالتعاون معكم في النقابات.

شكرا لكم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد يوسف ابذي:

شكرا السيد الوزير على الجواب ديالكم.

طبعا باعتبارنا شريك اجتماعي كفيدرالية ديمقراطية للشغل تيجعل مسؤوليتنا مزدوجة في طرح هذا الموضوع.

كيف كتعرفو، السيد الوزير، أنه آخر تعديل ديال النظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط كان في 2011، من 2011 إلى اليوم جهاز هيئات

الدولية ببلادنا في قطاع الصناعة التقليدية تيبقى شيء مهم، لأنها تتعرف بالمنتوج المغربي وكتساعد على التسويق والرفع من الصادرات.

ولكن مشاركة المغرب في المعارض الدولية في بلدان أخرى هو مهم كذلك، وفي هذا الإطار "دار الصانع" تتشارك في العديد من المعارض والتظاهرات الدولية اللي تكون فرصة للصانع التقليديين المغاربة لتسويق منتوجاتهم وكذلك الانفتاح على أسواق جديدة.

ونذكر على سبيل المثال معارض دولية بالخارج ك (Maison & Objets) بفرنسا، (Index) بالمملكة العربية السعودية، (la foire de Lisbonne) بالبرتغال، و (New York Now) بالولايات المتحدة الأمريكية.

هاذ المعرض الأخير شارك فيه أكثر من 2500 عارض من مختلف أنحاء العالم، وشاركت بلادنا فيه بـ 8 ديال المقاولات في قطاع الصناعة التقليدية وكلها نسائية، وفازت 3 منها بجوائز منها جائزة أحسن منتوج، وهذا تيدل على المستوى الرفيع اللي وصل له المنتوج المغربي في الصناعة التقليدية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

بهذا نكون قد استوفينا مختلف الأسئلة المرتبطة بقطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ونشكر السيدة الوزيرة على المساهمة القيمة في التعاطي مع هاته الأسئلة.

ونمر إلى القطاع الموالي بعد الترحيب بالسيد وزير العدل.

السؤال الآتي الأول موجه لقطاع العدل حول "مراجعة النظام الأساسي لهيئة كتاب الضبط".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف ابذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن مسار تعديل النظام الأساسي لهيئة كتابة الضبط؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

أنا أشاطركم حول ما قلت حول وضعية الموظف ديال كتابة الضبط، يجب إعادة النظر في وضعيته، هناك وضعية شيئا ما غير مقبولة، ماشي شيئا ما، غير مقبولة، أنا متفق معكم وخصنا نتواجه مع هاذ الموضوع بواحد النوع ديال الشجاعة، وبواحد النوع ديال المسؤولية كذلك، لهذا أنا مستعد باش نتعاون معكم في هاذ المجال هذا، ونعيد وفيه النظر.

أكثر من هكذا الآن، موظفين كتابة الضبط والسادة رؤساء كتابة الضبط غادي يلعبو دور كبير في المسطرة القضائية، لأنه غادي تكون ما يسمى بالمحاكمة الرقمية اللي فيها تبادل المذكرات، وهي مسؤولية كذلك، واحنا غادي نأخذها بعين الاعتبار.

أنا أعتقد بأنه استمراريتمكم في الحوار مع وزارة العدل، وانفتاحكم على وزارة العدل، كذلك انفتاح وزارة العدل عليكم، هاذ الحوار هو اللي تيعطينا حقيقة المشاكل، وكل المشاكل اللي تيجلينا نعرفوها ونتعاملو معها، لأنه نتعرف وزارة العدل غادي نلقى فواحد المجموعة ديال المهام، واحد المجموعة ديال المساطر، ولكن الآن احنا منفتحين وغادي نشوفو هاذ الأمور كلها، والمكتب ديالي راه مفتوح للنقابات، ومرحبا بكم نناقشو هاذ المواضيع، وإن شاء الله نتعاونو فيها ونوجدولها حلول. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني للسادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة حول "استعمال التكنولوجيات الحديثة للمحاكم".

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات المعتمدة لتحسين جودة الخدمات القضائية انسجاما مع الأهداف الإستراتيجية للمغرب الرقمي؟

شكرا.

كتابة الضبط عرف تغييرات كبيرة هيكلية، بالإضافة لما رتبه التنظيم القضائي الجديد على هاذ الهيئة.

اليوم، السيد الوزير، احنا مطالبين، وهاذي مسؤولية جماعية، السيد الوزير، لأنه احنا كممثلين ديال الموظفين، وكشريك اجتماعي، ولينا اليوم متهمين بالكذب، عدد ديال المشاريع اللي كانت متوافق حولها مع وزارة العدل، منها المراجعة ديال الحساب الخاص، جرى رفضها من طرف القطاعات الحكومية ذات الصلة.

اليوم، مهم ما عبرتم عنه، السيد الوزير، من حسن نية، لكن لا بد من الحكومة أنها درسات الإمكانيات المادية لمراجعة النظام الأساسي، تحسين الأوضاع ديال العاملين في جهاز كتابة الضبط بشكل عام، وإنصاف السالمة الدنيا.

احنا القطاع الوحيد، السيد الوزير، القطاع ديال كتابة الضبط هو الوحيد في البلاد اللي باقي فيه السلم الخامس، بالإضافة للمهن النوعية اليوم اللي تتلقى إغراءات كبيرة في باقي القطاعات اللي ما كيناش في القطاع دالعدل.

أيضا ما تفضلتم وتحدثتم عنه من وضعية رؤساء كتابة الضبط، هي وضعية تسائلنا جميعا حول التعويضات اللي تتلقوها، حول الإمكانيات ديال العمل اللي متاحة لهم، والتي لا توازي بأي حال من الأحوال المصالح الخارجية الإقليمية لباقي القطاعات الحكومية.

وبالتالي، السيد الوزير، نؤكد على أنه المدخل السياسي والإرادة اللي عبرتو عليها مهمة، لكن لا بد من رصد الاعتمادات المالية اللازمة لمراجعة النظام الأساسي بشكل يضمن لهاذ الجهاز أنه يقدم الخدمات المرجوة ليلو في تيسير ولوج المواطنين للعدالة.

ما تنفهموش اليوم كيفاش 3 ديال المشاريع متوالية في عهد وزراء مختلفين في المراجعة ديال التعويضات دالحساب الخاص، ويجري رفضها في آخر المطاف، مع أنها غير مكلفة، الوعاء المالي المخصص للتعويضات ديال الموظفين دائما فيه الفائض، وهاذي أموال تيجلونها الموظفين ديال كتابة الضبط.

اليوم، كايين أعباء جديدة غيفرضها التنظيم القضائي، كايين أعباء إضافية جاء بها المشروع ديال القانون المالي، وغايوليو الموظفين ديال كتابة الضبط يقومون بتحصيل الضرائب ومراقبة الملزمين من المهنيين ومساعدتي القضاء، أعتقد أنه من باب الإنصاف خص مراجعة جذرية للأوضاع ديال العاملين في المحاكم وديال موظفي كتابة الضبط، بما يضمن الإنصاف ديالهم وبما يضمن تمكينهم من حقوقهم العادلة والمشروعة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير للإجابة.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس،

فالحقيقة هاذ المجال ديال الرقي طرح مشكل كبير، واحنا من نهار تحملنا هاذ المسؤولية كنركزو عليه، درنا إطلاق واحد المجموعة ديال المنصات، السجل العدلي، خدمات الأداء الإلكتروني للغرامات.

مثلا خدمات الأداء الإلكتروني للغرامات اكتشفنا واحد القضية، السيد الرئيس، أنه كنا كندخلو تقريبا واحد 150 ألف درهم شهريا فهاذ الغرامات، حيث درناه في التلفون دخلنا ذاك الأسبوعين مليون و450 ألف درهم، بحيث أن المواطن كيقلب يؤدي الغرامة ولكن فين؟ احنا الآن كنعاونو مع البنوك، كنعاونو مع مجموعة من المؤسسات، هاذك الأداء الإلكتروني إلى آخره.

درنا إحداث منصة التشاور الوطني في أفاق ولوج المرأة للعدالة، فتحنا وخرجنا مجموعة نتاع الآراء، المرجع الوطني الإلكتروني للمنتسبين للمهن القانونية والقضائية، درنا واحد المنصة فيها جميع المحامين، جميع الخبراء، جميع المحاسبين، جميع المفوضين القضائيين باش اللي اعطاك سميتو كنعرفو واش كايين ولا ما كايين، العنوان ديالو، واش عندو قرار تأديبي؟ ما عندوش قرار تأديبي؟ كيشغل ما كيشغلش؟ ومفتوح على الناس، باش المواطنين يعرفو مع من كنعاملو، إلى آخره.

درنا إحداث مركز نداء لفائدة وزارة العدل باش يكون الترشيح القانوني، البوابة الإلكترونية للشكايات كنعلقوا الآن شكايات بواسطة الهاتف المحمول، ثم كذلك.. احنا الآن غادين لهاذيك اللي واعدتكم بها ديال شكون اللي مزوج شكون، راح احنا غادين فيها، درنا رقمنا صندوق التكافل العائلي، ماشي معقول تيجي المرأة تبغي تاخذ المصاريف ديال الطلاق ديالها، يمكن تديرها عبر الأنترنت.

احنا غنحتاجو الآن لمهنة جديدة وهي مهنة التعامل مع وزارة العدل، يكون شي مكاتب فيهم (l'ordinateur) وغدير شي طلب تمشي تما، تعطيه شي بركة، ويصيفط لنا الطلب.. إلى آخره.

لأن بدا هاذ الشي كلو.. ثم الاستقبال الإلكتروني، كيوصلوني المواعيد كلهم شكون استقبال شكون، هاذ الشي عندي أنا فالهاتف.

المنصة الإلكترونية لتتبع تنفيذ الأحكام القضائية ديال حوادث السير، كينفذو ديال 2016 ويخليولك ديال 2010، دابا غادي نضبطو بالتواريخ، ما كايينش شي يسبق شي، كذلك درنا، راه احنا خدامين فيها، بغينا نديرو واحد المنصة نعرفو فيها الأحكام القضائية اللي ضد الدولة

والتواريخ ديالها، باش ما يبقاش شي واحد يقيس شي واحد، واحد المجموعة ديال المنصات احنا خدامين فيهم مباشرة وكنشتغلو عليهم، ويكون خير إن شاء الله.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد الرئيس للتعقيب.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن تنفيذ مشروع التحول الرقي لمحاكم المملكة والإدارة القضائية بشكل عام، باعتباره مشروعاً استراتيجياً يستمد أسسه من التوجهات الملكية السامية لإصلاح ورش العدالة بشكل متوازن ومستدام أمر لا يحتمل التأخير والتأجيل.

ومما لا شك فيه، السيد الوزير المحترم، فإن إرساء مقومات عدالة رقمية تضمن تقوية البنية التحتية للأنظمة المعلوماتية للمحاكم ويوفر برامج أمانة متعلقة بإدارة المساطر والإجراءات القضائية، ويرفع من نجاعة الأداء القضائي، يعتبر إحدى ركائز الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة التي تؤكدتها توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة وخلاصات تقرير لجنة النموذج التنموي.

السيد الوزير المحترم،

إن المساهمة في إنشاء محاكم مرقمنة تشكل لبنة إضافية للرفع من التنمية في المغرب وتحسين مناخ الأعمال وكسب ثقة المستثمرين خاصة وبأبي المواطنين عامة.

وفي هذا الصدد، ننوه في فريق الأصالة والمعاصرة بالجهود المختلفة التي بذلت خلال السنة الأولى من الولاية الحكومية الحالية، ويتعلق الأمر بالخدمات الجديدة غير المسبوقة التي أطلقتها وزارة العدل والتي أسفرت عن وضع مجموعة من الخدمات الرقمية عن بعد الموجهة للمواطنين والفاعلين في منظومة العدالة، وذلك على موقع (www.mahakim.ma).

ويتعلق الأمر بالسجل العدلي الإلكتروني والذي تم تطويره وتجديده بما يتناسب ومتطلبات المرفقين وبخدمة تتيح إمكانية البحث عن المحامين والموثقين والعدول والموظفين القضائيين والتراجمة والمحلفين والخبراء المقبولين لدى المحاكم.

كما يتيح كذلك للمواطنين ومهنيي العدالة الاستفادة من معلومات

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد حنين.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل:

المشكلة ديال هاذ الأحكام أنه إذا بقينا كنتكلمو عليهم راه صعب نتكلمو عليهم، لأن كل وزارة وكل مؤسسة عمومية عندها الديون ديالها.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير أعطينا بالظهر احنا ماشي مشكل.

تفضل، تفضل.

السيد وزير العدل:

السيد المستشار حاليا كنبغي نهضرمعه مباشرة.

المشكل اللي عندنا هو أنه كثير من الأحكام كتوزع على الإدارات، ووزارة العدل ما عندهاش اليد إلا بواسطة طلبات تنفيذ الأحكام التي كتمر عن طريق المحاكم، الآن احنا تنوجدو واحد (plate-forme) اللي تكلمنا عليها باش نديرو فيها جميع الأحكام القضائية.

المواطن المغربي في رأيي أنه ماشي مشكل أنك تعطل عليه ما تخلصوش، غير يعرف أنه غيتخلص واحد النهار.

كيف قلت لكم واحد عندو 5000 درهم كنخلصو مول مليار وكنخليو مول 5000 درهم.

فإذا درنا واحد (plate-forme) دخلنا فيها جميع الأحكام القضائية اللي عندنا في التنفيذ وتيشوف المواطن الحكم ديالوا واحد النهار غادي يوصل يتنفذ لأن غادي كيتنفذ، أولا ما غاديش تبقى تالاعات في التنفيذ.

ثانيا، غادي يعرف بأن نوبتو جاية غادي يرتاح ويتسنى نوبتو، لأن المواطن كيتسنى غير نوبتو، بغا غير يتخلص.

وأنا أعتقد بأنه.. وهاذي إرادة ديال المسؤول الإداري والسياسي ديال الجهاز، ديال أي جهاز ديال أي وزارة، في وزارة العدل، حيث جيت لقيت واحد المجموعة ديال الديون، واحد الديون في صندوق مال الضمان ولقيناه ضد وزارة العدل نفسها، مجموعة ديال.. نفذنا جميع الأحكام، بقاولنا 3 دالملفات كنتسناو البت فيهم، الوضعية سليمة من الناحية القانونية باش يمكن نفذوهم ولكن في وزارة العدل ما بقاتش عندها ديون، لقينا ديون ديال 1976 ما تنفذاتش، وشحال فيها 9000 درهم، نفذناها، نفذنا جميع الأحكام اللي كايبة والآن كينتظرو هاذ (plate-forme) غادي تحل المشكل، لأنه غادي يكون في مكتب التنفيذ

موثوقة ومحينة، هذا بالإضافة إلى خدمات الأداء الإلكتروني للمخالفات المرتبطة بقانون السير التي يحددها الرادار الثابت، وكذا مركز النداء لوزارة العدل وهي خدمة جديدة تواصلية موجهة للمواطنين من أجل إرشادهم وتوجيههم لمختلف الخدمات المقدمة من طرف وزارة العدل.

ولاستكمال بناء هذا الورش بشكل متين وناجع، لا بد من تعميم عملية تجهيز المحاكم لتجاوز إشكالية التباين بين مختلف محاكم المملكة على صعيد التكنولوجيا الحديثة، وكذلك صعوبة استعمالها وإكراهاتها في التواصل الرقمي بين الإدارة القضائية والمهنة القضائية، وهذا يتطلب ميزانية ووسائل مالية لهذا الورش وخاصة أجهزة الإعلام والحاسب.

وكذلك ننوه بكل ما..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

هل هناك شي إضافة السيد الوزير؟

في حدود بضع ثواني.

السيد وزير العدل:

ماشي إضافة، بغيت غير فقط بأنه في كثير من الأحيان بشكل تلقائي كنتجاوبو على الأسئلة حولناها للأجوبة كتابية نعطيها للسادة المستشارين باش يحتافظوها.

السيد المستشار، أعطانا السؤال غادي نجابوه كتابة شفويا وكتابة بتعليمات من الأخ بايتاس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على المبادرة.

وشكرا السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان تجويدا للعمل الحكومي.

نمر الآن للسؤال الثالث وموضوعه "تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة الدولة والجماعات الترابية"، لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

سؤالنا السيد الوزير يتمحور حول تنفيذ أو إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية ضد أشخاص القانون العام؟

في وزارة العدل مع المحاكم، وكيكون كل مواطن تيعرف أشنوتنفذ وأشنو ما تنفذش، واش وصلاتو النوبة ولا مازال ما وصلاتو النوبة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد الرئيس.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب، واحنا نثمن هذا المجهود، وهذا التصور الجديد باش يكون هناك رؤية حول مآلات الأحكام القضائية.

السيد الوزير،

كما تعلمون أن هذا السؤال يطرح من وقت لآخر سواء في الغرفة الأولى أو هاذ الغرفة هاذي.

وكان من المفروض، السيد الوزير، احنا ما نطرحوش هاذ السؤال، خاصة في ظل دستور 2011، اللي كياكد في الفصل ديالو 126 على أن الأحكام النهائية ملزمة للجميع، إذن هناك إلتزام دستوري بالنسبة للجميع، سواء كانوا أفرادا طبيعيين أو ذاتيين أو أشخاص القانون العام.

لكن، السيد الوزير، الواقع القضائي وأنتم تعلمون ذلك، يثبت مع الأسف عجز كبير فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في مواجهة أشخاص القانون العام.

لذلك، السيد الوزير، نسعى من خلال هاذ السؤال مرة أخرى إلى إثارة الانتباه، والتأكيد على أن تنفيذ الأحكام القضائية هو الوجه الحقيقي للعدالة، السيد الوزير، وهو الضمانة الأساسية للمتقاضين، وأن الأحكام التي لا تنفذ بطبيعة الحال تؤدي ليس فقط إلى فقدان الثقة في المساطر القضائية، بل تؤدي إلى فقدان الثقة في الأمن القضائي برمته، السيد الوزير.

وكلنا يعلم أن الدولة هي المسؤولة على تنفيذ الأحكام القضائية، وبالتالي فالأحكام الصادرة ضدها يجب أن تكون فيها نموذجا للإلتزام بتنفيذ هذه الأحكام وبحجية الأحكام القضائية.

غير أنه مع الأسف يتبين، السيد الوزير، وأنتم تعلمون ذلك، تنامي عدد القضايا التي تعرف إما تراخيا أو تلكأ أو بصراح الامتناع عن التنفيذ.

هذا، السيد الوزير، كنعتهروه غير مقبول في دولة القانون والمؤسسات، لذلك فهاذ الإشكالية اليوم تسائلنا جميعا، ولابد من إيجاد حلول لها.

أنتوما بديتو فالحل، السيد الوزير، هاذ الآلية اللي غادي تديرو، هاذ المنصة اللي غديرو احنا كنعتموها، ويمكن تكون جزءا من الحل، ولكن الحل خصو يكون كذلك قانوني، وعندنا أمل على أنه غتكون مشروع إصلاح قانون المسطرة المدنية، تنشوفو بأنه يقدر يكون مناسبة مهمة لمعالجة كل هذه الاختلالات بما يقوي الضمانات المتعلقة بحجية الأحكام القضائية، السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للإضافة.

السيد وزير العدل:

ليس فقط الدستور والقانون، كابين الخطاب ديال جلاله الملك ف 20 غشت 2009، واللي أكد فيه وقال فيه بأنه على المحاكم وعلى الدولة أن، قال أكثر من هكذا، قال جلالته: "فمن غير المفهوم أن تسلب الإدارة للمواطن حقوقه، وهي التي يجب أن تصونها وتدافع عنها، وكيف لمسؤول أن يعرقل حصوله عليها وقد صدر بشأها حكم قضائي نهائي؟" انتهى المنطوق الملكي.

هاذ التنفيذ راه عرقلة.

غادي نعطيكم بعض الأرقام اللي ف 2007 نفذت وزارة العدل 411، بقاو غاديين ف 2013 تنفذت 205 آلاف درهم، 2015 تنفذت مليون 500 ألف درهم، 2017، 3 ملايين و42 ألف درهم، 2021: 10 مليون ديال الدرهم اللي نفذنا، حيث اخذينا للوزارة 10 مليون ديال الدرهم، والآن وصلنا لمليون و600 ألف درهم.

وأنا نقول لكم أنا أخلاقيا كنعتهر أن وزارة العدل خصها تكون نموذج في تنفيذ الأحكام، هاذوك ثلاثة ديال الأحكام اللي بقاو، غير فقط مازال ما كملوش فيها الإجراءات القانونية.

ولهذا، وزارة العدل خصها تكون أول واحد كينفذ الأحكام، وإلا أشنو.. "العدل أساس الملك"، وتنفيذ الأحكام جزء لا يتجزأ من العدالة، لهذا هاذيك (plate-forme) غادي تعطي الحقيقة، يبقى أي مواطن يدخل ويشوف فلوسو ويشوف الوضعية ديالو ويشوف كذا.. لأن راه هاذ الشفافية هي اللي كتعطي للشعب الثقة بالدولة، وهي اللي كتعطي للشعب الثقة ف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع دائما في نفس القطاع، موضوعه "توصيات مجلس حقوق الإنسان لبلادنا بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل".

بغاو يحافظو عليه باش يقدموه للعالم، لذلك كلشي ينتقدنا وكلشي كيراقبنا.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار للتعقيب.

تفضلي.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أولا، نريد أن نهنئكم، السيد الوزير، على الحضور المتميز للوفد المغربي خلال الأسبوع الماضي أمام مجلس حقوق الإنسان بمناسبة تقديم تقرير المملكة المغربية المتعلق بالاستعراض الدولي الشامل لحقوق الإنسان، ولا يفوتنا أن ننوه بحرصكم على إشراك بعض ممثلي الأمة لأول مرة ضمن الوفد الرسمي، والذين تمكنوا عبر هذه المشاركة من الوقوف عن كثر على سير عملية الاستعراض والنقاش الذي صاحبها؛

ثانيا، نؤكد اعتزازنا بمسار بلادنا الحقوقي الذي أرسى أسسه ودعائمه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والذي يتميز بانفتاح قوي على آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئات المعاهدات، وهو انفتاح يؤكد قوة المكتسبات الحقوقية وأهمية المنجزات التي حققتها بلادنا في هذا الإطار؛

ثالثا، ننوه بقوة التقرير المغربي المقدم والاحترافية التي طبعت مسار إعدادة والمقاربة التشاركية التي اعتمدت في إعدادة، وهي كلها عناصر إيجابية سجلتها مداخلات الوفود وأعضاء المكتب، الذين أدلوا بمدخلاتهم بمناسبة عرض التقرير المغربي؛

رابعا، لا يسعنا والمناسبة هاته إلا التأكيد على أهمية متابعة التفاعل مع التوصيات المقدمة والتي حظيت بالقبول، وذلك لتعزيز هذا المسار الحقوقي المتميز، وندعو الوزارة إلى تطوير الشراكة مع الجامعات ومع مراكز البحث لنقل هذه التجربة وتطوير دور البحث الجامعي في المواضيع ذات الصلة بالحقوق والحريات؛

خامسا، نشيد بالأدوار التي ما فتئت تلعبها المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان في دراسة التقارير الحقوقية الدولية ذات الصلة ببلادنا والتفاعل معها، وندعو إلى تمكينها من الاعتمادات المالية والبشرية لتطوير أدائها.

والكلمة لبسط السؤال لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، عن التوصيات المقدمة لبلادنا في إطار الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان، نسائلكم السيد الوزير؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

على كل هذا الاستعراض الدولي الشامل عندو حساسيته، كل 4 سنوات وهاذيك 4 سنوات صدر فيها مجموعة ديال التوصيات تتبعك 4 سنين كلها، هذا العام هذا طلبت الكلمة 127 دولة، 80% اللي كانو في القاعة أو 70% كانو في القاعة كلهم سفراء على مستوى عالي، وكان نقاش حاد وكان فيها مجموعة ديال التوصيات، حطينا 191 توصية تقدمات، هاذ العام تعطات لنا 300 توصية، 303 أو شي حاجة من هذا القبيل، فيها القضايا ديال المرأة، فيها عقوبة الإعدام، فيها العنف ضد النساء، فيها الحقوق ديال الفقراء... إلخ، وكاين البعض اللي جا لتما وكيقول أشياء غريبة تهم القضية الوطنية وتهم الوحدة الترابية.

حقوق الإنسان كتمشي حتى كتكون فيه مساس بالسيادة ديال الدولة وبالوحدة الترابية وكتوقف، ما يمكنش نقبلوأنه توظف القضية الوطنية لتسجيل مواقف قضايا حقوق الإنسان، لأنه حيث تنمشيو للمجلس ديال حقوق الإنسان أولا خصنا نكونو صادقين راه المجتمع الدولي هذا، ثانيا خص نكونو واضحين، وثالثا خصنا نكونو مباشرين، ما عندكش الوقت ما ضيع في الكلام الجميل.

لذلك، هذه الملاحظات كلها اللي عندنا أعطت، بينت حجم المغرب وقوتو والاحترام ديال الدول له، لدرجة أن أكبر مسؤول كاين وهو المفوض السامي لحقوق الإنسان في لقاء رسمي معه قال لي إن المغرب (c'est un leadership) على المستوى الإقليمي، معناه ولينا كنشكلو احنا النموذج، احنا وافقنا على مجموعة تاع الاتفاقيات، درنا خطوات في مجال حقوق الإنسان، لذلك نتعرض للنقد لأنه كاين كما كيقولو لي السفراء تما نخاف على هذا النموذج أن يضيع أو أن يفشل، إمارة المؤمنين، احترام حقوق الإنسان، احترام الحريات، التوازن بين الحقوق الفردية والحقوق الجماعية والالتزامات الدينية، هذا نموذج

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل:

أنا أعتقد بأن المغاربة عندهم واحد القضية يختلفو معك، يتضاربو معك، يختلفو سياسيا، ولكن حيث تنجي لقضية الوحدة الترابية كلشي يتجاوزوه وتبقاو مقابلين هاذ الوحدة الترابية، والمبادئ التي نص عليها الدستور الوحدة الترابية والملكية والخيار الديمقراطي والدين الإسلامي، هاذ الأربعة هاذوما فهم خلاف في المغرب، وما خصش يكون فهم خلاف، وهذا اللي جمعنا وهذا اللي أعطى قوتنا، لهذا خص يعرفو هاذوك الناس اللي جاو تينتقدونا أن المغرب محصن بهاذ الأربعة ديال الثوابت.

وبناء عليه، أنا مرتاح حيث نتكلم عرفت بأن نتكلم باسم المغاربة كاملين، إلى أعطوني هاذ الحق هذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر إلى السؤال ما قبل الأخير بالنسبة لقطاع العدل، وموضوعه "مراجعة الإطار القانوني لقضايا نزع الملكية من أجل المنفعة العامة وفي مجال تبسيط المساطر"، وأحيل الكلمة لأحد السادة المستشارين في فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أشنو هي الإجراءات المتخذة لمراجعة الإطار القانوني لنظام نزع الملكية من أجل المنفعة العامة؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

غير هاذ السؤال كان تيخص يتوجه للسيد نزار، لأن هو اللي عندو هاذ الملف، ماشي أنا.

الحقيقة هي هاذي وجاء بتصوير أعطاه في المجلس الحكومي، والآن تيووجد واحد التصور، وأنا في الحقيقة كي لا أكذب عليكم، البارح اتصلت بالسيد نزار اللي موجود في شرم الشيخ في مؤتمر البيئة، طلبت منه يعطيني (une fiche) وصيفط لي (une fiche) في هاذ الموضوع غادي نعطيها لك، لأنه.. وهو تيقترح في المجال ديال البيئة، تيقترح رقمنة تبسيط مراجعة الإجراءات القضائية، رقمنة مسطرة نزع الملكية، الاستباقية في إعداد ملفات تقنية، الأولوية لبرمجة اعتمادات نزع الملكية، إنجاز دراسة سوسيو اقتصادية مسبقة للمشروع، سن نظام لمعالجة الشكايات، سن نظام للتأهيل، إجراءات ضبطية.

وأنا أعتقد أنه نعطيكم جواب مكتوب واللي هو جله كتبه السيد نزار، وأنا أقترح بأن هاذ السؤال هذا يمشي عند السيد نزار في المستقبل القريب باش يجاوبك هو، لأن هو اللي عندو الملف، باش ما يوقع تضاربات.

اللي يمكن لنا أحنا الإجراءات القضائية وفق المسطرة، وفق نزع الملكية يمكن لنا نبسطو هاذ الإجراءات، لأن فعلا خصها تبسط وخصها تحي.

الآن، غير تخرج في الجريدة الرسمية الإعلان على نزع الملكية، تيجيو السماسرة تيشريو هاذيك الأرض باش يمشي يتزايدو على الدولة، خصها تحي وتضبط باش نوقفو هاذ المزايدات اللي تتكون وهاذ التصرفات المرعبة، واللي كتتمس كثيرا من حقوق الناس.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للتعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليل:

.. جميع القطاعات الحكومية، ولكن اسمحو لي نذكر هنا بأن صاحب الجلالة، نصره الله، سبق أن نبه السلطات العمومية للعواقب ديال هاذ الموضوع، موضوع ديال نزع الملكية، واللي هاذ العواقب اللي خصها حقيقة تواكها واحد المجموعة ديال القيود الأخلاقية، المالية، المادية، القانونية... إلخ.

وصاحب الجلالة في هاذ الخطاب ديالو اللي كان في افتتاح الدورة التشريعية ديال 2016 قال بأن المواطنين تيشتكبو من عدة جوانب في هاذ الموضوع ديال نزع الملكية، منها بأنه إما أن الدولة ما تتعوضهمشاي، إما أن هاذك التعويض تيبستغرق سنوات طويلة، إما أن هاذك المبلغ ديال التعويض ما تيواكبشاي القيمة التجارية ديال العقار اللي انتزعت الملكية ديالو، إما أن هاذك العقار موضوع نزع الملكية تحولت الوضعية ديالو لأغراض تجارية، وبالتالي زاغ عن المنفعة العامة.

المواطنين أيضا تيشتكبو من طول الإجراءات القضائية، وتيشتكبو

السؤال الأخير موجه للسيد وزير العدل موضوعه "تأخر تنفيذ الأحكام القضائية في مواجهة مؤسسات الدولة"، ولو أن فيه تقاطع مع سؤال سابق.

تفضل أحد المستشارين من فريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.
تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد القادر الكحل:

شكرا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

فعلا، هذا سؤال كان فيه وحدة الموضوع مع السؤال الثالث كنا تنتمناو أنه يتجمع ولكن ما فيها باس الأهمية ديالو نعاودو نسلو على أساس أنه السيد الوزير يكمل الجواب على السؤال الرقم 3 هو "مآل تنفيذ الأحكام القضائية لفائدة المتقاضين في مواجهة مؤسسات الدولة".

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الكحل.

تفضل السيد الوزير، إلى كانت شي إضافة حول الموضوع واخا انت جاوبتي عليه.

السيد وزير العدل:

هاذ الموضوع ديال تنفيذ، ما يمكنش الدولة ما تنفذش الأحكام القضائية، لأن السيادة ديال الدولة هي تنفيذ الأحكام وحينما تصدر حكم كاي، واحد (tampon) تيديروه رؤساء كتابة الضبط تقولو لنا نحن جلالة الملك نأمر بتنفيذ هاذي.. نأمر بتنفيذه، أنا أعتقد أنه لا من ناحية الأخلاقية ولا من الناحية السياسية، ولا ومن الناحية المؤسساتية، يجب على الدولة تنفيذها، كيفاش نضبطو العملية؟ لأن الدولة ما يمكنش تقول لها تنفذ الأحكام كلها، الله يحسن العوان، حتى الدولة الله يحسن العوان لها، ولكن على الأقل نضبطو هاذ العملية باش ما يكونش فيها ظلم البعض لفائدة البعض الآخر، خصنا نفكرو كيفاش نديرو.. إلى جينا فكرنا في هاذيك (plate-forme)، وأعتقد أن خصنا نديروها، لأن المواطن غادي يشعر بأنه بحالو بحال الناس آخرين راه تيشوف نوبتو جايا، ما يمكنش تقول ليه تنفذ الأحكام ديال 2020 وتخلي ديال 2001 ما منفيدين ولا 1970 ما منفيدين ما عندها حتى معنى، ثانيا واحد الإنسان تيملك واحد الهكتار جيتي درتي ليه نزع الملكية فيها، أشنو غادي يدير؟ هاذاك تيعيش من هاذاك الهكتار تيدير فيه ليقامة ولا القزبور ولا العدس ولا ما عرف أشنو تيدير فيه وتيجي

أيضا من هاذ الموضوع ديال عدم تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الدولة في هاذ الموضوع ديال نزع الملكية.

في الحقيقة احنا كنا تنتمناو أن هاذ الحكومات السابقة من هاذ الخطاب أنه تتفاعل إيجابا مع هاذ الخطاب هذا ومع هاذ التوجيه الملكي هذا، وتعمل على إصدار واحد نظام قانوني اللي كيراعي هاذ المسائل هاذو.

احنا في الفريق سبق لنا في هاذ البداية ديال هاذ الولاية التشريعية أنه تقدمنا بواحد مقترح قانون فيه واحد المجموعة ديال الضوابط، فيه واحد المجموعة ديال المواد القانونية اللي تتعلق بهاذ الموضوع ديال نزع الملكية، طبعا أنا ننظن بأن الحكومة ما قبلتشي هاذ المقترح، ولكن خص هاذ الموضوع تعطاه واحد العناية تامة وباستعجال لأنه تيشكل واحد نقطة سوداء في العلاقة ما بين الدولة وما بين المواطنين لأنه تيقس الحريات وتيقس حق الملكية اللي هو حق دستوري اللي نصت عليه جميع الدساتير ومن بينها الدستور المغربي واللي كانت هناك إجراءات لحمايته وأن نزع الملكية من أجل المنفعة العامة تيخصويكون أيضا بضوابط معلومة وبضوابط موضوعية مقبولة من طرف الجميع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل:

غير باش.. أولا حق الملكية حق مقدس لأن دولة بغات تشري شي أرض خصها تشريها بتمنها ما بقاش نفكرو.. كان هنا كاع النقاش واحد الوقت ياك إلى بعتي شي أرض تتجي الدولة تقول ها القيمة ديالها ماشي حتى ذاكشي اللي قلتي؟ هاذيك القيمة هاذيك (zoning) هاذيك القيمة تتخلص بها، هي إلى بغات تزيد الضريبة تزيد تطلع وإلى بغات تخلص هاذيك.. تزيد تنزل.. لا لا، في على الأقل العدالة تدير (zoning) ذاك الشي تنحسب الضريبة لهاذ الأرض هاذي تنحسبها كذلك في نزع الملكية وانتهينا من هاذ الموضوع ما نكلك ما تاكلمي، هاذ الشي فيه مشاكل، هاذ الشي ديال نزع.. فيه مشاكل فيه الخبراء فيه أطراف كلها تينوضو واحد.. عندنا فيه واحد المشكل تفكرو والسيد وزير التجهيز سي نزار بركة راه واخذ الملف واحنا تابعينو وتشتغلو مجموعين في هاذ الملف إن شاء الله يكون فيه شي اقتراح، شي مشروع قانون يجيكم في هاذ الموضوع هذا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التنفيذ، وبالتالي حتى التفاوض سيكون مع بعض الجهات في مواجهة بعض الجهات، وبالتالي المحامي اللي تيمكن لو يكون نافذ وعلاقته نافذة تيمكن لو يوصل إلى تنفيذ هذه الأحكام.

اليوم، تنفيذ الأحكام القضائية هو من هبة القضاء وعقدة القضاء، وهيبة القضاء من هيبة الدولة وبالتالي المواطن، احنا إذا درنا قضاء إداري وتعتبر واحد النوع من التطور وجاء في العرض ديالكم في الاستعراض الشامل هذه من بين القضايا الأساسية في النقيض ديالو تنضربو هذه المكتسبات في الوقت اللي ما كنفذوش أحكام قضائية، لهذا الموضوع هذا ماشي بسيط وماشي عادي، وبالتالي اليوم ملي كايئة أزمة عدد من المؤسسات تأزمت، لأنه ما قدراتش تحصل على تنفيذ أحكام لفانديتها من طرف المؤسسات العامة والمؤسسات ديال الدولة.

إذا بغينا اليوم ندافعو على الاستثمار هو لدى الخطاب الملكي، في مقدمته تيخصنا نديرو مجهود استثنائي في تنفيذ الأحكام لفائدة الخواص وهذا هو اللي تيقوي دولة الحق والقانون، وهذا هو اللي تيعطينا المناعة الحقيقية ديال دولة ديمقراطية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل:

هذه القضية ديال الديون ديال الدولة، هذه الحكومة تناقش هذا الموضوع ولكن بغينا نتعاملو بصدق فيما بيننا، حتى المؤسسات اللي تشتغل مع وزارة العدل هذه واحد المدة اعتقلنا واحد مدير شركة كيخدم مع وزارة العدل، ماشي غير أكلافلوس وزارة العدل، أكلافلوس وزارة العدل ودار الإفلاس وأعطانا ضمانات بنكية مزورة، ورفع دعوى يطلب التعويض على فسخ العقد، وحكمت له المحكمة الابتدائية، غير دخلنا احنا وبقينا متبعين الملف ومشينا اعتقلناه، لأنه أدلى لنا بوثائق مزورة ولقينا عندو شيكات بدون رصيد ووقفنا له المشاريع، راه الأقلية كتخربق كترون لنا كلشي، ما كيكمل خدمة ويدير عليك دعوى في المحكمة الإدارية ويطلب التعويض ويطلب كذا... إلخ، هاذ الشي بغينا نتحكمو فيه الآن وبغينا نضبطو الأمور باركا، ماشي غير اللي تيقبل على شي حاجة يجي يدير إجراء مع الدولة ومن بعد يمشي يدير لها دعوى ويأخذ مبالغ مالية باهظة... إلخ، خصنا نضبطو.

القضاء كيحكم على الوثائق، القضاء مكيعرفش حسن النية وسوء النية، الوثائق اللي قدامو، القاضي لا يحكم بعلمه يحكم بذلك الشي اللي عندو، وبناء عليه خصنا نفكرو، خصكم تحاربو هاذ الفساد ونضبطو الأئمة ديال الأراضي، ونضبطو.. باش يمكن لنا نديرو

تبيعو غدا ولا بعدو وحتى تيعيش من هذالك، هذا تحييد لو أشنوتقول لو؟ تتقول لو سير دير شي دار ديال القصدير في المدينة عيش تماك، زيدنا المشاكل الاجتماعية تما، ما عندها حتى معنى.

راه هاذ الموضوع هذا تنعبرو حساس وفيه واحد النوع ديال الاحترام للسلطة القضائية، هاذ السلطة القضائية تصدر الأحكام وتتعرفها غتطبق ثم أنه خصنا نجهدو في الإجراءات ديال التنفيذ من بعد ما جات هاذيك المادة اللي تتمنعنا باش نهزو على أموال الدولة، راه خصنا نفكرو في طرق أخرى وفي وسائل أخرى، دابا تدار مجموع نتاع الإجراءات من هنا أنه إلى بغيتي تمشي تدير شي نزع الملكية خصك تكون متوفر، أولا على الرصد؛ ثانيا، خصك تدير في الميزانية العمل في الميزانية ديال ديال القطاع ديال هاذوك المبالغ المالية اللي عندك في التنفيذ وخصها تكون.. خصنا نزيدو ونطورو هاذ العمل هذا، هذا محتاج لواحد القدرة كبيرة أولا التفكير، ثانيا على ضبط الموضوع لأنه الموضوع معقد لأنه ماشي غير في هذالك.. راه عندنا أمور أخرى، أمور أخرى فيها التنفيذ ما فيهاش غير الفلوس فيها أشياء أخرى، فيها أشياء أخرى وخصنا نجهدو.. ما عرفتش، راه احنا تنيشغلو عليه يكون الخير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد الكيحل تفضل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الوزير،

معروف على أن إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية هي من أهم الاشكاليات التي تواجه القضاء على المستوى الدولي ماشي على المستوى الوطني وأنها تاريخيا في 1838 الرئيس جاكسون استهزأ بالقاضي مارشال بأنه قال له ها أنت حكمتي بحكم ضد الدولة إيوا نفذو، وبالتالي هي إشكالية تسائل العلاقة بين السلط، مدى احترام السلط لبعضها البعض، فإذا السلطة القضائية أصدرت أحكاما والحكومة أو المؤسسات العمومية ما قدراتش تتجاوب مع هذه الأحكام هذا فيه واحد النوع من الإهانة للأحكام القضائية، إضافة للمادة الدستورية الفصل 126 واضح تيقول "الجميع"، أشخاص ذاتيين، طبيعيين تيخصهم يلتزموا بالأحكام القضائية.

الإشكالية أشنو هي اليوم؟ هو أنه كاي نوع من التحايل، خاصة فيما يتعلق بموضوع نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية والاعتداء المادي، العديد من المؤسسات تلجأ إلى الاعتداء المادي، لأنه لا يحدد مساطر وبالتالي تيخلي الناس، ثم في التنفيذ ما ملزماش المؤسسات باش تنفذ بناء على شي معيار من المعايير، واخا نديرو الرقمنة والمنصة أنه كاي الناس اللي تينفذو، الناس ديال 2022 وديال 1987 مازال ما تنفذ لهمش، لأنه ما كاينش واحد المسطرة قانونية تلزم الأسبقية في

التنفيذ.
السؤال الثالث من وضع السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي حول "تدابير الرقي بالمدرسة العمومية من خلال استراتيجية خارطة الطريق 2022-2026".

السيد المستشار.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير والإجراءات المتخذة لتجويد المدرسة العمومية والتي قد أعلنتم عنها من خلال استراتيجية خارطة الطريق وعن مدى ارتباط هاذ الإصلاح بمخرجات قانون إطار 51.17 وعن الإمكانيات المادية والبشرية التي من شأنها أن ترقى بالمدرسة العمومية عبر التراب الوطني؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في نفس المحور، السؤال الرابع من أحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، السيد الرئيس.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

سؤال الفريق الاستقلالي عن طريقة وكيفية النهوض بالمدرسة العمومية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الخامس في نفس المحور من وضع السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي العلاقة بين خارطة الطريق لإصلاح منظومة التربية والتكوين

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وشكرا على مساهمتكم القيمة في هذه الحصة ديال الأسئلة الشفوية.

ونرحب بالسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ونباشر الأسئلة المرتبطة بقطاع التربية الوطنية، والتي تشملها وحدة الموضوع، وهي 11 سؤالا، بدءا بالسؤال الأول المرتبط وهو سؤال أي، حول "خارطة الطريق 2022-2026"، يضعه أحد السادة من أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة حليمة مرسل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن مشروع خارطة الطريق لإصلاح منظومة التربية الوطنية -2022-2026؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لوضع السؤال الثاني مرتبط دائما بخارطة الطريق 2022-2026 لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

عن مضامين وسيروتزليل خارطة الطريق 2022-2026، والتي اخترتم لها كشعار "من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع"، نسائلكم السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

وقانون الإطار؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الموالي من وضع السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عموري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن مضامين خارطة الطريق 2026-2022؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ارتباطا بنفس المحور، السؤال السابع يطرحه أحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.
تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد ميلود معصيد:

السيد الوزير،

نسائلكم باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، عن خارطة الطريق 2026-2022 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسادة المستشارين من الفريق الحركي، لوضع السؤال في نفس المحور.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاوي:

أقدمت الحكومة على بلورة خارطة طريق جديدة تمتد على مدى 4 سنوات من أجل جودة المدرسة المغربية.

وعليه، نسائلكم عن أهداف هذا المشروع الإصلاحية الجديد، وما

هي مميزاته عن الإصلاحات السابقة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

في نفس المحور الكلمة للسادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

كنساء لوكم على الوضعية ديال التكوين والتربية بالمغرب، وكيف ما كتعرفو وضعيتو واحد خارطة الطريق، كنساء لوكم على الأسس المعتمدة وأشنو هي الإجراءات ديال التنزيل ديالها؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

آخر سؤال في نفس المحور للإخوة في الفريق الأصالة والمعاصرة.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن الحسنواوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم حول التدابير المعتمدة لتجويد المدرسة العمومية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على هاذ الأسئلة مجتمعة.

تفضل للمنصة السيد الوزير للإجابة على هاذ الأسئلة مجتمعة.

تفضل للمنصة السيد الوزير.

السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

السيد الرئيس المحترم،

الفاعلين التربويين والمتدخلين والشركاء، تتويجا لمسار من التشاور العمومي وتجسيديا للبناء المشترك لنموذج تربوي، يستجيب لتطلعات المواطنين والمواطنات ولانتظاراتهم في المدرسة العمومية.

وقبل أن أخوض في مضامين خارطة الطريق، أود الوقوف عند بعض المؤشرات الدالة والتي تعطينا نظرة حول الوضعية التعليمية الراهنة والتي تجيب عن التساؤلات التي قد تثار حول مدى أهمية اعتماد خارطة الطريق في هذه الظرفية بالذات، حيث يكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أنه بالرغم من وجود إرادة إصلاحية ورؤية استراتيجية مشتركة، فإن المدرسة العمومية اليوم لا تضمن اكتساب التعلّمات الأساس ولا تحظى بثقة المواطنين، ذلك أن 70% من التلاميذ لا يتحكمون في المقرر الدراسي عند استكمالهم التعليم الابتدائي، وتبلغ هذه النسبة 90% بالنسبة للثانوي الإعدادي، وهذا ما خلصت إليه التقييمات الوطنية، ولا سيما البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات، وتؤكد كذلك التقييمات الدولية.

وقد تفاقمت الأزمة البنيوية للتعلّمات مع تأثيرات جائحة كوفيد حسب ما أبانت عنه الدراسة المنجزة في شتنبر 2022، والتي شملت 25.000 تلميذ بـ 200 مؤسسة تعليمية، والتي تبين أن أغلبية هؤلاء التلاميذ لا يملكون المكتسبات الضرورية لمواكبة المقرر الدراسي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

تتأسس خارطة الطريق على ضرورة القطع مع الطرق المتبعة في تنزيل الإصلاح، وذلك بالانتقال من مقارنة تركز على الإمكانيات والمساطر إلى مقارنة تركز على الأثر داخل القسم، وذلك من خلال التبع الصارم لأجراً جميع العمليات الملزم بها وقياس منتظم للأثر على التلاميذ واعتماد التجريب القبلي للتحقق من الأثر قبل التعميم، وتبني مقارنة نسقية لضمان تضافر الجهود من أجل تحقيق الالتقائية والانسجام بين جميع العمليات، مع العمل على تقوية قدرات الفاعلين وتوسيع هامش تصرفهم وحفز مسؤوليتهم.

وفي هذا الإطار، تتوخى خارطة الطريق تحقيق 3 أهداف استراتيجية في أفق سنة 2026، تركز على التعلّمات الأساس وتعزيز التفتح والمواطنة وكذا تحقيق إلزامية التعليم من خلال:

أولاً، مضاعفة نسبة التلميذات وتلاميذ السلك الابتدائي المتحكمين في التعلّمات الأساس؛

ثانياً، مضاعفة نسبة التلاميذ المستفيدين من الأنشطة المدرسية الموازية؛

ثالثاً، تقليص الهدر المدرسي بنسبة الثلث من أجل إعطاء دفعة قوية للتعليم الإلزامي.

ولبلوغ هذه الأهداف، تتمحور خارطة الطريق حول 12 التزاماً

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

أود في مستهل هذا العرض أن أتقدم ببالغ الشكر للفرق النيابية على الاهتمام الجاد والمسؤول بقضايا التربية والتكوين.

وفي هذا السياق، سأقدم أمام مجلسكم الموقر أهم مضامين خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع، التي أعدتها هذه الوزارة، عملاً بالتوجهات السديدة لجلالة الملك نصره الله، والداعية إلى إحداث تحول مستعجل وعميق في نظام التربية والتكوين وتدارك التأخير الناتج عن مخلفات جائحة "كوفيد-19".

وتستمد هذه الخطة الإصلاحية مرجعيتها من أحكام القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، كما أنها تتأسس على مضامين النموذج التنموي الجديد، الذي يدعو إلى تحقيق نهضة تربوية وطنية وعلى أهداف البرنامج الحكومي، الذي أولى عناية بالغة لتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية وإصلاح منظومة التربية والتكوين.

واسمحوا لي بهذا الصدد أن أوضح مكانة قانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي في العلاقة مع خارطة الطريق.

أولاً، إن القانون الإطار يعتبر بمثابة تعاهد وطني، يلزم الجميع، يجب أن يلتزم الجميع بتفعيل مضامينه، مما سيضمن استدامة إصلاح منظومة التربية والتكوين؛

ثانياً، لازم نأكد هنا بأن المشكل الحقيقي للمنظومة التربوية يكمن في عدم بلوغ الإصلاحات إلى الأقسام الدراسية وضعف الأثر بشأن اكتساب التعلّمات.

في الحقيقة، ليست القوانين هي التي تحول دون تحقيق الإصلاح، نحن محتاجون لأوراش تركز على الأولويات وتوفر الظروف للتنزيل الأمثل لتجويد المدرسة العمومية، وبالتالي فالنصوص التطبيقية للقانون الإطار ستواكب التنزيل العملي لخارطة الطريق، وسيتم خلال الشهر المقبل إصدار عدد من النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بهذا الإطار المرجعي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

تسعى خارطة الطريق إلى ربط السياسة التربوية بواقع المؤسسات التعليمية، وكذا بالأقسام الدراسية، وجعل الأثر على التلميذ في صلب العملية التربوية، كما تهدف إلى إرساء نموذج جديد لتدبير الإصلاح، في أفق سنة 2026، يركز على تقديم حلول وتدابير عملية لتحسين جودة المدرسة العمومية.

وقد تم إغناء مضامينه بخلصات المشاورات الوطنية الموسعة، التي ساهم فيها ما يناهز 100.000 من المشاركين، وفق مقارنة تشاركية بعد طرح مشروع أرضيتها لنقاشات ومداولات، ساهم فيها جميع

بين كل التلميذات والتلاميذ وتمكين التلاميذ المنحدرين من أوساط هشة من ولوج المدرسة في ظروف حسنة، مما سيساهم بشكل فعال في تصحيح الفوارق الاجتماعية والمجالية ويقلص من الهدر المدرسي، حيث سيتم في أفق سنة 2026 العمل على مضاعفة عدد المستفيدين من الدعم الاجتماعي من أجل الاستجابة للحاجيات المعبر عنها في مجال النقل المدرسي والمطاعم والمدارس الجماعية والداخليات، مع العمل على إرساء نموذج للحكامة المجالية للدعم الاجتماعي، من أجل التدبير المندمج للخدمات وتوزيع واضح للمسؤوليات واستدامة الموارد.

بالإضافة، لذلك سنعمل على مراجعة نموذج المدرسة الجماعية لكي يستجيب لرهان جودة التعلّمات ومحاربة الانقطاع عن الدراسة والدمج بين الأبعاد البيداغوجية والدعم الاجتماعي.

وأود هنا أن أتقدم بالشكر للمجالس المنتخبة على المجهودات المبذولة في مجال الدعم الاجتماعي.

واعتباراً لإيماننا الكبير بالدور الأساسي للجماعات الترابية في الارتقاء بالمنظومة التربوية وفي الحد من الهدر المدرسي، فقد جعلت خارطة الطريق من الشراكة مع المجالس المنتخبة عنصراً محورياً في التنزيل الترابي لأوراش الإصلاح وفي تعزيز سياسة القرب.

أما الالتزامات الثالثة التي تهم الأستاذ، واعتباراً للدور المهم الذي يضطلع به داخل المنظومة التربوية والتكوين فتتمثل في:

أولاً، إرساء تكوين للتمييز يركز على الجانب التطبيقي والعملي ويمكن هيئة التدريس من اعتماد بيداغوجية فعالة، تولي عناية خاصة للتلميذ.

وفي هذا الصدد، سيتم في أفق سنة 2026 إحداث معهد أستاذية من أجل ضبط جودة تكوين الأستاذات والأستاذة واعتماد الإشراف وكذا توحيد المضامين وتكوين المكونين، هذا مع إرساء مسار تكويني، يشمل إجازة في التربية والتكوين، مدتها سنة واحدة، داخل المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، بالإضافة إلى التدريب المهني المؤطر مدته سنة واحدة؛

ثانياً، توفير ظروف عمل ملائمة تستجيب لاحتياجات أطر التدريس وتعزز تأثيرهم الإيجابي على التلاميذ، ونشمل هذا الموضوع بعناية خاصة، بالنظر إلى تأثيره المباشر على تحسين وضعية المدرسين الاجتماعية والنفسية وما لكل ذلك من وقع على مكتسبات التلاميذ.

وفي ذات الوقت سيتم تزويد المدرسين بمعدات بيداغوجية شاملة مع توفير دلائل وإطار مرجعي للممارسات الجيدة، بالإضافة إلى الموارد الديدانكتيكية وكذا عتاد معلوماتي مع موارد رقمية من مستوى جيد، كما سيتم الحرص على تمتيع الأستاذة بهامش أوفر من الحرية لتدبير أنجع لإيقاعات التعلم الخاصة بالتلاميذ، في أفق تحقيق الأهداف التعليمية النهائية، مع إتاحة إمكانية تخصص الأستاذات والأستاذة

من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع، تنتظم حول 3 محاور استراتيجية للتدخل:

- محور التلميذ الذي يروم جعل التلاميذ أكثر تفتحاً ومتحكمين في التعلّمات الأساس، يستكملون تعليمهم الإلزامي؛

- محور الأستاذ والذي يهدف إلى جعل نساء ورجال التعليم ذوي تكوين جيد يحظون بالتقدير وملتزمين كلياً بنجاح تلامذتهم؛

- محور المؤسسة، إذ نطمح إلى أن تصبح المؤسسات التعليمية توفر فضاء آمناً وملائماً للاستقبال، تعمها روح التعاون بين كل الفاعلين.

وتتوزع هذه الالتزامات من حيث محاور التدخل كما يلي:

خمس التزامات لفائدة التلميذ وتهم:

أولاً، إرساء تعليم أولي لجودة مضبوط من طرف الدولة ومعمم لإعداد جميع التلميذات والتلاميذ لتحقيق النجاح الدراسي، وكذا إحداث بنية خاصة يعهد إليها بتطوير النموذج البيداغوجي والإشراف على الجودة وتوفير تكوين إسهادي لفائدة جميع المربيّات والمربيّين؛

ثانياً، اعتماد مقررات وكتب مدرسية تخول اكتساب الكفايات والتعلّمات الأساس والتحكم في اللغات. وفي هذا الصدد فإننا نطلع في أفق سنة 2026 إلى تحيين مراجعة المقررات الدراسية للثانوي وتأمين استعمال أمثل للزمن مدرسي، بالإضافة إلى توفير موارد رقمية وتعزيز عرض تدريس اللغات وتوسيع تدريس الأمازيغية بالابتدائي؛

ثالثاً، التتبع والمواكبة الفردية للتلميذات والتلاميذ لتجاوز صعوبات التعلم من خلال الرصد والمعالجة المبكرة للصعوبات لتفادي مراكمة التأخر في التعلّمات التي تسبب في تفاقم التعثرات وصعوبات تجاوزها، وبالتالي إلى الهدر المدرسي.

وفي هذا الإطار، وفي أفق 2026، سيتم العمل على تقييم مستوى تعلّمات التلاميذ بكيفية موضوعية مع نهاية كل سنة دراسية ومراجعة نظام الامتحانات والمراقبة المستمرة، ليصبح أداة فعالة للارتقاء بالتعلّمات، علاوة على إرساء شبكة للمدارس الدامجة التي تتوفر على الموارد المناسبة من أجل استقبال التلاميذ في وضعية إعاقة بتعاون مع القطاعات الشريكة والفاعلين من المجتمع المدني؛

رابعاً، توجيه التلميذات والتلاميذ نحو مسارات دراسية تتلاءم مع مؤهلاتهم للرفع من فرص نجاحهم، وفي هذا الإطار سيتم في أفق سنة 2026 الحرص على أن يستفيد التلاميذ من توجيه ذي جودة وإرساء مسار مهني جذاب ومنسجم بالإعدادي والثانوي، مع خلق شعب للتمييز طيلة المسار التعليمي بالثانوي، كما ستتم مراجعة الشعب والتخصصات بالباكالوريا حسب معايير موضوعية، تأخذ بعين الاعتبار الأفاق الأكاديمية والمهنية؛

خامساً، تعزيز الدعم الاجتماعي من أجل تحقيق تكافؤ الفرص

مؤسسة للحياة المدرسية من أجل توفير عرض للأنشطة الموازية ذي جودة، بشراكة مع النسيج الجمعوي وجعل المؤسسات التعليمية تتوفر على إمكانات تجعل منها مدارس مفتوحة عبر تخصيص وقت للأنشطة الموازية، وبالأخص خارج الحصص الدراسية، مع انخراط الفريق التربوي ومساهمة الفاعلين الجمعويين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

لتحقيق هذه الأهداف والالتزامات، وضعت خارطة الطريق ثلاث شروط أساسية للنجاح:

- يتمثل الشرط الأول في إرساء حكمة تعتمد منهجية تأمين الجودة وحفز مسؤولية الفاعلين عبر إحداث الآليات المناسبة؛

• والشرط الثاني يهم التزام الفاعلين والمتدخلين من أجل الانخراط المسؤول لإنجاح الإصلاح، عبر ميثاق الالتزامات كإطار، يمكن من إرساء منهجية البناء المشترك، من أجل تضافر جهود كل الفاعلين داخل المنظومة التعليمية؛

• أما الشرط الثالث، يرتبط بالتمويل وتأمين الموارد المالية، من أجل استدامة الإصلاح، من خلال إرساء تخطيط مالي منسجم مع الأثر المنشود وإطار للتمويل مع الشركاء الأساسيين لتأمين الموارد.

اللي بغيت نأكد عليه في الأخير، غير باش نأكد بأن احنا عازمون على التنزيل العملي لخارطة الطريق، ولكن المنظومة في الوقت ذاته محتاجة لدعمكم المسؤول والدائم، حتى نجعل من خارطة الطريق منعطفا حقيقيا نحو تحقيق جودة المدرسة العمومية لفائدة جميع الأطفال المغاربة، وفق ما نصبو إليه جميعا، ألا وهو تحقيق نهضة تربوية وطنية، تعزز الارتقاء الاجتماعي والإنصاف وتكافؤ الفرص، بما يخدم تأهيل الرأسمال البشري لمواكبة الإرادة التنموية لبلادنا.

وشكرا على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير، بدءا بأحد السادة أو السيدات المستشارين للتجمع الوطني للأحرار.

السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة حليمة مرسل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

في الحقيقة احنا تخلعنا واحد شوية، ماشي شوية بزاف، لأن الأرقام اللي تقدمت بها السيد الوزير هي أرقام صادمة، فلقد تكلمتم على 70%

بالتعليم الابتدائي بالمؤسسات المتوفرة على البنية المناسبة؛

ثالثا، اعتماد نظام لتدبير مسار مهني محفز يحث على الارتقاء بالمردودية لما فيه مصلحة التلاميذ، والذي من شأنه أن يضمن تكافؤ الفرص ويساهم في تحفيز هيئة التدريس ويشجعها على بذل المزيد من الجهد لفائدة التعلّمات وتفتح التلاميذ، ومن خلال اعتماد وتوافق مع الشركاء الاجتماعيين نظام أساسي موحد ومضمون من طرف الدولة يشمل جميع أطر التدريس ويخول لهم نفس الحقوق ونفس آفاق الترقية في المسار المهني، مع الحفاظ على منطق التوظيف الجهوي، فضلا عن إحداث آلية جديدة للتحفيز تمكن الأستاذات والأساتذة من تحسين دخلهم وفق مردوديتهم والمهام التي يقومون بها ومساهماتهم في تعلّمات التلاميذ وكذا اعتماد برنامج للمواكبة لفائدة أطر التدريس المتواجدة بالمناطق صعبة المسالك.

وأؤكد لكم أن الجانب الأهم من الموارد المالية التي نسعى لتعبئتها لتمويل خارطة الطريق تهم بالأساس الموارد البشرية للوزارة وما يشمل ذلك من تحسين أوضاع وتحفيزات وتوظيف.

أما بالنسبة للإلتزامات الأربعة التي تهم المؤسسة التعليمية، فتروم أولا تحسين ظروف الاستقبال بالمؤسسات التعليمية وتوفير مختلف التجهيزات والوسائل الرقمية من خلال اعتماد تقييم الوضعية والشروط المادية للمؤسسة التعليمية بكيفية مستقلة، مع منح المؤسسات التي تستجيب للمعايير المطلوبة، علامة الجودة وتمتعها بهامش تصرف أوسع وموارد إضافية وتمكين جميع المؤسسات التعليمية من المكتبات المدرسية أو المكتبات الصافية وكذا توفير التجهيزات الرقمية، دون إغفال موضوع النظافة والحراسة بجميع المؤسسات التعليمية؛

ثانيا، العناية بالمؤهلات والقدرات الريادية لمدير المؤسسة التعليمية لجعله قادرا على قيادة المؤسسة والارتقاء بجودتها، وذلك من خلال التكوينات والمواكبة وكذا تعزيز الفرق الإدارية وإرساء نظام لعلامة الجودة، من أجل تجويد وقياس أداء المؤسسات التعليمية؛

ثالثا، الحرص على أن تعم روح التعاون كل مكونات المؤسسات التعليمية من أجل إرساء جوتسوده الثقة والأمن.

وفي هذا الصدد، سيتم العمل على التفعيل الأمثل لبرنامج للتربية على المواطنة والاحترام داخل المؤسسة التعليمية، يحرص بشكل يومي على تبني السلوكات الإيجابية الكفيلة بصد العنف والتحرش وتثبيت الأمن والسلامة بمحيط المؤسسات التعليمية، بتنسيق مع السلطات والجماعات المحلية وكذا تعزيز انخراط أمهات وآباء وأولياء التلاميذ في الحياة المدرسية.

أما الإلتزام الرابع، فيتعلق بالأنشطة الموازية والرياضية، اعتبارا لدورها الكبير في تمكين التلميذات والتلاميذ من التفتح وتحقيق ذواتهم، وتنمية كفاءاتهم العرضانية، وفي هذا الإطار سيتم العمل على إحداث

مكانة مركزية في الحياة المدرسية، ونعتبر أن هذا الهدف الثالث يؤكد الوعي والحاجة إلى أن تنخرط المدرسة بقوة في النهضة المجتمعية المنشودة في ظل تحديات ثقافية وهوياتية مستجدة.

السيد الوزير،

نعبر في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بكل وضوح وموضوعية أن علاقة الوزارة مع الشركاء الاجتماعيين في عهد هذه الحكومة تظل علاقة نموذجية رغم صعوبة الملفات وشرعية المطالب، إلا أن الحوار ومزيدا من الحوار هو المدخل الأساس إلى الوصول إلى نظام أساسي منصف وعادل ودامج يرفع الظلم الذي تعاني منه العديد من الفئات، والأهم هو أننا نريد نظاما أساسيا محفزا يمكننا من استعادة ثقة المدرس والمدرسة في المنظومة برمتها.

السيد الوزير،

لقد سبق لفريقنا أن ساءلكم عن موضوع وضعية مربيات التعليم الأولي، وكان جوابكم فيه إحالة على مدونة الشغل التي تحكم العلاقة ما بين المربيات والجمعيات.

واليوم، السيد الوزير، نجدد طرح الموضوع وندعو الحكومة وعلى وجه الاستعجال للتدخل لتحسين أوضاعهم، ذلك لأنه لا يمكن أن ننجح في تحدي التعليم الأولي والمربيات يعانين الحيف وانتهاك الحقوق ومسؤولية الوزارة قائمة ولا يمكن التنصل منها عبر الإحالة على مقتضيات مدونة الشغل، هذا ناهيك عن الحاجة إلى التكوين الصلب والعميق للمربيات حتى تتمكن من بلوغ أهداف ملموسة.

ختاما، نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أهمية الاستحضار الدائم لمرجعيات الاستراتيجية الممتدة على المدى الطويل، ونعتبر أن المنهجية أو المقاربة الجديدة التي اختارتها الوزارة لتنزيل العديد من الإجراءات والتدابير والمقتضيات الواردة في تلك الوثائق المرجعية يتعين أن تتم وجوبا عبر الإشراف الحقيقي والفعلي والمتواصل غير الظرفي مع النقابات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الموالية للفريق الاشتراكي.

السيد المستشار تفضل.

المستشار السيد السالك الموساوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على عرضكم.

كثيرة هي المخططات والاستراتيجيات التي عرفها هذا القطاع بدءا

من تلاميذ المستوى الابتدائي لا يتمكنون من الكتاب المدرسي و90% من تلاميذ الثانوي الإعدادي الذين لا يتمكنون أيضا من الكتاب المدرسي.

هاذ الأرقام كان ممكن نسمعوها في الستينات، في السبعينات، كانت ممكن تجينا يعني شيئا ما عادية، ولكن تنظن في سنة 2022، ويعني من بعد واحد المجموعة ديال الإجراءات والإصلاحات والميزانيات اللي كانت مرصودة، اللي كانت مهمة جدا طيلة يعني على الأقل واحد 10 سنوات، كاي معدل ديال ميزانية التعليم يبلغ 60 مليار ديال الدرهم، يعني إلى ضربناها في 10 سنوات هي 600 مليار ديال الدرهم وكنلقاواراسنا احنايا باقين فهاذ الموقع هذا، باقة المدرسة العمومية المغربية في موقع اللي ممكن أننا نصنفوه بالإفلاس، فهذا خطير جدا.

وفي الحقيقة، السيد الوزير، هاذي ماشي مهمة سهلة، عندكم اليوم يعني في إطار النموذج التنموي يعني اللي كان هناك واحد الدراسة وفق واحد المقاربة اللي هي تشاركية، اللي أعطاتنا واحد المجموعة ديال يعني المخرجات، فيما يخص القطاع ديال التعليم والمدرسة العمومية، وأيضا في إطار البرنامج الحكومي وفي إطار اللقاءات التشاورية الجهوية اللي قمتم بها السيد الوزير، اللي يعني عرفت المشاركة ديال واحد العدد كبير من الفاعلين في القطاع وأيضا التلاميذ وأسرهم، يعني كنظن أن اليوم التشخيص اللي بين يدينا فهو تشخيص دقيق جدا، وهذا تهنؤوك عليه السيد الوزير، لأن البداية ديال الإصلاح أولا معالجة المشاكل تبتدئ أولا بالتشخيص الدقيق.

نهنتكم أيضا على المقاربة التشاركية، على الأولويات كيفاش حددتموها، على يعني الأهداف، على الاهتمام بالثالث المهم، يعني الثالث التربوي اللي فيه التلميذ، المعلم والمدرسة، وكيفاش كايين التزامات اللي هي يعني دقيقة ومحددة في الزمان أيضا، لأن وفق خارطة الطريق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم، إذ لا يمكن إلا أن نتفق مع الأهداف الثلاثة التي تضمنتها خارطة الطريق، والمتعلقة بالنقص من نسبة الهدر المدرسي بنسبة الثلث، وهو ما يعني إبقاء 100.000 تلميذ داخل الأقسام المدرسية، وكذا جعل الأطفال يتمكنون من التعليلات الأساس، أخذا بعين الاعتبار التقارير الصادمة ذات الصلة بالتعليم والتي أعدها المجلس الأعلى للتعليم، وكذلك منح الأنشطة الموازية

من الأهمية بمكان، لأنه نتعرفو السيد الوزير كان يشرف على لجنة النموذج التنموي الجديد، وكان من أهم مخرجاته، إذا ما كانش من أهم على الإطلاق، هو وضع اليد على هذا الإشكال ديال المنظومة التربوية والي في الصميم ديالها المدرسة العمومية، والمدرسة العمومية، كيفما كتعرفو السيد الوزير فها..

أولا، بغيت نشكركم على المعطيات اللي أعطيتونا، على كل حال هاذ التشخيص اللي قامت به الوزارة ديالكم اللي يدل على روح وطنية عالية وعلى الإحساس بالمسؤولية، واللي لامسنا من خلالها النتائج والعمل ديال المدرسة العمومية.

فالمدرسة العمومية فها ثلاثة ديال المكونات أساسية اللي هما التلميذ، الفضاء والأستاذ.

بالنسبة للتلاميذ احنا درنا القياس، كتنمناو أنه في خارطة الطريق كيفما قلتو يكون واحد القياس منتظم على مدى هاذ السنوات حتى لسنة 2026، باش يمكننا نلمسو يعني بطريقة عملية النتائج ديال هاذ الخارطة وديال القانون الإطار وديال الاشتغال ديال الوزارة ديالكم، وما عندي أدنى شك في أنكم إن شاء الله ستنجحون في هاذ المهمة، السيد الوزير.

من ناحية أخرى الفضاءات، ملي كترجعو للفضاءات، فأبضا لو قسنا الفضاءات، وخصوصا كنهضرو على الفوارق المجالية في مجموعة من المناطق، هناك مدارس صراحة لا ترقى لما نطمح إليه في المدرسة العمومية، وهذا أيضا لابد من التركيز عليه.

ناهيك على الأهمية ديال الأستاذ، وكنظن مخرج من مخرجات أيضا ديال النموذج التنموي الجديد هو إعطاء الأولوية والأهمية القصوى لتكوين المكونين، لتكوين المدرسين والأساتذة، وهاذ الشي لمساته في خارطة الطريق وفي السياسة وفي الإستراتيجية العامة ديال الوزارة ديالكم، وكنتمناو أنها تعطي الأكل ديالها.

أنا بغيت نرجع للقضية ديال التلميذ ونربطها بالإشكال ديال الفوارق المجالية.

ففي العالم القروي هناك أيضا عندنا واحد الظاهرة، ولابد يعني التعاطي معها بجدية، هي التمدد ديال الفتاة القروية، وهناك إكراهات إما إكراهات مادية بعض المرات وبعض المرات إكراهات ديال العقلية، إلى غير ذلك.

ففي العديد من المناطق النائية، الفتاة لا تحظى بنفس الأهمية فالتمدد ديالها، ناهيك على مشكل ديال التنقل والإطعام، إلى غير ذلك.

فكنتمناو على كل حال أنه خارطة الطريق والقانون الإطار والاشتغال الدؤوب ديالكم، السيد الوزير، اللي ما عندنا أدنى شك في أنه إن شاء الله يعطي الأكل ديالو، أن في 2026 تكون عندنا واحد المدرسة عمومية

من "الميثاق الوطني للتربية والتكوين" و"البرنامج الاستعجالي"، ثم "الرؤية الإستراتيجية للإصلاح 2015-2030" التي تحولت مقاصدها الكبرى إلى قانون إطار 51.17، ثم المشاورات الوطنية التي انطلقت معكم، السيد الوزير، والتي تمخض عنها مشروع "خارطة الطريق" الذي أعلنتم عليه لإصلاح منظومة التربية الوطنية للفترة الممتدة من 2022-2026 بما يلائم النموذج التنموي الجديد للمملكة.

السيد الوزير،

إن إصلاح منظومة التعليم في نظرنا كفريق اشتراكي لا تكتفي بخطط واستراتيجيات وأوراش متسعة تستجيب لإكراهات ظرفية فقط، بل تقتضي توفر الإرادة السياسية الكاملة في بلورة سياسات عمومية تجعل من منظومة التعليم مجالا للاستثمار المعرفي، ويمكن تعزيز مبدأ المواطنة وإرساء دعائم المدرسة الجديدة تربية وتكوين.

السيد الوزير،

إن انعدام العدالة المجالية في توزيع الموارد والمشاريع والمخططات والبرامج وإشكالية التعاقد هي في نظرنا سبب رئيسي في عدم تحقيق العديد من انتظارات المواطن المغربي، أهمها تجويد المدرسة العمومية، وتأسيسا على هذا يؤسفني أن أشارك معكم السيد الوزير معاناة الأسر التعليمية وأسر التلاميذ معا بجهة العيون الساقية الحمراء، وخصوصا مدينة المرسي من استمرار ظاهرة الاكتظاظ 45 و42 و46 تلميذ بمختلف المستويات في قسم واحد، وزد على ذلك النقص الحاد في الأطر التربوية بشكل مهول خصوصا في بعض المواد التعليمية والبنيات التحتية للمؤسسات، مع انعدام المرافق الصحية والملاعب الرياضية ومكتبات للمطالعة.

وفي الأخير، وباسم الفريق الاشتراكي نتمنى لكم كل التوفيق ودعمنا في التنزيل السليم لهذا البرنامج مع رغم ضعف الميزانية المرصودة للقطاع.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الموالية للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، الموضوع ديال المدرسة العمومية صراحة هو موضوع

في المستوى اللي كمنطحوه، لأن هي المحور ديال التنمية ديال أي بلاد.
والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إن المدرسة اليوم تقع في صلب المشروع المجتمعي لبلادنا، اعتبارا للأدوار التي تلعبها في تحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة وفي تكوين مواطنات ومواطني الغد وضمان الحق في التربية للجميع، وبالتالي فهي تأتي في صدارة الأولويات والانشغالات الوطنية، ولهذا وجب علينا اليوم التسريع بإرساء مدرسة جديدة، قوامها الإنصاف وتكافؤ الفرص، الجودة للجميع والارتقاء بالفرد والمجتمع.

السيد الوزير،

كما ذكرتم في عدة مناسبات، أن خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع، تستمد مرجعيتها من التوجهات السيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ومن أحكام القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ومن مضامين النموذج التنموي الجديد ومن أهداف البرنامج الحكومي الذي أولى عناية بالغة لتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية.

ولتنمية الرأس مال البشري، لا يمكنها إلا أن تكون خارطة قادرة على إرساء نموذج جديد لتدبير إصلاح منظومة التربية والتكوين، وكذلك قادرة على تقديم حلول وتدابير عملية لتحسين جودة المدرسة العمومية، إلا أن نجاح هذه الخارطة رهين بتوفير ثلاث شروط أساسية تتمثل في:

- إرساء حكمة مبنية على الأثر والمسؤولية ومقرونة بأليات لضمان الجودة؛

- اعتماد ميثاق يحدد التزامات مختلف الفاعلين والمتدخلين؛

- وتأمين التمويل الكافي لاستدامة الإصلاح.

ولهذا السيد الوزير، وجب التفكير بعمق ووفق مقاربة تشاركية لإيجاد السبل والآليات الكفيلة لضمان توفير هذه الشروط، وبالتالي ضمان تنزيل هذا المشروع الطموح إلى أرض الواقع دون نواقص.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

دائما في إطار التعقيب، الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد عموري:

أشكركم السيد الوزير على جوابكم.

شهد قطاع التعليم مجموعة من الإصلاحات والبرامج التي فشلت في إنشاء نظام تعليمي وطني، يلبي معايير الجودة ويواكب التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد تابعنا باهتمام كبير في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الخطوط الرئيسية لخارطة طريق 2022-2026 لإصلاح التعليم، وبهذه المناسبة، نود أن نحكي المقاربة التشاركية المعتمدة في إعداد خارطة الطريق هذه.

كما تتماشى رؤيتنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذا الموضوع مع توصيات "النموذج التنموي الجديد"، حيث تصب في اتجاه الإصلاح الذي باشرته وزاراتكم، وهو إصلاح طويل الأمد، ولكن بأهداف طموحة قصيرة المدى، غير أننا نثير الانتباه إلى أحد أوجه القصور التي لوحظت، وهوثبات البرامج والمحتوى، الذي لم يعد يتوافق مع متطلبات التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

حيث يجب أن يعكس التعليم بالأساس المجتمع والعصر الذي نعيش فيه، وهو ما لا يمكن في ظل نظام تعليمي تقليدي في عصر وسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي، فالحاجة أصبحت ملحة لاعتماد نظام تعليمي حديث، قائم على الاستيعاب والإدراك، عوض الحفظ، إلى جانب الانفتاح على اللغات الحية وخاصة الانجليزية منذ المراحل الأولى للتعليم الابتدائي، عوض الاقتصار فقط على اللغة الفرنسية، إلى جانب تدريس مواد تتعلق بالمواطنة وتلقين المبادئ الأساسية للمواطن الصالح، (le civisme) وتلقين المهارات الأساسية (les softs skills).

كما يجب العمل على تنوع مسالك التكوين بما يتماشى مع احتياجات سوق الشغل، وتطوير التكنولوجيا الرقمية وتعميمها كأداة تعليمية أساسية.

كما لا يجب علينا إغفال، السيد الوزير، هيئة التدريس، المنوط بها تنزيل هذا الإصلاح داخل أقسام الدراسة، من خلال توفير ظروف مناسبة للعمل والقطع مع بعض الممارسات المتجاوزة في التدبير، مثل الاكتظاظ والأقسام المشتركة، بالإضافة إلى اعتماد تحفيزات والتكوين

الإصلاح؟ علما بأنها مصاوبة على مقاسات معينة وكاين ناس خالدين تما، واش ما غننتيوش، السيد الوزير، من تمديد لبعض المسؤولين؟ هاذ الشي كيخلي أنه مجموعة ديال الكفاءات التربوية اللي مستعدة تعطي يد الله في هذا الإصلاح مهمشة.

ما هي المعايير، السيد الوزير، لانتداب وتعيين مدراء إقليميين ومدراء جهويين؟ ومعيار هنا مسكوت عليه هو الولاءات الحزبية والنقابية، وبالتالي لابد من رجة تربوية اللي غادي تعطي دفعة، وأنا عارف عندك هذه الجرأة هذه.

احنا في الاتحاد المغربي للشغل نؤكد لك بأنه احنا بجانبك في هذه الأوراش الإصلاحية، ولكن بالضرورة لابد من الاهتمام بالعنصر البشري وهم نساء ورجال التعليم بكل فئاتهم، بغينا نظام أساسي يكون موحد لجميع الفئات، منصف لجميع الفئات اللي كتحس بالغبن ومحفز كيفتح آفاق ديال الترتي وديال التحفيز.

اليوم، المنظومة كتعيش واحد الاحتقان اللي هو معروف، لابد أن نديرو اليد في اليد، السيد الوزير، باش المدرسة العمومية تولى منارة تربوية في الأحياء وفي البوادي، وغادي نعطي واحد الحلول اللي هو ما أساسيين، أين هي هيئة التفتيش اللي كانت تواكب ما هو تربوي؟ اليوم، السيد الوزير، على مستوى التدبير الجهوي الإقليمي خصنا نفرقو بين ما هو تربوي وإداري ومالي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس، السي مبارك.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

في إطار التفاعل مع جوابكم نود في الفريق الحركي التأكيد على ما يلي:

أولا، كما تعلمون، السيد الوزير المحترم، اعتمدت في بلادنا في عهد الحكومة السابقة رؤية استراتيجية لإصلاح المدرسة العمومية وقانون إطار للتربية والتكوين والبحث العلمي الذي حظي بتأييد وموافقة جلالة الملك حفظه الله، وبإجماع مختلف المكونات السياسية والمهنية والمجتمعية، وهي مرجعية لم نعلم أولم نعد مع الأسف نسمع عنها شيئا في عهد هذه الحكومة، ماعدا، السيد الوزير المحترم، في جوابكم الآن أكدتم بأنكم ملتزمون بالقانون الإطار، ونتمنى ذلك، السيد الوزير.

المستمر.

السيد الوزير،

إذا كان قانون الإطار 51.17 يجعل قطاع التعليم الخاص مكونا من مكونات نظام التعليم المغربي، فإنه يجب أن يكون رافعة باعتباره نظام تعليمي مرن، قادر على التكيف مع المتغيرات الاجتماعية وبرامج التعليم الحديثة، مقابل منظومة تعليمية عمومية تقليدية، وهو ما يستوجب نوع من التعايش الذكي بين القطاعين العام والخاص للتعاون في سبيل توفير تعليم ذي جودة وقادر على تطوير المجتمع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في إطار التعقيب دائما، الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد ميلود معصيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

نؤكد في الاتحاد المغربي للشغل أن أي إصلاح رهين بتسوية الأوضاع المادية والمعنوية لفئة نساء ورجال التعليم، وصون الكرامة ديالهم، واحنا يعني في لقاءاتنا باش نخرجو نظام أساسي، بقات واحد الخلافات اللي هي أساسية، وبغيتك تدير مجهود باش تكون التكلفة مالية باش نوقعو واحد نظام أساس اللي غادي يكون محفز لنساء ورجال التعليم، وغادي يمتلكو الإصلاح ويشاركو في الإصلاح.

وبالتالي كيظهر لي الثالث اليوم اللي احنا متفقين عليه، ديال الأعمدة التربوية من أستاذ والتلميذ والمدرسة، بالضرورة إلى بغينا مدرسة عمومية ذات جودة وذات جاذبية ومنفتحة على المحيط ديالها، خصنا الأساس يكون فيها التلميذ في محور العملية التربوية، خصنا نخرجو بنظام أساسي.

وبالتالي أناشدك، السيد الوزير، نظرا للاحتقان اللي كاين في الساحة التعليمية اليوم واللي وصل لواحد المستوى اللي ما بقاش احنا كحركة نقابية نضبطه. وبالتالي تبيظهر لي، عندك الإرادة، نثمن كل المقاربات اللي جئت بها ديال الإشراف وديال إعادة الثقة في الفعل النقابي، اليوم لابد أن نصل إلى اتفاق يعطي دفعة تربوية للمنظومة ديالنا.

المسألة الثانية هي المدبرين، السيد الوزير، واليوم يسألنا هاذ الإشكال اللي كاين، من المسؤول عن الأعطاب البنيوية اللي تعاني منها المنظومة التربوية؟

واسمح لي نبدأ بالوزارة ديال التربية الوطنية وغادي نتفاعل معك بأسئلة:

هل الهيكلية اليوم اللي كاينة في وزارة التربية الوطنية صالحة لتنزيل

السيد الوزير،

في هاذ السياق يوم 10-11-2022 تعقد المجلس الحكومي، وطرقتو لخارطة الطريق ديال 2022-2026، يعني هاذ خارطة الطريق كانت عندها 3 ديال الأهداف، أهداف مشروعة، واقعية وموضوعية، من خلالها كاين 12 ديال التزامات: 5 مرتبطين بالتلميذ، 3 بالأستاذ، و4 بالمؤسسات، بالمدرسة.

وضعو 3 شروط، شروط حتى هي معقولة جدا، ومشيتو للتكوين ديال أستاذ الغد، يعني أستاذ الغد فعلا كتحلمو جميع إن شاء الله باش يتحقق واحد 50 ألف أستاذ اللي غادي يدوزو بواحد المسلك ديال التربية والتكوين بالجامعة مع التحفيزات الضرورية.

هنا تنشير، السيد الوزير، بأن الإمكانيات قدامكم مهمة جدا، يعني الملايير اللي قدامكم في هاذ السنوات هاذي، يكفي أن نقول هاذ الأستاذ الغد غتوفرو لو إن شاء الله 4 ديال المليار ديال الدرهم باش تمولو هاذ العملية، واش ما يمكنلناش احنا نسالكم، السيد الوزير المحترم، يعني:

أولا، قمتم بالتسويق ديال عملية قبل عرض هاذ خارطة على الغرفتين، يعني التسويق الإعلامي؛

ثانيا، أشنوهي الضمانات، السيد الوزير المحترم؟ لأن تنتظرو منكم ضمانات تنزيل على أرض الواقع لهاذ خارطة، يعني (l'obligation de résultat) لأن عندكم (les moyens).

السيد الوزير المحترم،

ماذا عن تقييم المشاريع 17 الملتزم بها أمام صاحب الجلالة نصره الله؟

السيد الوزير المحترم،

ماذا عن الاعتداءات على الأساتذة والأطر والتلاميذ، ولاسيما بسبب استعمال المخدرات؟

السيد الوزير المحترم،

لماذا أقصي أساتذة الإعدادي والابتدائي من التصنيف خارج السلم؟

السيد الوزير المحترم،

العالم القروي أنتم تعلمون بأن الناقلات المدرسية تتمشي في الطريق محفرة، يعني استثمارات مهمة تتشرب، عدد كبير من الناقلات المدرسية، ولكن الطريق ما كايناش، السيد الوزير، إذن تنشربو الناقلات وتيمشيوي في البيستات.

السيد الوزير المحترم، جهة فاس مكناس..

هذه الحكومة التي بدأ العمل على تنزيل هذه الإصلاحات الجوهرية تأبى إلا أن تفتح مشاورات جديدة وتطلق مناقشات جهوية أخرى من أجل بلورة الإصلاح وتشخيص للتشخيص في هدر مرفوض للزمن السياسي والتنموي والإمكانيات المالية، وجعل هذا القطاع الاستراتيجي رهين بتعاقب الحكومات ومحط حسابات سياسية ضيقة.

وفي هذا الإطار نسجل عدم عقد اللجنة الوطنية للتتبع ومواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين التي يرأسها السيد رئيس الحكومة لأي اجتماع منذ تنصيب الحكومة، ليبقى السؤال الأساس: ما هو السر في هذا التراجع غير المبرر؟ ولماذا لا تملك الحكومة إجراءات لإلغاء هذه المرجعيات الإصلاحية مادامت لا ترغب في العمل بموجها؟

ثانيا، السيد الوزير المحترم، مما لا شك فيه أن الموارد البشرية القطاعية الإدارية والتقنية والتربوية تعتبر ركيزة أساسية لتنزيل ونجاح الإصلاح المنشود، وفي هذا الإطار نتطلع إلى الكشف عن مآل النظام الأساسي الموحد وعن السر في اختيار إصداره في صيغة مرسوم بدل قانون، السيد الوزير المحترم، ضمنا لحق البرلمان الرقابي والتشريعي.

وماذا عن الوعود الانتخابية للأحزاب الممثلة في الحكومة بإدماج الأستاذة وأطر الأكاديميات الجهوية بأرقام مالية مركزية، علما أنكم أعلنتم مؤخرا، السيد الوزير، أن لا بديل عن خيار التوظيف الجهوي العمومي، وهو مقترح أكدنا عليه مرارا في حزبنا وفريقنا.

في ذات الإطار، نسالكم السيد الوزير المحترم، عن مآل الرفع من أجور الأساتذة كوعد انتخابي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الموالية لمجموعة العدالة الاجتماعية.

رجاء احترام المتدخلين الله يعطيكم الخير.

تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

عرضت علينا المؤشرات الصادمة، وكنا كتنمناو تعرض علينا كذلك المراتب المتأخرة ديال البلاد ديانا عالميا وعربيا، كل المغاربة، السيد الوزير المحترم، يعني ومعهم المسؤولون يؤمنون بأن تطور المغرب مقرون بأهمية العملية التعليمية، حيث الدولة أو الدولة المغربية تكتسب مكانة محترمة بين الشعوب إلى تطورت هاذ العملية التعليمية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا، انتهى الوقت.

آخر تعقيب لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، السيد الوزير، أود أن أهنئكم على عرضكم القيم الذي سلطتم فيه الأضواء على خارطة الطريق من أجل تجويد المدرسة العمومية.

وبالمناسبة نعبّر لكم في فريقنا عن تأييدنا في تنفيذ وتنزيل هذه الخارطة.

ومن جهة أخرى، أود كذلك أن أذكر، السيد الوزير، بأن التعليم يعتبر أولوية وطنية بعد القضية الترابية، والتي ما فتئ جلالة الملك نصره الله، يدعوه ويؤكد في أكثر من مناسبة على التذكير بأهمية إصلاح الشأن التعليمي ببلادنا وذلك لكونه أكثر القطاعات ارتباطا بالعنصر البشري، وهو أساس التنمية الشاملة، وعليه تعقد كل الآمال وترفع كل رهانات المستقبل، رهانات لا يمكن لها أن ترى النور إلا ببناء أجيال صالحة تستقيم على العلم والمعرفة وعلى نكران الذات وحب الوطن.

ونحن في فريق الأصالة والمعاصرة، نتقدم بتحيةة تقدير وشكر وعرفان لرجال ونساء التعليم على امتداد ربوع المملكة وبكل مستوياتها على الجهود والتضحيات التي يقدمونها من تربية وتعليم أبناء المغاربة بالرغم من الإكراهات والمعيقات التي يواجهونها.

السيد الوزير،

إن تنويعنا لعملكم الجبار في هذا القطاع الحيوي الهام لا يمنعنا من أن نتقدم ببعض المقترحات التي نراها ضرورة ملحة من أجل تجويد المدرسة العمومية، وسأقتصر على ذكر البعض منها نظرا لضيق الوقت:

أولا، ضرورة المزيد من تأهيل وتكوين العنصر البشري من أساتذة وإداريين ومسؤولين وتحفيزهم للانخراط في العمل التربوي المتميز؛

ثانيا، إعادة النظر في البرامج والمناهج التربوية والعمل على التحرير المرجعي تحريراً تاماً لخلق المنافسة بين هذه البرامج وفق مبدأ البقاء للأصلح.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير من أجل الرد على التعقيبات.

تفضلوا للمنصة.

السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة:

شكرا على كل هاذ الأسئلة الي هي مطروحة.

بغيت أنا أولا، بغيت نأكد بأن النموذج التنموي الجديد جا بأن ارتقاء الرأسمال البشري هو راه في نفس الوقت هدف، ولكن في نفس الوقت هو وسيلة باش نوصلو إلى التنمية المستدامة.

وهاذ خارطة الطريق راه تنطلق من التشخيص ومن كل التوصيات ديال النموذج التنموي، احنا فضلنا باش يكون هاذ التشخيص واحد التشخيص الي هو صريح، باش هذا ماشي باش يعكزنا، هذا باش يجعل بأن تعبئة كل الوسائل وكل الجهود تمشي في اتجاه تحسين جودة التعليمات.

واعتبرنا بأن بطبيعة الحال هناك إصلاحات الي تمت خلال كل هاذ السنوات الماضية ولكن رغم هاذ الإصلاحات، ورغم هاذ الجهودات في الحقيقة ما وصلناش لحد الآن إلى النتائج الي هي متوخاة، وهذا نتعتبرو هذا راجع ماشي لعدم إرادة سياسية. ولكن راجع إلى طريقة التنزيل ديال هاذ الإصلاحات، وهذا علاش هاذ خارطة الطريق تتركز على أهداف الي هي إستراتيجية الي هي مرقمة، وتتركز على هاذ التنزيل، على طريقة التنزيل.

بغيت من طبيعة الحال من شروط التنزيل هناك شروط الي هي عندها علاقة بالحكمة، احنا غنشتغلو، ننتقلو للحكمة بما فيها الهيكلية التدبيرية ديال على الصعيد المركزي وعلى الصعيد الجهوي أو على الصعيد المحلي، هناك شروط الي هي عندها علاقة بتعبئة كل الشركاء بما فيها: الشركاء المحليين بطبيعة الحال الي تيلعبو واحد الدور الي هي مهمة.

هناك شروط الي هي عندها علاقة بالتمويل بطبيعة الحال، واحنا مع الحكومة وهذا التزام ديال الحكومة باش تواكب هاذ الإصلاح بتوفير واحد التمويل مهما خلال الأربع سنوات المقبلة، الي تيفوق 5 مليار ديال الدرهم إضافية كل سنة، وهاذ التمويل واحد الجزء منه كبير، زعما كاي.. جزء منه كبير مخصص في الحقيقة لرجال ونساء التعليم.

من طبيعة الحال هناك إكراهات، لأن نظرا للعدد ونظرا لسميتو.. هذا تيجعل كل المطالب أو كل الانتظارات ديال رجال الي ما يمكنلهاش تنزل أو ما يمكنلهاش تلي في وقت واحد، ولكن هناك إرادة، هناك رغبة باش هاذ الحوار الي هو الآن جاري يوصل زعما للنتائج ونتمناو باش يوصل بكل توافق مع الشركاء، شركائنا في المنظومة.

من طبيعة الحال، نتعتبرو بأن هذا في الحقيقة راه هو الي غادي يساعد لتنزيل هاذ خارطة الطريق، احنا عندنا يقين بأن هناك واحد العلاقة ما بين التحفيز وما بين تحسين الوضعية ديال رجال ونساء التعليم بالنتائج المنتظرة، ولهذا هاذ علاش الجزء الأكبر من الغلاف

المالي سيخصص لهذا الجانب.

التكوين عندو واحد الدور أساسي، واحنا انطلقت هاذ العملية ديال التكوين، تكوين الأساتذة، التكوين في التعليم، أنتوما أكدتيو على التعليم الأولي والتكوين ديال المربيين والمربيين، وهنا بغيت نؤكد بأن من الالتزامات اللي هي جات في خارطة الطريق، بأن من طبيعة الحال هاذ التعليم الأولي واخا هو الجمعيات اللي هي تتكلف بالتدبير ديالو اليومي، راه من الالتزامات ديال الدولة، ومن طبيعة الحال دور الدولة لا في التمويل ديالوولا في المراقبة ديالوولا في تكوين المربيين والمربيين ولا في ضمان أيضا كل الحقوق ديال هاذ الفئة حتى هورا مضمون.

هناك، أنتوما تطرقتيوا للمواضيع اللي هي عندها علاقة بالعدالة الاجتماعية، كيفاش نجعلو عدد ديال إما العدالة المجالية أو العدالة الاجتماعية، كيفاش نقصو من الاكتظاظ، كيفاش نرفعو من الدعم الاجتماعي، غير يمكن لي نأكد لكم بأن هاذ خارطة الطريق هو اللي منتظر هو توظيف 20.000 موظف كل سنة إضافي، هذا مجهود جبار، وهذا مجهود في الحقيقة اللي في الحقيقة احنا نتعتبروه من اللي يمكن لويساعد باش نقصو هاذ الاكتظاظ، يمكن لويساعد باش يكون واحد الامتياز إيجابي لعدد ديال المناطق اللي هي الآن فيها خصاص من الناحية ديال المؤسسات التعليمية أو فيها خصاص من عدد الأساتذة، هيئة التدريس، وهذا تيأدي للاكتظاظ في بعض المناطق وبعض الأحيان.

هذا أيضا أنتوما تكلمتيو على هاذ البرامج اللي بغينا نجعلو بأن في التكوين، في التعلّمات ديال التلاميذ يكون واحد المجال، ديال الانفتاح على اللغات الأجنبية، الانفتاح على الرقمنة، الانفتاح على المحيط ديال المؤسسة، وهذا علاش من الالتزامات أيضا هناك التزام اللي هو غادي في اتجاه ديال المدرسة المنفتحة على المحيط ديالها وتعتبرو بأن هذا جد مهم، إلى بغينا نرفعو من خلال هاذ الشراكات يمكن تكون شراكات محلية، نرفعو من آثار جودة هاذ التعلّمات، ومن الآثار ديالها على التلاميذ.

في الأخير، بغيت.. احنا هاذ خارطة الطريق هي بطبيعة الحال ركزت على المدرسة العمومية، ولكن احنا نتعتبرو المدرسة العمومية ماشي في خصوم مع المدرسة الخصوصية، المدرسة الخصوصية عندها المكانة ديالها، واحد العدد، واحد العدد ديال الآليات، اللي هي جات في خارطة الطريق، هي في الحقيقة ملي تهضرو على (Labélisation)، ملي تهضرو على كيفاش، على ذلك المعهد ديال (l'institut de professorat)، ملي كهضرو على ضبط التعلّمات الأساس، هاذ الآليات هي آليات معمولة لمواكبة الجودة داخل المؤسسات العمومية، ولكن معمولة أيضا غتلعب نفس الدور بالنسبة للمؤسسات ديال القطاع الخصوصي.

احنا نتعتبرو بأن هاذ التعايش ما بين القطاع العام والقطاع الخصوصي عندو مكانة ديالو، القطاع الخصوصي راه تيمثل فالمغرب تيمثل تقريبا أقل من 14% ديال التلاميذ اللي هوما الآن تيتابعو دراستهم فهاذ القطاع الخصوصي وعندو الدور ديالو، ولكن خص يكون هاذ الدور دور مضبوط واحنا نتشغلو على.. فهاذ الإطار أيضا على كيفاش هاذ.. بشراكة مع الجمعيات اللي هي مكلفة بهاذ الموضوع، باش يكون واحد القانون قانون منظم لهذا القطاع.

وشكرا، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وشكرا مرة ثانية على المساهمة القيمة في هاذ الحصة ديال الأسئلة الشفوية الموجهة للحكومة.

بهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال الجلسة المخصصة للأسئلة الشفوية الموجهة للحكومة.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين على المساهمة في تنشيط أشغال هاته الجلسة.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 067**التاريخ:** الثلاثاء 27 ربيع الآخر 1444 هـ (22 نوفمبر 2022م).**الرئاسة:** المستشار السيد محمد حنين، الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين.**التوقيت:** ساعتان وثمانية عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة العاشرة بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد محمد حنين، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

كما تعلمون، كان من المقرر أن تخصص جلسة اليوم للمساءلة الشهرية، لكن تقرر تأجيل هذه الجلسة بسبب إصابة السيد رئيس الحكومة بوعكة صحية طارئة، لذلك فإننا نتمنى له، باسم مجلس المستشارين، الشفاء العاجل.

إذن قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي كما هي العادة الكلمة للسيد الأمين، لإطلاع المجلس الموقر على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد مصطفى مشارك، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة من 16 نونبر 2022 إلى

تاريخه فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 41 سؤالاً؛

- الأسئلة الكتابية: 52 سؤالاً؛

- الأجوبة الكتابية: 25 جواباً.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة.. نعم السيد المستشار؟

نقطة نظام؟

تفضل.

المستشار السيد محمد بودس:

السيد الرئيس،

أود إبلاغ المجلس عن واحد الحادثة مؤلمة، وهذه للمرة الثانية على التوالي، التي خلفت هاذ الصباح 13 قتيلا و40 جريحا، على مستوى الإقليم ديال تازة، هذه سنتين من قبل تقريبا في نفس المقطع، تقريبا واحد 18 قتيلا وأكثر من 35 جريحا..

إذن إلى سمحتو غادي نـ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فقط نقطة نظام يجب أن تتعلق بالنظام الداخلي أو بسير الجلسة.

المستشار السيد محمد بودس:

... إذن السيد الرئيس إلى اسمحتو.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في المرة الأخيرة وقع نفس الشيء في نفس هاذ القاعة وقدمناه..

السيد رئيس الجلسة:

الرسالة وصلت السيد المستشار.

غادي تولي عندنا عادة، وهادي حوادث كايينة كثيرة.

المستشار السيد محمد بودس:

نقراو الفاتحة.

السيد رئيس الجلسة:

بإلاه قراو الفاتحة باسم الله.

الرأي رأيكم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ
مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ
صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ. آمين.

اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آله
وصحبه وسلم تسليما.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ.

الله يرحمهم، إذن نستهل..

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدان الوزيران المحترمان،

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآتية الموجهة في البداية
لقطاع الصناعة والتجارة حول "صناعة السيارات"، وهي أسئلة تجمع
بينها وحدة الموضوع.

أقتح عليكم عرضها دفعة واحدة، وفي البداية أعطي الكلمة
للفريق الاشتراكي لبسط سؤاله حول "موضوع آفاق صناعة السيارات
بالمغرب".

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن إستراتيجية الحكومة في دعم وتطوير قطاع صناعة
السيارات ببلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد المستشار المحترم، من فريق الاتحاد العام
للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نسائلك حول آفاق صناعة السيارات بالمغرب؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عرف قطاع صناعة السيارات بالمغرب نموا سريعا في السنوات
الأخيرة.

على هذا الأساس، نسائلكم حول التدابير المتخذة لتطوير هذا
القطاع الواعد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي آفاق صناعة السيارات بالمغرب؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد الشيخ احمد واديدا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين،

في هذا الإطار، نسائلكم، السيد الوزير، حول التدابير المعتمدة لتطوير قطاع السيارات وتعزيز المكاسب التي حققها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلني السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، نسائلكم عن آفاق صناعة السيارات ببلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير.

تفضلوا للمنصة السيد الوزير.

السيد رياض مزور، وزير الصناعة والتجارة:

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

أشكركم على هذا الموضوع الذي هو موضوع مهم واستراتيجي بالنسبة لبلادنا، هاذ الصناعة هذه حديثة في بلادنا بهذا الحجم، بدأت في 1959 بصوماكا (SOMACA¹)، ولكن في هذا الحجم حديثة ببلادنا، عندها تقريبا 15 سنة، ومن 15 سنة هاذي 15 سنة ما كنا كنصدرو تقريبا والو، 0 درهم تقريبا، واليوم بفضل الرؤية ديال سيدنا

نسائلكم، السيد الوزير، عن الواقع والآفاق ديال انتاج وصناعة السيارات.

نسائلكم كذلك عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع هذا، ونسائلكم كذلك عن التبعات ديال هذا القطاع والإنتاجية ديالو والمردودية ديالو وتحقيق الأهداف ديالو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

تفضل.

المستشار السيد محمد بولعيش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تحظى صناعة السيارات بالمغرب بأولوية مركزية في السياسة الصناعية، في أفق هدف إنتاج مليون سيارة سنويا، لذا نسائلكم عن آفاق صناعة السيارات بالمغرب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السي رضى.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، حول آفاق صناعة السيارات بالمغرب؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الأصاله والمعاصرة.

السي اديدا.

¹ Société Marocaine de Construction Automobile

والكهرباء تضاعف 2، 3 ولا 4 مرات، حيث المحروقات تزداد، في المغرب الحكومة حافظت على نفس الثمن، الحكومة حافظت على نفس الثمن، لا بالنسبة للأسرلا بالنسبة للمصنعين.

اليوم، هاذ المشروع اللي تنشغلو عليه في إطار الحكومة، المصانع غادي يتوصلو بالكهرباء، ويكون نظيف بتكلفة أقل بـ 30% من اللي تخلصوه دابا، هاذ الثمن اللي هو 2 مرات ولا 3 مرات أقل مقارنة مع الدول الأخرى غادي نزيدو نهبطوه بـ 20 ولا 30% للمصنعين المغاربة وغيتوصلو بطاقات نظيفة، هذا هو التحول والهدف الثالث.

الهدف الرابع هو أننا ندخلو في إطار السيارة الكهربائية، وهاذ التحول ديال التنقل الكهربائي أو التنقل الدائم، حيث ما كاينش غير الكهرباء.

هاذ التحول بدا، احنا فالمغرب عندنا طاقة إنتاجية ديال 40.000 سيارة كهربائية، اللي إن شاء الله غتطلع لـ 100.000، وإلى كان عندكم واحد 2 دقائق راه السيارة دياي كايته اهنيا فالباركينغ اللي هي سيارة كهربائية من تصميم مغربي واللي تتصنع غير فالمغرب، واللي عندها إقبال فالعالم كامل.

حتى أنا شريتها شوف اللي بغاها - وسمحو ليا على هاذ العبارة اللي ما تتقالش فالمستشارين ولكن غنقولها - اللي بغاها يحك جيبو.. 10 ديال مليون.

من جهة أخرى.. كاين التعقيب، 10 ديال المليون، 100.000 درهم.

بالنسبة لهاذ التحول، هذا كاين تحول أيضا في نسبة الإدماج، كما تتعرفو أن ثقل البطاريات فالقيمة المضافة ديال السيارة الكهربائية بين 25 و30%، إلى ما درناش احنا الصناعة ديال هاذ البطاريات غنفقدو هاذ التنافسية اللي تبنت في 15 عام وكنشغلو، وعندنا الحمد لله إشارات جد جد إيجابية على إمكانيات الاستثمار في هذا المجال، وغنكونو في الموعد بين سنة 2024 و2025 بمنتوج مغربي اللي غيوفر هاذ البطاريات في الصناعة المغربية وأيضا المنصات الصناعية المجاورة؛ هذا بالنسبة للتحول.

هاذ القطاع كيشغل 220.000 كفاءة في المغرب، الأفاق ديالو اللي تنشغلو عليه في السنوات الثلاثة أو الأربعة المقبلة هو أنه يساهم بـ 80.000 إلى 120.000 منصب شغل إضافي فالالتزام الحكومي ديال خلق 400.000 منصب شغل صافي في قطاع الصناعة، والمساهمة ديال قطاع صناعة السيارات هو تقريبا 25% ديال المساهمة واحنا غاديين في هذا الإيقاع.

أشنو وقع في السنة الأولى؟ احنا اشتغلنا عليه، بالنسبة للالتزام ديال 400.000 منصب شغل صافي اللي خصها تخلق فالصناعة كل سنة تقريبا يعني 80.000، ولكن هاذ الشي غيمشي بتدرج، خلقنا في السنة الأولى 73.000 منصب شغل صافي، يعني كاين خصاص 72.800

والتدخل الفعلي ديال سيدنا الله ينصرو في هذا القطاع والمواكبة ديالو والدعم ديالول هذا القطاع، هذه السنة 2022، إن شاء الله، بحول الله، غنحطمو رقم قياسي في الصادرات، غنوصلو إن شاء الله لـ 100 مليار ديال الدرهم ديال الصادرات في قطاع صناعة السيارات، 100 مليار ديال الدرهم، سهلة غير في القول.

اليوم، الأهداف اللي كانت مسطرة هي أننا نوصلو إلى طاقة إنتاجية ديال مليون سيارة، عندنا طاقة إنتاجية ديال 700.000 سيارة اللي هي موجودة الآن، وعندنا برنامج إعلان اللي تدار من طرف مدير عام ديال شركة ستيلانتيس (Stellantis) هادي أسبوعين في المقر ديال رئاسة الحكومة وأن القدرة الإنتاجية ديال المصنع ديال (Peugeot) غتضاعف وغتزداد 250.000 سيارة إضافية، وبـ 10.000 ولا 20.000 اللي علنت عليها مجموعة (Renault) أيضا في طنجة بالنسبة للسيارة الكهربائية، إن شاء الله القدرة الإنتاجية من هنا لـ 2025 غتوصل 970.000 سيارة، يعني الهدف المسطر للوصول إلى طاقة إنتاجية ديال مليون سيارة في السنة ها هو باين لنا، وبدينا كنشغلو عليه وبدنا المصانع تيتبناو باش نوجدو لهم، هذا الشطر الأول.

الهدف الثاني اللي مسطر بالنسبة للاستراتيجية ديال صناعة السيارات هو نسبة الإدماج ديال 80%، كما تتعلمو هادي سنتين ولا 3 سنين كنا في نسبة الإدماج ديال 58، 60%، اليوم عندنا موثقة، موثقة من طرف الوزارة، نسبة إدماج ديال 64%، يعني 64% ديال القيمة ديال قطع الغيار ديال السيارة كتصاوب في المغرب، وكاين إعلان أيضا من طرف المجموعة الثانية بأنهم غيوصلو لنسبة الإدماج ديال 69% في نهاية السنة، إن شاء الله، غنمشيو نحققو في هاذ الإعلان في نهاية السنة ونديرو عليها خبرة، باش حتى احنا يمكن لنا نوثقو هاذ نسبة الإدماج ديال 69% اللي تنشغلو فيها.

خلال 3 سنوات كنا مشينا من 58، 60% وصلنا لـ 69%، الهدف هو 80%، علاش هاذ الهدف؟ باش نوليو المنصة ديال صناعة السيارات الأكثر تنافسية في العالم، منصة لصناعة السيارات الأكثر تنافسية في العالم، هذا هو الهدف، وهذا هو الطموح اللي عندنا في بلادنا واحنا غاديين له وغاديين له بسرعة، غاديين له ما كاينش شي بلاد من غير 2 بلدان في العالم 2 بلدان ضخمة، اللي وصلت لهاذ التنافسية وهاذ نسبة الإدماج، كاين الهند والصين كانو الفرق بينتنا في التنافسية 20 نقطة تقريبا، درنا نصف المسافة 3 سنين، وبقات لنا عامين ولا 3 سنين أخرى باش نوصلو عليهم بالتنافسية.

الهدف الثالث هو الإخلاء من الكربون، الإخلاء من الكربون ديال الصناعة، والحكومة تتشغل باش كل المصنعين ديال المغرب يتوصلو بطاقة كهربائية نظيفة بتكلفة أقل من اللي تخلصوه الآن.

باش نفسر لكم هاذ الشي بوضوح، في العالم كامل الثمن ديال

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، السيد الوزير، على عرضكم.

يعرف قطاع صناعة السيارات بالمغرب نقلة نوعية في السنوات الأخيرة، واستطاع جذب مجموعات صناعية أجنبية كبرى تستثمر في منظومة صناعة السيارات، مستفيدة بذلك من الموقع الجغرافي الإستراتيجي وقربه من أسواقها، وتوفره على يد عاملة مهمة منخفضة التكلفة، حيث أصبح ينتج حاليا 700.000 سيارة سنويا، يصدر نصفها إلى الخارج، ومهدف لزيادة الإنتاج ليصل إلى مليون سيارة بحلول 2025، إلا أن القيمة المضافة التصنيعية المحققة داخل المغرب، يتم تصديرها نحو بلدان أخرى لعدم توفر المغرب على منتج وطني يحمل علامة تجارية، في ظل غياب الخبرة التكنولوجية اللازمة.

وبالتالي، فعلى الحكومة العمل على تطوير المهن المرتبطة بهندسة تصنيع السيارات من أجل التحكم في مساطر الإنتاج المتعلقة بالمصانع الذكية من فئة الجيل الرابع وضبط طرق وأساليب الإنتاج الذكية لتطوير مجال الابتكار والإبداع في مجال صناعة السيارات، كما أنه يبقى إرساء منظومة تكوينية مهنية ومندمجة وحده الكفيل بالرفع من قدرات اليد العاملة الوطنية، قصد تطوير خبرة وطنية في مجال هندسة وتصنيع السيارات، وليس استيراد المواد الأولية والمكونات لتجميع أجزاء العربات والمحركات.

كما أنه لابد من بلورة برنامج تكويني، مهني متعلق بالتصنيع الوطني للمحركات وأجزاء العربات بمراكز وطنية، محلية مختصة، تركز الابتكار والإبداع وتحفز على بروز منتوجات وطنية محضة، بالإضافة إلى حث المستثمرين في هذا القطاع المهم على تكريس الجانب الهندسي ونقل مهارات التصنيع من أجل تطوير المنتوج المغربي، كما يتعين تنويع الشراكات المرتبطة بمجال تصنيع السيارات، عبر الانفتاح على القارات الأخرى غير الأوروبية لتقليل المخاطر المرتبطة بالتبعية، لاسيما مشكل فقدان مناصب الشغل، في حالة انسحاب المستثمر الأوروبي.

بالإضافة لإرساء منظومة تصنيعية متكاملة، لابد من توفير الوعاء العقاري للمقاولات النشيطة في مجال صناعة السيارات والولوج إلى التمويلات الضرورية المتعلقة بالاستثمار المنتج والاستفادة من التكوين المهني التطبيقي المتعلق بأنشطة المصنع الذكي، وهو ما يشكل الآليات الضرورية للهوض بمجال التصنيع الوطني لأجزاء السيارات، وكذلك التشجيع على التصنيع الجهوي والمحلي لمحركات السيارات والعربات، للوصول في النهاية إلى منتج وطني 100%، أسوة ببعض الدول كتركيا مثلا.

وشكرا.

باش يكون عندنا الدقة عندنا خصاص ديال 7200، وفي البرنامج ديالنا وفي الاتفاقيات اللي سيناها وفالمشاريع اللي كنيشتغلو عليها خلال السنتين المقبلة عندنا رؤية باش تخلق 1250 مشروع، مشروع 353.000 منصب شغل، يعني الهدف المسطر من طرف الحكومة عندو إمكانية كبيرة إن شاء الله باش يتحقق وإن شاء الله باش نفوتوه بالنسبة لمناصب الشغل في الصناعة ككل ومناصب الشغل في قطاع السيارات.

أشنوهي الآفاق ديال الصادرات؟ هاذ التنافسية كتجلب المستثمرين وكتولي القطب الأكثر تنافسية فالعالم، الآفاق ديال صناعة السيارات من دبا 4 سنين وصل 200 مليار ديال الدرهم، هو أن من دبا 4 سنين نضاعفو الصادرات ديالنا في قطاع السيارات، وهاذ الشيء ممكن، هاذ الشيء ممكن، غير هاذ السنة الارتفاع ديال الصادرات ديال صناعة السيارات 35.5% في 9 أشهر الأولى، هاذ الشيء بين أيدينا والمشاريع اللي جاية واللي مبرمجة والمصانع اللي تتصاوب غتمكنا، إن شاء الله وبحول الله، باش نوصلو لهاذ الهدف 100.000 منصب شغل و80.000 و120.000، 100.000 منصب شغل، 100 مليار ديال الدرهم إضافية، التحول إلى صناعة سيارات الكهرباء، والشطر الأخير هو الارتفاع من القيمة المضافة بالنسبة للتصميم، يعني دخلنا فالصناعة، كنا.. كان معروف علينا احنا بلد اللي عندو أجور منخفضة، وهاذ الشيء باش جلبنا المستثمرين الأولين، واليوم ولينا عندنا الاعتراف ديال المستثمرين العالميين بالنسبة لهاذ المنصة وبالنسبة للصناعة ككل، كبلد اللي عندو الإنتاجية والجودة، يعني انتقال من بلد (low cost) إلى بلد (best cost) والأجور بدو كيرتفعو شوية.

والمرحلة الثالثة، هي أن احنا نكونو مبدعين للحلول في صناعة السيارات، اليوم ولاو عندنا 10.000 مهندس ومهندسة، اللي كنيشتغلو في إطار تصميم السيارات، وماشي غير السيارات اللي كتصاوب فالمغرب، بل سيارات اللي كيتصاوبو فالعالم كامل وذات الطراز الرفيع، يعني ملي كتدخلو فهاذ مراكز الهندسة، كتشوفو السيارات اللي غيجيو فالسنوات الخمس المقبلة، اللي كيتصمموا من طرف الشباب ديالنا، وديال الطراز العالي والعالي جدا، هاذ الشيء كين نديك تشوفو، موجود، موجود فالدار البيضاء (Casaneareshore)، والهدف هو أننا نوصلو 25.000 مهندس ومهندسة في تصميم السيارات في السنوات الأربعة المقبلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتمنى أن تتحقق هذه الطموحات.

وننتقل إلى التعقيب على جواب السيد الوزير، وأعطي الكلمة في البداية للفريق الاشتراكي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المخول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

لا يمكن الحديث اليوم عن الصناعة بشكل عام أو صناعة السيارات بشكل خاص دون التأكيد على أن إحداث التحول الهيكلي المطلوب على الصعيد الاقتصادي الوطني يمر وجوبا عبر تطوير، بل تحقيق نهضة صناعية، حتى يتمكن الاقتصاد الوطني من التخلص من قبضة التحولات المناخية وحتى نتمكن من التخفيف من حدة تأثير الجفاف الذي أصبح معطى بنيوي خلال السنوات الأخيرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا.

لكل ذلك، فإن الرهانات المطروحة والمنتظرة من القطاعات الصناعية هي كبرى ولا تتحمل التأجيل.

إن النجاح الذي حققته بلادنا في قطاع السيارات ومنذ سنوات يؤكد على الإمكانيات المهمة التي تزخر بها بلادنا والكفاءات المغربية التي يمكنها، إذا أتحيت لها الفرصة، أن تحقق النجاح وأن تبتدع في العديد من المجالات التي قد يبدو النجاح فيها مستعصيا.

طبعا، لا يمكننا في غمرة التنويه بالعمل الحكومي في هذا القطاع أن لا نؤكد على أنه من مسؤولية الحكومة العمل على احترام حقوق العمال والعاملات والنهوض بها، وذلك لأن هذا القطاع يحتاج إلى كفاءات والخبرة المؤهلة، ولكن أيضا يحتاج للعمال وللعاملات وفي هذه المصانع، والذين يتعين الحرص على ضمان جميع حقوقهم.

وعطفا على ذلك، نؤكد أن أعمال مضامين النموذج التنموي الجديد تتطلب بالضرورة تحقيق العدالة المجالية على مستوى الاستثمارات.

لذلك، نهنئ بكم، السيد الوزير، مضاعفة العمل الذي يتم القيام به في هذا الإطار، والذي لا يخلو من إكراهات مرتبطة بخصوصية قطاع صناعة السيارات، غير أننا على يقين أنكم تشاطروننا القناعة ذاتها المتمثلة في كون التنمية في بلادنا يجب أن تعم كافة أرجاء التراب الوطني، وأنه من غير المقبول أن تسير التنمية في بلادنا بسرعتين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أولا، نثمن المجهودات التي بذلتها الحكومات السابقة من أجل بناء سياسة صناعية واعدة، سياسة ومجهودات نقطف ثمارها اليوم، ويبرز ذلك جليا من خلال النتائج المهمة المحققة في إطار المخططات القطاعية في مجال التصنيع، بدءا ببرنامج "إقلاع" سنة 2005 و"الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي" سنة 2009 و"مخطط التسريع الصناعي 2014-2020" و"خطة الإنعاش الصناعي 2021-2023" وانتهاء بالجيل الثاني من مخطط التسريع الصناعي 2021-2025، الذي بدأت تظهر ملامح نجاحه من خلال التطور الذي تعرفه بعض القطاعات الصناعية الواعدة ذات القيمة المضافة العالية كصناعة السيارات وصناعة الطائرات.

ثانيا، في انتظار تنزيل القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة "ميثاق الاستثمار"، لا بد، السيد الوزير، من خلق أرضية جديدة لتشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة، من خلال تحفيز المقاولات الوطنية - وأؤكد على المقاولات الوطنية - جياثيا وعقاريا وتمويلا، من أجل ضمان تنافسيتها وضمان السيادة الصناعية لبلادنا ومن بوابة دعم العلامة التجارية "صنع بالمغرب".

ثالثا، السيد الرئيس أو السيد الوزير، قطاع السيارات بالمغرب والمنظومة الصناعية المرتبطة بها من ميكانيك وأسلاك كهربائية وبطاريات ومقاعد، الإطار وقطع السيارات، أضحت قطاعا واعدة، يحقق أرقاما مبهرة على مستوى قدراتها التشغيلية، إذ خلق أزيد من 1800، وأنتم السيد الوزير، دبا جاوبتونا قلت لنا بأن كان 220.000 منصب شغل.

كذلك، فيما يخص الاستثمارات، احنا كنا جبنا 76.7 مليار أنتم قلت لنا دبا 100 مليار درهم، هذا كله احنا تهنئوكم عليه، السيد الوزير، وتنبغيو بلادنا تمثي في هاذ الاتجاه، لأن هذا هو المشغل الوحيد اللي غادي يمتص لنا - وكيف ما قلتو، السيد الوزير - 10.000 ديال المهندسين، واحنا في طموح باش توصلو ل 25.000 مهندس، وهذا هو العمل، واحنا تشجعوكم عليه، رغم أننا في المعارضة احنا تشجعوكم على العمل الدؤوب ديالكم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب.

تفضلوا السيد المستشار السبي كمال.

المستشار السيد كمال آيت ميك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسجل بكل إيجابية الإنجازات التي تم تحقيقها في هذا المجال، ونؤكد بأنها مفخرة بالنسبة لنا ولبلدنا، خاصة عندما نستعرض حجمها وتأثيرها على آفاق قطاع صناعة السيارات التي أضحت الصناعة الأكثر اندماجا، تشغل يد عاملة مهمة، تقدر بنحو 230.000 مستخدم ويفوق رقم معاملاته سقف 100 مليار درهم.

التوجه الذي انخرطت فيه بلادنا، والتي استطاعت صنع أول سيارة مغربية تشتغل بالطاقة الكهربائية بنسبة 100% يبلغ سعرها حسب قولكم، السيد الوزير، عشر ملايين سنتيم، والتي تم تصميمها وصنعها بشكل كامل في المغرب.

هذا المجهود نريد أن يتواصل لصناعة سيارة مغربية خالصة خارج الماركات العالمية، خاصة وأنا لنا من المقومات ما يجعلنا ننجز ذلك، خصوصا وأن هذه الصناعة غيرت أوضاع اقتصادنا الوطني بفعل مخطط التسريع الصناعي الناجح والإسراع في تنزيلها وتعميمها على باقي الجهات، خصوصا التي تعاني من ضعف الاستثمار.

لذلك، نؤكد على ضرورة:

- تطوير ترسانة قانونية تعزز صناعة السيارات في المجال الرقمي، مع مراعاة إرساء حكامه فعالة وسلسلة ملائمة لتنفيذ إستراتيجية التحول الرقمي؛

- الاستثمار بشكل مستمر في الرأس المال البشري، عن طريق تكوين والتكوين المستمر، نظرا لما يشكل هذا التوجه كعامل محفز لجلب الاستثمار والاستجابة بشكل أفضل لمتطلبات صناعة السيارات؛

- إيلاء أهمية كبرى لخدمة الابتكار الصناعي والبحث في قطاع صناعة السيارات وفتح المجال لجميع أسماء وعلامات الشركات العالمية، التي تمارس هذا النشاط فرصا استثمارية لتشجيعهم في هذا الباب.

مما لا شك فيه أن هذا القطاع تعتمد عليه الحكومة بشكل كبير لإنعاش الاقتصاد المحلي، وتوفير فرص شغل، ونحن كفريق التجمع الوطني للأحرار نراهن حاليا على قطاع صناعة السيارات لجعله كأول قطاع مصدر بالمغرب ولتعويض الخسائر التي تلاحق قطاع الفلاحة بسبب قلة التساقطات المطرية.

وبهذه المناسبة، إن فريقنا يفتخر بعملكم وبالمجهودات الجبارة التي تقومون بها بمعية أطركم الأكفاء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بطبيعة الحال، نثمن النتائج الماهرة التي حققها هذا القطاع، ولكن بغينا نسائلكم، السيد الوزير، على المردودية الداخلية على هذوك اللي الشركات (les sous-traitants marocains) أشنو هو الموقع ديالهم من الإعراب والنصيب ديالهم من هاذ المردودية؟ ما تنساءلوش على المردودية ديال الأجراء وديال هذا.. أشنو هي المردودية ديال هاذ الإنتاج وهاذ القيمة اليوم ديال هاذ التصدير ديال 82 مليار.

نسائلكم كذلك عن تحسين القيمة المضافة للمنتوج المغربي، وهنا بغيت نمشي للمسائل اللي هي تقنية، (l'ingénierie) أشنو وصلنا؟ أشنو المردود ديال هاذ المسألة هذه؟ فين وصلنا في هاذ الأمور هاذي.

التوجه اليوم ديال (la tendance) هو الصناعات الكهربائية، يعني واش قدرتو، السيد الوزير، اليوم في إطار هاذ الاتفاقات اللي تتبرموها أنكم تجيبولنا الشركات الكبرى اللي عندها تموقع متميز في هاذ المجال، خصوصا في مجال أو على الأقل في مجال البطاريات اللي هي اليوم التنافس عليها غادي يكون كبير جدا، وانتوما تتشوفو قلتو لنا بأنكم خصكم 3 سنين باش توصلو الهند، راه الهند والصين ما غتبقاش واقفة في هذيك البلاصة راه غادي تزيد للقدام.

احنا اليوم على هذيك القضية ديال "ميثاق الاستثمار" وبطبيعة الحال فيه واحد التوجه ديال دعم الاستثمارات القطاعية، أنا اللي بغيت نوصل، الرسالة اللي بغيت نوصل هو أننا نقولو بأن هاذ القطاع هاذ المجال ديال الاستثمار اليوم أو هاذ قانون الإطار ديال الاستثمار خص يجب أن يتم التوجه تكون الجرأة نقولها بكل صدق، تكون الجرأة عند الحكومة باش تمشي تستثمر في هاذ القطاع، لأنه مريح ومنتج ونقولو أننا أخطأنا في الخيارات ديالنا السابقة، الفلاحة في المغرب خيار كان خيارا إستراتيجي باش توفرننا الأمن الغذائي، ولكن للأسف ما قدرناش نتوقفو لأن هناك عوامل طبيعية خارجة عن الإرادة ديالنا، وبالتالي نقول اليوم راه ما خسرننا من مليارات ديال الدراهم في البرنامج الأخضر وها احنا جايين للجيل الأخضر، يعلم الله أش غنخسرو فيه المردودية.

ذاك النهار ملي تنسمع بأننا.. القطاع ديال الفلاحة تيدخل 60 مليار ديال السنتم كضريبة وما صرف عليه وما أنفق عليه شيء كثير وكثير

علاش السيد الوزير؟ حيث المستثمرين كيثيقو فالمناخ ديال الاستثمار فبلادنا.

واحنا، السيد الوزير، ما تنفخوش الروايض ديال السيارات، احنا كنعنعو السيارات، السيد الوزير، نقولوها واحنا وجهنا أحمر، احنا مصنعين للسيارات وأجزاء الطائرات، والمثال بحال اللي قال السيد الوزير السيارة اللي جا بها 100% مغربية ومصنوعة بأيادي مغربية واقفة فالباب ديال البرلمان، هاذ الشئ ما عمرنا كنا نتشوفوه، الحمد لله ها احنا وصلنا ليه، ونزيدو نتفاءلو خير فهاذ الشئ ونشوفو المغرب ديالنا ماشي للقدام.

وهنا نشكرو، السيد الوزير، الناس ديال الوزارة على المجهودات اللي تقوم بها، من غير، السيد الوزير، باش ما نذكروش غير الإيجابيات، عندنا بعض المشاكل اللي هوما بساط قادرة الوزارة ديالكم تحلهم وهو المشكل المرتبط بالتشغيل، بحال المناطق الصناعية الحاضنة لهاذ الاستثمارات بحال ملوسة ولا كزناية، خص الوزارة يكون عندها تنسيق مع (ANAPEC³) وتعطي الأولوية للسكان ديال المنطقة، وتضمن تكوين ملائم لسوق الشغل.

في الختام، السيد الوزير، النموذج ديال صناعة السيارات في المغرب خص يتعمم على باقي القطاعات، ويكون عندنا مغرب رائد في جميع القطاعات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السيد المستشار، السي رضى.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم، السيد الوزير، على جوابكم.

كيف تيعرف الجميع، فقطاع السيارات كيتعتبر منذ 2014 أول قطاع مصدر في المغرب، بحيث تعتبر السيارة المنتجة في المغرب والمصدرة لأكثر من 70 دولة في العالم أول وثاني سيارة من حيث حجم المبيعات في أوروبا، وهو مكسب هام يجب استثماره بشكل جيد.

كما شجعت الاستراتيجيات الصناعية الوطنية انبثاق منظومات حديثة ومستدامة، واليوم تؤكدون لنا أن القطاع ينتقل إلى السرعة القصوى ببلوغه مستوى النضج التكنولوجي، الذي يسمح بتطوير هندسة محلية متوجهة نحو العالمية لتصميم سيارات الغد والتحول

جداء، لذلك نتقول تكون عندها الجرأة أننا يكون هذا الاختيار ديالنا ونقولورا غلطنا ونمشيو لهاذ الاختيار.

بالنسبة للمسألة الثالثة اللي بغيت نهضر عليها القضية ديال تصدير ديال السيارات، احنا المنتوج الداخلي المغربي هاذ المواطن باغي يشري سيارة، واش ماشي.. واش معقول وطبيعي أنه يخلص (TVA²) بحال السيارة المنتجة في المغرب، بحال السيارة اللي هذا..؟ إلى بغى يسجل السيارة ديالو يخلص نفس الواجبات، يعني أنا واش ما نتشوفوش بأنه خصنا نمشيو في إطار تحفيزات ضريبية باش نشجعو المنتوج المغربي، وحتى اليوم نتشجعو هاذ المبادرة أن الإدارات المغربية كلها خصها تمشي في شراء سيارات اللي فيها الإنتاج الوطني لأن نتشوفو اليوم ملي تتمشي تبغي تشوف أي نوع السيارة في المغرب واخا منتجة في المغرب ديال "رونو" راه الثمن طلعت من 18 حتى 23 ومن 10 لـ 16، و 17 مليون وبالتالي....

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار التعقيب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد بولعيش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نشكروك على العرض الذي تقدمتم بعرضه، وباش نكونو صالحين ونورو الرأي العام على المشاريع وحجم المنجزات ديال الشركات الصناعية، وباش ما نقللوش من الحجم ديالها، أنا كرئيس جماعة اللي تحتضن واحد المنطقة صناعية اللي تتوفر على بعض شركات صناعة السيارات والطائرات، ذاك الشئ، السيد الوزير، تنفتخرو به.

ملي تتجي تشوف داكشي بعينك ماشي بحال اللي تتسمع في الأخبار ولا تشوفو في المواقع ديال التواصل الاجتماعي، ذاك الشئ تيفرح، نتشوف المغرب فين وصل، وباقي الخير للقدام.

احنا تنفتخرو كمغاربة بحال اللي قلتي، السيد الوزير، بهاذ الإنجازات وكنتخرو بكل من ساهم في التنمية الاقتصادية ديال البلاد ديالنا وفي صناعة السيارات خصوصا، وهي مفخرة ديال الصناعات الوطنية، مصانع جديدة تيتم الافتتاح ديالها تقريبا شهريا ولا في كل (trimestre)، دائما الحمد لله المستثمرين الأجانب كيقتصدو المغرب،

³ Agence Nationale de Promotion de l'Emploi et des Compétences

² Taxe sur la Valeur Ajoutée

المستشار السيد الشيخ احمد واديدا:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بدوري أشكر السيد الوزير على هذا العرض المتميز.

يحظى قطاع السيارات بدعم وعناية كبيرة من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، عبر إشراف جلالته على تدشين عدد من المصانع وتوقيع اتفاقيات تحت رئاسته الفعلية، كبروتوكول الاتفاق الموقع في 19 يونيو 2015 وترؤسه في دجنبر 2017 لحفل توقيع مشروع استثماري صناعي في قطاع السيارات، فالفاعلين الدوليين في المجال، ما يجعل المملكة.. وتصدير قوي ومتنوع وجاذبية قادرة على المنافسة على الصعيد الدولي، ويساعدها في ذلك الموقع الجغرافي الاستراتيجي والأمن والاستقرار السياسي، وكلها عوامل جالبة لرؤوس الأموال، كما تشمل بنية تحتية مؤهلة لاستقبال وتبني مناطق التجارة الحرة والتنوع والشراكات السياسية والاقتصادية للبلاد.

وبجانب اتساع سوق السيارات المحلي، السيد الوزير المحترم، نحن في فريق الأصاله والمعاصر نود أن نؤكد على أهمية ما تحقق في هذا الباب، مما جعل إرادة القطاع تتجاوز عائدات الصادرات التقليدية للمملكة في قطاع الزراعة والفوسفاط، كما أن تعزيز تنافسية القطاع ساعدت على إحداث مهن صناعة السيارات، وظهر بفضلها جيل جديد من مؤسسات التكوين في مهن صناعة السيارات، وهنا نستحضر بفخر واعتزاز اختيار مجموعة من الشركات نقل أنشطتها من آسيا وأوروبا الشرقية نحو المملكة المغربية.

السيد الوزير المحترم،

إن قطاع صناعة السيارات أصبح يشكل قاطرة للاقتصاد الوطني، بالنظر للارتباط الوثيق بالصناعات الأخرى من قبيل الحديد، البلاستيك، النسيج، والأسلاك الكهربائية والبطاريات... إلخ، يجعلنا نتساءل، السيد الوزير، حول فاتورة استيراد هذه المواد من العملة الصعبة، مما يجعلنا نفكر جديا في نقل تصنيعها محليا.

كما نسجل في الفريق ضعف المنتج الإجمالي من السيارات الهجينة والكهربائية، خصوصا المخصصة للسوق، فبالإضافة إلى غياب حملات تسجع الزبون على اقتنائها بالرغم من التحفيزات الجبائية الحالية، كما أن هناك ضعف على مستوى تغطية البنية التحتية الخاصة بالشواحن الخاصة بالسيارات الكهربائية على المستوى الوطني.

السيد الوزير،

هنؤك بمائة مليون سيارة إن شاء الله ومستقبلا، هنؤك بـ 100 مليار ديارال درهم، هنؤك السيد الوزير بـ 10.000 إلى 25.000 مهندس، إلا أننا، السيد الوزير، هنؤك كذلك بالسيارة الجديدة، السيد الوزير، التي واقفة قدام البرلمان، ولكن نتمناوك ما تفارقش معها.

قلت لك، السيد الوزير، عندنا مؤاخذات على الوزارة ديالكم،

إلى مركز تنافسي على المستوى العالمي، إذ كلما تفاقمت التحديات والإكراهات كلما كبرت الانتظارات والرهانات.

السيد الوزير المحترم،

تتجلى رؤيتنا من أجل تطوير هذا القطاع فبعض النقط غادي نذكرو من بينها:

- تطوير مستوى الاندماج المحلي (l'intégration locale) في العمق مع العمل على استخراج المواد الأولية الأساسية وتحويلها في المغرب، باش هي اللي تتشكل (les inputs) اللي تيجتاجهم القطاع واستغلالها للارتقاء بصناعة السيارات إلى أعلى مستوى في قدرتها التنافسية، من خلال تقوية التعاون الممي بين مختلف الفيدراليات الصناعية المرتبطة بالقطاع؛

- ربط الولوج للطلبات العمومية (la commande publique) بتحقيق نسبة معينة من الاندماج المحلي؛

- ثانيا، تعزيز الصناعة من جيل الصناعة 4.0، (l'industrie 4.0) من خلال الابتكار والذكاء الاصطناعي والبحث والتطوير؛

- ثالثا، خفض البصمة الكربونية من صناعة السيارات من خلال استخدام الطاقات المتجددة، حيث تنهج بلادنا منذ مدة سياسة استباقية فيما يتعلق باستراتيجية الطاقة اللي كتهدف إلى تطويرها مع الطموح للوصول لـ 52% من حصة الطاقات المتجددة في الطاقة الكهربائية المركبة بحلول عام 2030.

وبالنظر للمعايير البيئية الأوروبية الجديدة، فقد أصبحت النجاعة الطاقية أولوية رئيسية في الاستراتيجيات الوطنية.

لا بد أيضا ما نشتغل على تعزيز الثقة بالمنصة الصناعية المغربية من خلال إدخال تقنيات الكهربية في التصنيع المغربي، وأيضا يجب مواكبة جميع الفاعلين في القطاع من أجل إنجاح هاذ التحول الاستراتيجي.

تقوية المعايير المغربية وكذلك الرقابة المعيارية ووضع تدابير لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في القطاع، خاصة على مستوى التمويل والولوج إلى الوعاء العقاري المعبأ للاستثمار، وهو ما سيمكن من تعزيز مكانة صناعة السيارات بالمغرب على مستوى السوق العالمي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصاله والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

على اتفاقية جماعية، بل البروتوكول اللي داروه إخواننا في الجائحة أصبح بروتوكولا عالميا ولي يعتبر (benchmark)، ماشي مناصب الشغل، السيد الوزير، اللي معادية للعمال، ما تحترم السيادة القانونية لبلادنا، ماشي مناصب الشغل اللي تهرب من مسؤوليتها الاجتماعية وتستغل عرق العمال بأجور زهيدة.

بلادنا استطاعت بالفعل تحتل مراتب متقدمة من حيث التنافسية في صناعة السيارات بمكوناتها، وعلينا الحفاظ على الريادة في هذا المجال على المستوى العربي والإفريقي واغتنام الفرص الجديدة في الإقبال المتزايد على السيارات الكهربائية والهجينة.

إنها، السيد الوزير، تحديات صعبة ما يمكن لناش نحققها إلا بـ

- الاستثمار في الرأس المال البشري بدعم الطاقات الشابة المبتكرة والتكوين على المهارات التكنولوجية المستقبلية؛

- احترام حقوق العمال والعمالات، في مقدمتها الحقوق والحريات النقابية وتحفيزهم للرفع من الإنتاجية؛

- الحرص على استفادة المستهلك المغربي من هذا التطور لتشجيعه على اقتناء السيارات بأثمنة جد منخفضة؛

- الاستثمار المكثف في الطاقات المتجددة وتثمين المواد الخام الضرورية لإنتاج السيارات الخضراء مثل الكوبالت والفوسفات اللي كيتوفر عليها المغرب بإمكانيات هائلة؛

- الاهتمام بالموازاة مع ذلك بمنظومة صناعة الحافلات والشاحنات، اللي تيتوفر فيها المغرب على منصات قابلة للتطوير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

إذن الكلمة لكم، السيد الوزير، تفضلوا للمنصة للتعقيب في حدود الوقت المتبقى لكم، السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

شكرا السيدات والسادة المستشارين على التعقيب وعلى التشجيعات، أولا، لهذا القطاع اللي هو واعد بالنسبة لبلادنا.

وباش نصفي واحد المسألة في الأول، ما كاينش شي قطاع في المغرب اللي تيحترم الشغيلة وقانون الشغل والحريات النقابية بحال قطاع السيارات. كلهم.. (كلام غير واضح) منهم، وهضرنا فيها البارحة وقلتو لي كاين مصنع، اسمح لي، اسمح لي نكمل الله يخليك، اسمح لي نكمل، غير باش ما نديروش.. قولتو ليا كاين مصنع هنايا قريب من الرباط باش ما نقولوش المدينة اللي ما تيحترم قانون الشغل، وعندنا مشاكل معه... إلخ، هاذ المصنع مشيت نشوفو، حيث ما كاينش، غير مقبول أن يكون شي مستثمر في المغرب وما تيحترم قانون الشغل وما تيحترم

ومن أهم المؤاخذات هي العدالة المجالية، السيد الوزير ربما جميع المستشارين كانت عندهم هذه الملاحظة، احنا بغينا المغرب يتحول إلى أقطاب صناعية، جميع الجهات مؤهلة عندها مشاكل ديال البطالة، بغيناكم تحلوها لنا عبر إحداث هذه الأقطاب، عندنا (Tanger Med)، الداخلة الحمد لله راه قريب يتحل 10 مليار ديال الدرهم مشروع ضخم، بغيناك كذلك بحكم عندنا بوابة إفريقية، بحكم أن الجهات كلها خصها تستافد، جميع الجهات خصها تستافد من هذه الصناعات، وهاذ الطريقة والوثيرة باش غادية الوزارة.

لهذا، السيد الوزير، نتمنى مستقبلا باش تنخرط فعليا في تحقيق العدالة المجالية، باش ما يبقى غير بين طنجة - القنيطرة، حدكم كازا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا.

إذن، آخر مداخلة في إطار التعقيب لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

احنا كمغاربة نفتخر بهذا القطاع اللي تطور بشكل كبير وخلق سلاسل التصنيع اللي - كما جاء في الجواب ديالكم - غادي يتجاوز الصادرات ديالو 100 مليار درهم خلال هذه السنة، وعلى المستوى الاجتماعي شغل أزيد من 220.000 من اليد العاملة، وأصبحنا نتوفرو على 3 منصات لتصنيع السيارات بمكوناتها المختلفة بالدار البيضاء وطنجة والقنيطرة، هاذ الشئ كامل يرجع للمجهودات اللي قامت بها بلادنا بالاستثمار المكثف في البنيات التحتية من موانئ وطرق ومحطات ومطارات، والاستقرار السياسي والأمني، واعتمادها لتشريعات محفزة على الاستثمار، وما تزخر به من كفاءات على مستوى اليد العاملة وموقع استراتيجي، يتمثل بصفة خاصة من قربه من أكبر سوق استهلاكية للسيارات.

نعم، السيد الوزير، بلادنا في أمس الحاجة لجلب المزيد من رؤوس الأموال والرفع من نسبة الاستثمارات المنتجة واللي تتخلق فرص الشغل، ولكن، السيد الوزير، في حاجة أكثر لخلق فرص شغل اللي تحترم حقوق العمال، الحق في التنظيم النقابي، الحق في التصريح في الضمان الاجتماعي، ولنا في ذلك نماذج من هاذ الشركات، ما نعتبره أسوة حسنة مثل شركة رونو، من حيث احترام العمل النقابي، واستطاعت فيما المفاوضات مع الفاعل النقابي (الاتحاد المغربي للشغل) تحقيق التوقيع

الحريات النقابية.

هاذ المصنع التمثيلية ديالو 98% في النقابة اللي كتمثلو فيها وأبرتمت معه اتفاقية هاذي شهرين، هاذ المصنع أبرتمت معه اتفاقية في 12 شتنبر 2022، وعندى الاتفاقية، كاين تطوير تشغلو عليها، واتفاقية..

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليك السيد المستشار.

السيد وزير الصناعة والتجارة:

.. وبالنسبة للاتفاقية مع المصنع الأخرى، بحال اللي قلتو، اتفاقية مثالية، ولكن يمكن لنا ناقشو إلى كان تدخلات وإلى كان تدخل صارم ديال الحكومة، حيث هاذ الشي لا يقبل، أن ما تحترمش الشغيل وما يتحترمش قانون الشغل في بلادنا.

كاين - وغادي تتفقو معايا على هاذ الشي - قطاعات أخرى اللي قانون الشغل تيتحترم أقل من هاذ القطاع هذا، وهذا لا مزيدة فيه بالنسبة لهاذ القطاعات.

بالنسبة للعدالة المجالية، العدالة المجالية هو اهتمام يومي للحكومة وقانون الاستثمار، اللي كنتو غادي تصوتو عليه اليوم، وإن شاء الله، غادي تصوتو عليه في الأسبوع المقبل حسب المعلومات اللي توصلت بها، هو يرتكز والهدف ديالو الأساسي هو توفير هاذ العدالة المجالية، هو يماسس تدخل الدعم بالنسبة للاستثمار لتوفير العدالة المجالية، ما كاينش غير الدعم، كاين أيضا التوجيه، كاين أيضا التثمين، وبالأخص الكفاءات اللي موجودة.

كاين أيضا التنافسية اللي كنعلمو عليها، المستثمر المنصات الصناعية معروفة فين تبنات، أول منصة صناعية اللي كانت عندنا فبلاد من غير المنصات اللي حدا المناجم أول منصة صناعية كبيرة كتبدا حدا ميناء الدار البيضاء.

ثاني قطب صناعي جا من مور الميناء ديال طنجة المتوسط، هادو هوما المنصات الصناعية الكبار اللي موجودة فالمغرب.

ثالث منصة صناعية كبرى مرتقبة فالناظور.

رابع منصة صناعية كبرى مرتقبة فالداخلة.

هاذو منصات صناعية اللي كتبني قرب من البوابات الكبيرة ديال البلاد، من غير ذلك الشي.. هذا لا يعني أن الجهات الأخرى ما غتستافدش من صناعة السيارات، والأستاذة المستشارة مشكورة، حضرت على ثلاثة أقطاب ديال صناعة السيارات، ولكن كاين قطب داخلي اللي بدا كيبان اللي هو القطب ديال مكناس، وكاين القطب اللي بدا كيتبني أيضا اللي هو ضواحي وجدة، كاين أيضا القطب ديال أكادير اللي بدينا كنعلمو عليه إلى آخره، علاش؟ حيث هاذ المناطق

فيها الكفاءات وفيها التنافسية اللازمة من أجل تصنيع عدد ديال قطع الغيار بالنسبة للسيارات.

بالنسبة للسيارة والعلامة المغربية 100%، سيارة بعلامة مغربية هاذ الشي شفناه، سيارات فاخرة المنارة (La Menara) و(Laraki)... إلى آخره، فالسنوات الماضية وفي الأسابيع القليلة المقبلة غتخرج سيارة مصنعة فالمغرب بعلامة مغربية إن شاء الله، اللي يمكن لنا نفتخرو بيها، وكنتمنى لهم التوفيق والنجاح فالسوق المغربي والسوق الدولي إن شاء الله.

بالنسبة للقيمة المضافة والمردودية اللي هاذ الشي كنعسبوها، هاذ الشي كيتحسب القيمة المضافة بحال كاين أولا، نسبة الإدماج، ولكن بعض الناس تيمشيو يديرو الحساب، كيقولوها احنا شحال كندخلو، مشحال كندستوردو احنا شحال كنعصرو وكيديرو هاذ الفرق، ولكن كاين الحساب خصو تقاد شوية، فهذاك الشي اللي كندستوردو خصنا نعيدو السيارة اللي مطروحة للاستهلاك، أولا.

خصنا نعيدو أيضا الموانع اللي كنجيبو من أجل تجهيز المصانع، حيث هاذ الموانع غيبقاو يشغلو عشر سنين، عشرين سنة، ثلاثين سنة، وغىخلقو قيمة مضافة، منين كنعيدو هاذ الشي كامل، درنا الحساب مع الجمارك، حساب موثق، كنوليو ندخلو بين 40 و45% ديال القيمة المضافة الصافية اللي هي كتبقى فالمغرب.

كاين قيمة مضافة مستوردة، بحال ديال الطاقة، الطاقة عندنا مستوردة، اليوم ملي غادي نحولوها للطاقات المتجددة غنعقلصو هاذ التبعية بالنسبة للطاقة، اللي كترجعني للتبعية ديال الأسواق، معلوم السوق الأكبر اللي عندنا اللي قريب منا هو السوق الأوربي، اللي كنعيفطوليه تقريبا 80% من السيارات ديالنا، ولكن السيارات ديالنا كيتسوقو ف 72 دولة.

التبعية. هضرتو أيضا على المصنع، حيث المصنعين تاريخيا من أصل فرنسي، ولكن السيارة الأكبر مبيعات فأوروبا هي سيارة بعلامة رومانية، اللي كتصنع فالمغرب، وبرأسمال فرنسي، السيارة الأخرى الثانية أيضا سيارة فرنسية، ولكن كاين علامة أيضا (Opel) اللي هي علامة ألمانية، ولكن رأسمال يمكن ديال شركة اللي هي مندمجة بين شركة فرنسية وشركة إيطالية.

(Donc)، اليوم كاينة العولمة، وهاذ الشركات بالفعل كانو من أصل فرنسي، ولكن اليوم ولاو شركات عالمية مندمجة، كاين جوج ديال المصنعين كبار، المصنع الرابع عالميا والمصنع الخامس عالميا اللي في المغرب، كاين هاذ التنافسية اللي غتمكنا باش نجلبو مصنعين آخرون، ولكن اللي خصنا نعرفو هو السوق الكبير ديالنا اللي هو السوق الأوربي، انخفاض ديال المبيعات ديال السيارات فيه في هاذ السنة 26%، ارتفعت ب 50%، الطلب الإجمالي انخفض ب 26% والمبيعات ديالنا

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

السيد الوزير،

نسائلكم حول الإجراءات التي تعتمدها الحكومة القيام بها لمواجهة ندرة المياه ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

ما دام أن هذه الأسئلة تجمع بينها وحدة الموضوع كذلك، نطرحها دفعة واحدة.

وننتقل إلى السؤال الثاني، أعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

تعرف بلادنا أزمة حادة في مجال الماء، خاصة في ظل تبعات الجفاف والآثار السلبية للتغيرات المناخية.

على هذا الأساس، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير الحكومية العاجلة لضمان الأمن المائي لبلادنا؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للمستشار خالد السطي أو المستشار لبنى علوي لتقديم السؤال.

تفضلي المستشار المحترمة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

السيد الوزير،

نسائلكم عن التدابير والإجراءات التي ستتخذونها لأجل تزويد المناطق النائية بالماء الصالح للشرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ارتفع بـ 50%. واخا ما قال السيد المستشار اليوم المغرب ولى أول مصدر للسيارات الشخصية لأوروبا يتفوق على الصين، على اليابان، على كوريا، على أمريكا، وعلى عدد من الدول اللي عندهم تاريخ في صناعة السيارات، وهذا مهم ومهم جدا.

بالنسبة للابتكار، الابتكار هضرنا عليه، عندنا 10.000 مهندس اليوم اللي تصممو السيارات بكاملها والسيارات من الطراز العالي: ألمانية، بريطانية، فرنسية، أمريكية، تصمموها هنا في المغرب، تصممو هنا في المغرب، 10.000 مهندس والهدف هو الوصول إلى 25.000 مهندس وتشتغلوا عليه باش نوصلوها العدد من هنا 3 سنين إن شاء الله.

واليوم هاذ الشباب وهاذ الكفاءات المغربية كتصمم السيارات وكتصمم أيضا المصانع ديال السيارات وعندنا الكفاءات اليوم باش نصنعو المصنع والسيارة، وإن شاء الله بهاذ العلامة تفتح لنا الأبواب والشهية باش مستثمرين آخرين يصممو عدد من السيارات الأخرى بدعم من الوزارة، راه بدينا في الدراسة ديال هاذ الأنواع ديال الدراسة اللي تحتاجوها المغاربة.

بالنسبة للدعم الجبائي - باش نختم - الدعم الجبائي كايين لا بالنسبة لـ (TVA) ولكن بعد المرات تنشوفو أن السيارة تنسوق في المغرب بثمان أكبر، وهي تصنع في المغرب وتنشوفها تتباع بثمان أقل في الأسواق الأوروبية، بالأخص بالنسبة للسيارات الكهربائية، هذا راجع لدعم قوي ديال بعض البلدان في أوروبا، لدعم قوي ومباشر لهاذ السيارات في بعض البلدان الأوروبية، راه المغرب كيدعم المصنعين، كيخفف الضريبة و(TVA) حتى هي منخفضة بالنسبة لعدد ديال السيارات اللي مصاوبة في المغرب، وأيضا كيدعم الاستيراد ديال هاذ السيارات الكهربائية اللي ما تتخلصش الجمارك باش تكون في المتناول ديال المغاربة.

وبالنسبة للمحطات ديال الشحن كايين اليوم محطات ديال الشحن مغربية أيضا 100%، إبداع وتصنيع، وكايين مخطط باش نوزعوها على التراب الوطني.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد الوزير، على التفاعل، وتنشكركم على مساهمتكم القيمة في هاذ الجلسة.

إذن، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، ننتقل للأسئلة الموجبة لقطاع التجهيز والماء، ونرحب بالسيد الوزير الحاضر معنا في هاته الجلسة للجواب على الأسئلة المبرمجة فيها.

وفي البداية مع سؤال للفريق الاشتراكي، موضوعه "أزمة الماء ببلادنا"، فليفضل أحد المستشارين من هذا الفريق لبسط السؤال.

السيدات والسادة المستشارون،

العجز المائي ببلادنا هو معطى بنيوي تفاقم أكثر في السنوات الأخيرة، مع استمرار الجفاف والتغيرات المناخية، ولا داعي الآن للدخول في تشخيص الوضعية لأنها معروفة عند الجميع.

إذ لم تكن مسألة الأمن المائي في صلب اهتمامات الحكومات المتعاقبة، ولم تبذل مجهودات كبيرة لإيجاد حلول مستدامة لندرة الماء ببلادنا، فالعديد من الإشكاليات المرتبطة بالماء ترجع بالأساس إلى ضعف النجاعة في استخدامه ولا تتطلب إلا التحلي بالحزم والصرامة وتطبيق القانون كتبذير مياه الري وضخ المياه الجوفية خارج القانون واستنزاف بعض الزراعات للفرشة المائية في مناطق تعاني نقص المياه، مما بات يسائل فعالية السياسات المتبعة ومدى نجاعتها في تحقيق استدامة تلبية الحاجيات المائية، وإلى أي حد تم تفعيل الاستراتيجية الوطنية للماء والبرامج والمخططات الخاصة بهذا المجال كالبرنامج الوطني الأولوي للماء 2020-2027 كما جاء في خطاب صاحب الجلالة، نصره الله، في افتتاح دورة أكتوبر، والمخطط المائي 2030، بالنظر إلى التعثر الذي تعرفه العديد من المشاريع كمحطات معالجة المياه العادمة وتحلية مياه البحر.

فعلى الرغم من أن بلادنا دشنت خيار تحلية المياه منذ سبعينيات القرن الماضي، غير أنه ظل بعيدا كل البعد عن تطوير هذا الخيار، سواء على مستوى التخطيط أو البرمجة أو التنفيذ.

لذلك نسئلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة لتنمية العرض المائي وحل مشكل الولوج إلى الماء ببلادنا؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلوا السبي كمال.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تزامنا مع النقص الحاد في التساقطات المطرية هذه السنة والسنوات الأخيرة ببلادنا، ما هي أهم التدابير والإجراءات المزمع اتخاذها من طرف وزارتك من أجل إنشاء وحدات لتحلية مياه البحر للسقي والشرب وتعميمها على السواحل الأطلسية والمتوسطية لتغطية العجز الحاصل في هذه المادة الحيوية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد خليل البرنيثي:

شكرا.

نسئلكم السيد الوزير المحترم، حول إستراتيجيتكم للتدبير الأمثل لندرة المياه؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لأحد المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد خلمين الكرش:

شكرا السيد الرئيس.

ما هي التدابير التي اتخذتموها من أجل تجاوز الأزمة البنيوية للماء بالمغرب وتدابيرها الاجتماعية والاقتصادية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد حلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

ما هي الإجراءات والتدابير الاستعجالية التي ستعتمدون عليها لتحقيق الأمن المائي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

الكلمة لفريق الأوصال والمعاصرة حول "تحلية مياه البحر".

عندكم توضيح السيد الرئيس؟

كاين سؤال؟ لا عندكم 2 أسئلة في نفس المحور.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن الإجراءات والتدابير التي تودون القيام بها من أجل

تعزيز تحلية المياه لمواجهة ندرة المياه التي تعيشها بلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نتنقل إلى سؤال ثاني لفريق التجمع الوطني للأحرار في نفس هذا

المحور حول "انقطاع الماء الصالح للشرب بالمناطق القروية النائية".

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الاسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي تعتمون القيام بها من أجل

الحد من معاناة الساكنة المحلية بسبب الانقطاعات المتكررة والمفاجئة

لهذه المادة الحيوية بجل المناطق القروية المستهدفة ببلادنا؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا مولاي المصطفى.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن قضية الماء وإشكاليته، نسائلكم السيد الوزير؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

آخر سؤال في هذه السلسلة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي عابد.

المستشار السيد عابد بادل:

السيد الرئيس،

شكرا.

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير الاستعجالية التي تم اتخاذها من طرف وزارتكم للحد

من حدة هذه الأزمة التي لها تداعيات ليس فقط على التزويد بمياه

الشرب، ولكن أيضا على قطاعي الفلاحة والصناعة على حد سواء؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن الكلمة لكم، السيد وزير التجهيز والماء، للجواب على هذه

الأسئلة دفعة واحدة.

تفضلوا السيد الوزير للمنصة.

السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارات والمستشارين

على طرح هذه الأسئلة المهمة والمتعلقة بقطاع حيوي جدا وهو قطاع

الماء وخاصة تأثير التغيرات المناخية على ندرة المياه بالنسبة لبلادنا

والإشكاليات المطروحة والتدابير التي تم اتخاذها والسياسات التي

سيتم القيام بها في هذا المجال.

وأريد كذلك أن أشكر السيدات والسادة المستشارين على الاهتمام

بهذا الموضوع، خصوصا بعد الخطاب الملكي السامي في افتتاح الدورة

التشريعية الأخيرة، حيث أعطى جلالة الملك أهمية قصوى وأولية

الأولويات لهذا القطاع الحيوي الأساسي بالنسبة لبلادنا.

وفي الواقع هاذ الموضوع هو موضوع الساعة لعدة اعتبارات:

- الاعتبار الأول: وهو كنا مؤخرا في شرم الشيخ في إطار مؤتمر الأطراف

27، واليوم الكل يقربأن التغيرات المناخية هي حقيقة مرة نعانى منها

المعطي الأساسي، وهو أن زيادة على هذا التراجع ديال الواردات المائية فوقع كذلك واحد الاستغلال مفرط ديال الفرشة المائية، واليوم الإخوان راهم عارفين هذا الأمر، بأنه كان سنويا تراجع الفرشة المائية متر إلى 2 أمتار، احنا هاذ السنة وصلت إلى أكثر من 3 أمتار وفي بعض الأحيان مثلا في زاكورة وصلنا إلى أكثر من 6 الأمتار.

وهذا اللي تبيين الخطورة بالأمر اللي احنا وصلنا له، وهذا اللي تبيين بأن كايين إشكالية حقيقية اللي تيخصنا معلوم نواجهها بكل قوة، وكذلك نفس الشيء وقع في ملوية العليا، لأن كان إشكال ديال الماء الصالح للشرب اللي كان ضروري أننا نستعملو هاذ الأثقاب الاستكشافية باش أنه يكون هنالك ضمان الماء الصالح للشرب بالنسبة للمواطنين والمواطنات.

إذن اللي بغيت نقول، نرجع لوبكل وضوح، بأن هاذ الأمر واقع.

ثانيا على أن هنالك حسب التقديرات اللي كايينة بالنسبة للبحر الأبيض المتوسط، لأن هاذ الشيء ما تيمسش غير بلادنا، يمس العديد من الدول ديال البحر الأبيض المتوسط، فهو حسب المعطيات اللي كايينة، كنتكلمو على أن غادي يكون واحد التراجع من هنا إلى 2050 اللي ما بين 20 إلى 30% من الواردات المائية ديالنا.

إذن الوضع فهو غيكون أصعب، ولذلك من الضروري أن تتخذ تدابير قوية لمواجهة هذا الأمر.

النقطة الثانية إذن الوضع ها هو، إشكالية حقيقية اللي هي واقعية وبالتالي ضروري نواجهوها.

النقطة الثانية اللي ضروري نأكدو عليها، وهو أنه اليوم الحمد لله المغرب عندو كذلك تراكمات إيجابية باش يمكن لنا نواجهوها الأمر.

أولا، بفضل سياسة السدود اللي أعطى انطلاقها جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله واللي واصلها جلالة الملك محمد السادس أيده الله، فاليوم يمكن لنا نقولو بأن عندنا واحد الأرضية مهمة ديال 149 سد اللي عندو الإمكانية ديال التخزين إلى غاية 19 مليار متر مكعب، يعني عندنا حقيقة 3 مليار و800، ولكن عندنا الإمكانية نتخزنو إلى غاية 19 مليار متر مكعب، إذا كانت عندنا سنة ممطرة قوية فغففتح لنا المجال باش يمكن لنا نضمنو واحد 3 سنوات بدون إشكالية، هذا أمر مهم اللي تيخصنا نستحضره.

وكاين 137 سد صغير وعندنا 88 محطة ديال معالجة مياه الشرب، منها 9 ديال المحطات ديال تحلية مياه البحر، وهنالك 16 منشأة لتحويل المياه.

رغم ذلك، فاليوم من الضروري أن يكون هنالك مواجهة قوية لهاذ الإشكاليات الكبرى انطلاقا من هذه الإنجازات، انطلاقا كذلك مما تحقق على الصعيد القانوني مع قانون الماء وكذلك على الصعيد المؤسسي مع المجلس الأعلى للماء، مع كذلك الوكالات ديال حوض

وتعاني منها العديد من الدول ومن بينها المغرب.

في هذا الإطار أتم تعلمون بأنه هاذ التغيرات المناخية فلها في مجال الماء انعكاسين أساسيين:

الانعكاس الأول وهو ارتفاع مستوى الحرارة ودرجات الحرارة:

وفي هاذ الإطار أتم تعلمون بأن مع الارتفاع ديال درجات الحرارة فهذا تيكون عندو وقع أولا على التبخر، وثانيا تيكون عندو وقع كذلك على النباتات وعلى الفلاحة، وبالتالي فهو تيكون عندو انعكاسات كبيرة على الصعيد الاجتماعي.

واليوم يمكن لي نقول لكم بأن بالنسبة لهاذ السنة فالنسبة ديال ارتفاع الحرارة وصل إلى درجة مقارنة مع المتوسط في السنوات الماضية، بل أكثر من ذلك في شهر أكتوبر الماضي مدينة تطوان وصل الفرق 5 درجات، وفي غالبية المدن ما كنتجاوزو 3 ديال الدرجات، هذا اللي تبيين بأن الرفع الحقيقي ديال التغيرات المناخية بالنسبة لبلادنا.

الرفع الثاني وهو معلوم، التراجع ديال الواردات المائية:

ملي كنتكلمو على الواردات المائية، نتكلمو أولا على التساقطات المطرية، وهنا أنتوما عارفين بأن هاذ السنة كما أكد عليه جلالة الملك في خطابه السامي، فهاذ السنة فهي سنة اللي عرفت أكبر جفاف منذ أكثر من ثلاثة عقود، والنتيجة وهو أنه النسبة ديال التساقطات المطرية تراجعت بـ 47%، ولكن اللي مهم فهاذ الشيء وهو أن هذا يأتي بعد أربع سنوات متتالية ديال الجفاف، هذا هو اللي جعل أن الرفع كان أكبر بكثير من السنوات الماضية.

بل أكثر من ذلك، إلى جينا نشوفو بالنسبة للمساحات المغطاة بالثلوج اللي كانت في الماضي تتوصل إلى 45.000 كيلومتر مربع، هاذ السنة ما تجاوزت 5000 كيلومتر مربع، أي تراجع بـ 85% وبالتالي الواردات المائية اللي تتجي من التساقطات المطرية ومن الثلوج فعرفت واحد التراجع كبير، اللي جعلت أن ما وصلت إلى 2 مليار متر مكعب، 1.980 مليون متر مكعب فقط، إذن هذا تيجمع أنه التراجع المسجل وصل إلى 85%.

نقطة أخرى كذلك، وهذا اللي جعل أنه بالنسبة لنسبة ملء السدود اليوم إلى غاية اليوم، فهو وصل إلى فقط 24% في الوقت اللي كنا في 34% السنة الماضية، بل أكثر من ذلك وهو أنه العدد ديال الحجم اللي هو المخزون ديال المياه اللي كايين، وهو أقل من 4 مليار متر مكعب، عندنا 3 المليار و880 مليون متر مكعب، هذا تبيين الخطورة ديال الوضعية اللي احنا فيها.

صحيح أنه الشهر الحالي، من شتنبر إلى اليوم، كانت بعض التساقطات المطرية أحسن من السنة الماضية، ولكن أقل من المتوسط بـ 60%، إذن هذا تبيين بأن الإشكال لازال مطروحا بالنسبة لهاذ السنة. بغيت كذلك نتكلم على واحد الموضوع مهم، وهو أنه في إطار هاذ

وهو أجندة ببرامج واضحة المعالم، وكذلك على الصعيد الجهوي إستراتيجية خاصة اللي غادي تجعل أنه هاذ العمل اللي غنقومو به في مجال الماء يكون كذلك يساهم في مواجهة والعمل على تلبية الحاجيات ديال المواطنين والمواطنات من جهة، ولكن كذلك في تلبية حاجيات ديال القطاعات، لا في مجال الفلاحة، لا في مجال الصناعة، لا في مجال السياحة ولا في المجالات الأخرى، ونجعلوأنه البرامج والمخططات التنموية التي تقوم بها الجهات أن يكون فيها بعد الماء حاضر بقوة في هذه التصورات المستقبلية.

إذن هذا أمر أساسي اللي كنشغلوه عليه وتنجلسو، وتنشكر السادة رؤساء الجهات والمكاتب ديال الجهات اللي هوما المجالس الجهوية، عندنا لقاءات مستمرة باش أننا نوضعو هاذ السياسة جميعا، لأن كنعتبرو بحال اللي أكد جلاله الملك بأن هذا أمر ديال الجميع.

النقطة الثانية، وهو أنه طبقا للتوجيهات الملكية أمر أساسي وهو تسريع وثيرة ديال إنجاز السدود، عندنا اليوم بحال اللي قلنا 49 سدا، عندنا اليوم واحد 16 سدا اللي هوما في طور الإنجاز، هاذ 16 سدا في طور الإنجاز غادي يمكننا إن شاء الله أننا نوصلو إلى أكثر من 24 مليار متر مكعب ديال الإمكانية ديال المخزون المائي اللي غادي يمكن لنا نخزنوه بفضل هاذ الأمر.

إذن العمل اللي كنشغلوه عليه اليوم وهو أننا تنجلسو مع المقاولات اللي هي تتقوم بإنجاز هذه السدود وتنشوفو كيفاش يمكن لنا نقلصو من المدة الزمنية باش هذه السدود تكون جاهزة في أقرب وقت ممكن، بهذه الكيفية غادي نضمنو، أولا ما أكد عليه جلاله الملك ضرورة تسريع وثيرة إنجاز هذه المشاريع والسدود الكبرى، وفي نفس الوقت كذلك غنضمنو أن تكون عندنا واحد الشبكة ديال السدود اللي غادي تساعد على العمل في القيام بتلبية هذه الحاجيات اللي هي ضرورية فهاذ الإطار.

نقطة ثانية بالنسبة لهذه المشاريع الكبرى، وهنا أنه كذلك طبقا للتعليمات الملكية فانطلقنا في الربط ما بين السدود، وخصوصا ما بين الأحواض المائية، ما بين حوض سبو والحوض ديال أبي رقرق، علاش كنتكلم على هذا الأمر؟ لأن هو أساسي في هاذ الموضوع، ووقعنا الاتفاقية الأسبوع الماضي، وغادي تنطلق الأشغال هذا الأسبوع، الهدف وهو أنه غادي تدار واحد القناة اللي الماء اللي كان تيمشي للبحر غادي نوجهوه للمناطق اللي هو أكثر تضررا، وبالتالي غادي نجيبوه من سد المنع ديال حوض سبو غادي نوصلوه إلى سد محمد بن عبد الله واللي هاذ سد محمد بن عبد الله اللي عندورابط كذلك مع الدار البيضاء، اللي غادي نجعلو أنه غادي يبدا يوصل الماء كذلك إلى الدار البيضاء الشمالية ولكن كذلك الدار البيضاء الجنوبية، الدار البيضاء الجنوبية اللي تيجي ليها الماء من سد المسيرة، والفكرة وهو من هنا لغشت المقبل إن شاء الله غادي يمكن لنا نحولو 340 مليون متر مكعب، باش أننا نضمنو الماء الصالح للشرب لا بالنسبة للرياح ولا بالنسبة للدار البيضاء، وعوض

المائي مع كذلك كل ما هو مرتبط باللجنة الإقليمية ديال الماء، إلى آخره، إذن عندنا واحد التركيبة مؤسسية اللي هي تتساعد كذلك على مواجهة هاذ الإشكالية.

اليوم، باش يمكن لنا نواجهو هاذ الأمر، ضروري أننا ننخرطو في إطار خارطة الطريق اللي وضعها جلاله الملك محمد السادس في افتتاح البرلمان، وهاذ خارطة الطريق نذكرها:

وهو أولا، التسريع بإنجاز المشاريع التي يتضمنها البرنامج الأولي للماء الصالح للشرب ما بين 2020-2027، طرحتو السؤال وغنجاوب عليه؛

ثانيا، العمل على استكمال بناء السدود المبرمجة، ولكن كذلك الشبكات ديال الربط ما بين الأحواض المائية، وهذا شيء جديد اللي هو ضروري وغنتكلم عليه؛

ثالثا، ضرورة إطلاق برامج ومبادرات أكثر طموحا واستعمال التكنولوجيات الحديثة، خصوصا في مجال الاقتصاد في الماء، أي أننا ما خصناش نتوجهو فقط للطلب، تيخصنا نشوفو كذلك العرض، تيخصنا نشوفو كذلك الاقتصاد في الطلب، وبالنسبة للعرض كذلك العمل على استعمال تحلية المياه واستعمال المياه اللي هي كذلك العادمة التي ينبغي معالجتها.

وأكد كذلك جلاله الملك على ضرورة أن تكون هذه السياسة سياسة الجميع، لأن ماشي سياسات قطاع معين هي سياسات التي ينبغي أن ينخرط فيها الجميع، وأن تأخذ بها، أن تأخذ جانب الماء في كل السياسات القطاعية التي هي مطبقة على أرض الواقع، وضرورة الأخذ بعين الاعتبار التكلفة الحقيقية للموارد المائية.

إذن بالنسبة للسؤال المطروح اليوم، وهو ما هي السياسة التي سينبغي سنقوم بها، وسننطلق فيها؟

أولا، الشيء الأساسي وهو المخطط الوطني للماء، أول شيء وهو توضح الرؤية، ماذا سنقوي من هنا 2050؟ باش أنه نعرفو بالضبط ما هي الأولويات؟ ما هي التغيرات؟ ما هي كذلك الإشكاليات التي تيخصنا نواجهو؟ وما هي كذلك الخيارات التي سنتخذها في هاذ الإطار؟ بل الأكثر من ذلك ينبغي أن يكون لهاذ المخطط الوطني للماء ارتباط عضوي بالإعداد للمخططات التوجيهية للتهيئات المندمجة للموارد المائية بالنسبة للجهات.

وبالتالي، اليوم واللي يمكن لي نقول لكم، بأن أول شيء اللي احنا تركزو عليه، وهو أن هاذ المخططات التوجيهية أننا نقوم بإعدادها بكيفية تشاركية مع رؤساء الجهات ومع الجهات في المملكة على أساس أن يكون هنالك انخراط تراي في السياسة الوطنية للماء وفي المخطط الوطني للماء.

إذن الرؤية الإستراتيجية، المخطط، أي ملي كنتكلمو على المخطط

أن هذا الماء يمشي للبحر.

إذن هذا مشروع ملكي كبير، مهم، اللي عندو واحد الأهمية قصوى واللي تيدخل في إطار المشروع الكبير اللي تيجعل أنه غادي يمشيو من سد "كدية البرنة" إلى سد "المسيرة" على المدى المتوسط، إذن هذا هو التصور العام اللي انطلقنا فيه في هذا الإطار.

ثالثا، السدود الصغرى عندنا اليوم مبرمجة والإخوان فالجهات والإخوان المستشارين عارفين هاذ الأمر، عندنا 129 سد صغير وكذلك تلي، اللي غتنتقل الأشغال فيه، وعندنا أنه من هنا لـ 2024 تدار العديد من هاذ السدود، والجهات فهي اللي غتقوم بإنجاز هاذ السدود بدعم من الوزارة ديال التجهيز والماء، ومع بالطبع وزارة الداخلية، واللي تيلعبو واحد الدور أساسي بالنسبة للري والنسبة كذلك الماء بالنسبة للماشية، وبالنسبة للحماية من الفيضانات.

نذكركم بأن عندنا فقط 135 سد تلي إلى اليوم، احنا غادي نديرو 129 فهاذ ثلاث سنوات المقبلة، إذن هذا كذلك واحد الأمر أساسي، وكيدخل فإطار عمل اللي هو مهم في إطار تجميع الماء.

نقطة أخرى ذلك، وهو عندنا إشكالية باش نكونو واضحين، توحد السدود، هاذ الإشكالية إشكالية حقيقية، وأنا يمكن لي نقول لكن بالنسبة لسد محمد الخامس، كنا كنتنظرو يكون عندنا 30 مليون متر مكعب، لقينا أقل من 2 مليون متر مكعب، إذن درنا دابا (la bathymétrie) باش نعرفو بالضبط النسبة ديال التوحد اللي كاينة، ودرنا واحد البرنامج إن شاء الله، اللي غينطلق السنة المقبلة باش نحلو هاذ الإشكالية في بعض السدود وفي بعض السدود الأخرى غنضطرو نديرو التعليق ديال السدود باش يمكن لنا نستعملوها، إذن هذا من بين الأمور اللي تم تخطيطها، لأن ما يمكنش نركزو على أن عندنا واحد النسبة معينة ديال ملء السدود وما نلقاهاش منين نغيوها، إذن هذا أمر أساسي، لأن أنتوما عارفين، باش تداروا واحد الإستراتيجية كيخصنا نعرفو أشنو عندنا، أشنو عندنا فالسدود، وأشنو عندنا كذلك بالنسبة للمياه الجوفية، وهذا أمر اللي غنرجع لو فيما بعد.

وعندنا كذلك برنامج خاص لتجميع مياه الأمطار، أنتوما عارفين بأن هاذي الحمد لله، عندنا ثقافة كبيرة فهاذ الإطار، وبالتالي هاذ المطفيات تدار فالعديد من الأقاليم، الفكرة نعاودو نرجعو للمطفيات، ونجعلو أنه نستعملوها كذلك باش أننا نعبأوكذلك الإمكانيات المائية.

زيادة على هاذ الأمر، ضروري نتكلم على الجانب ديال تحلية المياه، أنتوما عارفين بأن اليوم عندنا مع هاذ الإشكالية ديال التساقطات المطرية والتراجع ديال الواردات المائية، ضروري كذلك نديرو احتياطات فهاذ الإطار، وهنا عندنا واحد التوجه جديد اللي انخرطنا فيه، وهو أنه بغينا اليوم 10% ولا 11% ديال مياه الشرب، عندنا مليار و300 مليون متر مكعب اللي كنشربو سنويا، هاذ المليار و300 مليون فيه 140 مليون ماجية من تحلية المياه، احنا بغينا أن أكثر من النصف ديال تحلية

المياه هي اللي تغذي هاذ الماء الصالح للشرب، علاش بغينا نمشيو فهاذ التوجه؟ بغينا نمشيو فهاذ التوجه لجوج ديال الأغراض، وهذا طبقا للتوجهات الملكية.

الغرض الأول وهو أنه غنضمو الماء الصالح للشرب بالنسبة للمدن الساحلية كيفما كانت التغيرات المناخية وتراجع التساقطات المطرية:

ثانيا، وهو أنه غنضمو كذلك الماء بالنسبة للمدن اللي هي في الداخلية وبالنسبة للجبال والعالم القروي، لأن هادوك السدود، ماء السدود في عوض ما يمشي لهاد المدن الساحلية فهو غيبقى يستغل من طرف هاذ المدن الداخلية ومن طرف كذلك العالم القروي، بهاذ الكيفية غيكون التضامن الحقيقي اللي غيكون هاذ المرة ما بين السواحل والجبال فالوقت اللي كان في العكس، هوما الجبال هوما اللي كانو كيغطيوا المياه للمدن الساحلية.

إذن هذا واحد التحول مهم، يمكن نعتبروه بأن رجة جديدة اللي انخرطنا فيها في إطار هاذ السياسة، واللي إن شاء الله كاين العديد اللي بدينا فيها بحكم أن أعطينا الانطلاقة ديال بالنسبة لتحلية المياه بالنسبة للدار البيضاء، كذلك بالنسبة للداخلة، بالنسبة للجديدة، بالنسبة لأسفي، وعندنا كذلك برنامج آخرلا بالنسبة لوجدة، بالنسبة للناظور، إلى آخره من المدن إن شاء الله، وغننتفوق عليه وغنعطيكم البرنامج ملي يكون الاتفاق عليه في إطار لجنة ديال الماء، اللي كيتأسسها السيد رئيس الحكومة، وغنحاولو ندفعوها دفعة واحدة أي بالنسبة للسنة المقبلة باش تنطلق كل الأشغال وتكون عندنا واحد الأرضية اللي غتجعل أنه هاذ الإشكالية ما يبقاش هاذك الضغط اللي عندنا اليوم اللي تنعيشوه اليوم.

من جهة أخرى كذلك، ضروري أننا نركزو على استعمال المياه العادمة، علاش استعمال المياه العادمة والمعالجة ديالها؟ لأن كذلك عندنا خزان ديال الماء اللي تيمشي للبحر واللي ما تيسغلش، هنا ضروري أننا نعملو جاهدين باش يمكن لنا نستعملو هاذ المياه العادمة، الفكرة وهو عندنا واحد 25 مليون متر مكعب اللي تنستعملو اليوم بغينا من هنا لـ 2025 نوصلو لـ 100 مليون متر مكعب باش نوصلو في 2030 إلى 340 مليون متر مكعب، وهذا غيساعد باش هاذ المياه في عوض ما نستعملو الماء الصالح للشرب بالنسبة للسقي ديال المساحات الخضراء ولا بالنسبة للشوارع ولا بالنسبة للملاعب الرياضية، فغنستعملو هاذ المياه المعالجة وهذا غيكون عندو..

بل أكثر من ذلك، الفكرة وهو بعض هاذ المياه المعالجة غيتمكن لنا نستعملوها كذلك فالقلاحة بالنسبة للأشجار، وهذا كذلك غيكون عندو واحد الوقع إيجابي بالنسبة لهاد الأمر.

كذلك، ضروري نتكلمو على نقطة أساسية اللي جات في الخطاب الملكي السامي هي مرتبطة بتشيد استغلال المياه الجوفية، هنا الهدف وهو أولا نعرفو شنو هي هاذ المياه الجوفية شنو فيها، وهنا نتخدمو

وهنا بغيت نقول لكم بأن، الحمد لله، كايين يمكن نقولو واحد التفاعل إيجابي مع هذا التوجه، لأن عندنا العديد من الأساتذة الجامعيين اللي هوما دارو دراسة في هذا الموضوع وأعطوا اقتراحات في هذا المجال، هنالك كذلك فنانة اللي دارو أغاني في هذا المجال، الحمد لله، الفكرة هو المجتمع المدني كذلك منخرط، السادة المستشارين كذلك فهم مستعدين ينخرطو معنا في هاذ الشيء مع رؤساء الجماعات... إلخ باش نلقاو كذلك.. لأن جلاله الملك أكد على أن هذه سياسة الجميع، وبالتالي من الضروري أن نصل إلى 2، 3 الأمور:

- الأمر الأول، وهو الانخراط الجماعي لمواجهة إشكالية ندرة المياه؛
- النقطة الثانية وهو أن يكون تعاقدات مع.. لأن جلاله الملك طلب باش الإدارة تكون قدوة مع الإدارات العمومية في مجال التعليم، في المجالات المتعددة، مع القطاعات الفلاحة، الصناعة، السياحة... إلى آخره، باش أننا نغيرو كذلك الأسلوب ديالنا فهاذ الإطار.

وبغيت نختم بواحد النقطة اللي هي أساسية، وهو أننا اليوم تيخصنا نعرفو، بأن اليوم ما يمكنش نتكلمو على إشكالية الماء وندرة المياه بدون أن ندخلها في إطار ما يسمى بـ (le nexus) ما بين الماء الطاقة والأمن الغذائي.

لأن تيخصنا الأمن المائي، تيخصنا الأمن الغذائي وتيخصنا الأمن الطاقوي، وبالتالي، هاذ الأمر تيخصو يكون في إطار واحد رؤية مندمجة ورؤية شمولية، اللي هو تييجل أن بالنسبة لتحلية المياه مثلا، احنا فهو التوجه اللي أعطى جلاله الملك وهو نستعملو الطاقات المتجددة والطاقات اللي هي خضراء في هذا الإطار، أننا كذلك في إطار التوجه بالنسبة للجانب المرتبط بتحلية المياه كذلك واحد النسبة غتمشي كذلك للفلاحة والسقي، واللي نضمنو من خلال ذلك أننا نجعلو أن نبقاو نشربو، نبقاو تكون عندنا الأكل كذلك والإمكانية ديال التغذية للمواطنين والمواطنين، وأنا نلقصو من التبعية الطاقوية على الصعيد الدولي.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب.
ننتقل إلى التعقيب على جواب السيد الوزير.
وأعطي الكلمة في البداية للفريق الاشتراكي.
تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

مع (cadastre) باش نعرفو بالضبط شحال.. إن شاء الله غنديرو واحد الخريطة مسح وطني، غنبدوا بالمنطقة ديال الرحامنة ومن بعد غنوسعوها إن شاء الله، الفكرة وهو نعرفو بالضبط شحال ديال الآبار اللي كايينة، شحال (la profondeur) اللي كايينة، شحال ديال الماء يتتم استعماله، ونديرو أمور اللي غتجعلنا أننا نعرفو شنو اللي حقيقة كايين ونواصلو بالإطار ديال عقود الفرشة على الصعيد الوطني، دبا عندنا واحد 8 عقود فرشة بغيينا نوصلو لـ 35 عقود فرشة، ولكن يكون هاذ التدبير مندمج ديال الماء باش يمكن لنا نوصلو للنتيجة المرجوة.

زيادة على هاذ الأمر، وهو أننا نشتغل على الاقتصاد في الماء، بالنسبة للاقتصاد في الماء أمر أساسي وهو تحسين المردودية، عندنا القنوات تتسيل وبالتالي تيخصنا نوصلو لمردودية ديال على الأقل 80% بالنسبة لهاذ القنوات باش أننا على الأقل الماء اللي عندنا واللي عبأناه أننا نستعملوه كلو، هذا من بين الأمور الأساسية.

هنالك، كذلك مواجهة الإشكالية ديال سرقة المياه، وهنالك كذلك العمل على تحديث أنظمة الري من خلال التحويل إلى السقي الموضعي الجماعي والفردية، أي السقي بالتنقيط، عندنا 700 ألف هكتار بغيينا نوصلو لمليون هكتار من هنا لـ 2026 وكذلك غنقومو بإنجاز ديال التدقيق لشبكة نقل وتوزيع الماء الصالح للشرب وحتى في الفلاحة باش نعرفو شنو هي النسبة اللي هي تتمشي كضبايع.

زيادة على الأمر اللي أكد عليه كذلك وهو أنه الاستغلال المفرط ديال المياه الجوفية ضروري وانطلقنا في هاذ الأمر مع وزارة الفلاحة باش نحددو ما هي النباتات أو الزراعات اللي يمكن للواحد يدير في كل منطقة منطقة حسب القدرات المائية، ودرنا هاذوك الاتفاقيات مثلا ديال عقود الفرشة، وكذلك اتخدت قرارات بين وزارة المالية ووزارة الفلاحة باش ما يبقاش يتعطى الدعم لبعض الزراعات اللي هي تستعمل كثير ديال الماء، الفكرة هو يكون واحد المخطط واضح ويكون كذلك على الصعيد التراي باش كلشي يعرف أشنو هو ما الإمكانيات المتاحة ويكون واحد الاستعمال وتثمين أنسب للمياه.

وهنالك كذلك في المجال ديال الاقتصاد في الماء هو كذلك مراجعة السلوك ديالنا كمواطنين ومواطنين، أنتم تعلمون بأنه من بين الأمور درنا كذلك العديد من الاستراتيجيات التواصلية باش بلغنا المواطنين والمواطنين الإشكاليات المطروحة، عندنا كذلك مع الشركة الوطنية ديال التلفزة والإذاعة والتلفزة وكذلك 2M اتفاقية باش أنه يديرو برامج يومية، راه أنتوما تتبعو باش أنه تيفسرو المشاكل المطروحة وأشنو هو ما الحلول الممكنة إلى آخره، ولكن هاذ الوعي مزيان ولكن اللي أساسي وهو أن هاذ الوعي يؤدي إلى تغيير السلوك وبالتالي تيخصنا نبدوا نقتصدو، وملي الواحد يتوضأ، ملي الواحد يتغسل الأواني، ملي الواحد تبيغي يغسل السيارة ديالو، إلى آخره، تيخصنا نغيرو السلوك ديالنا اليومي باش أننا كذلك نساهمو في هذا الأمر.

غتنبتى السدود في 2024 و2025 وغازتاز الطاقا ديال التخزين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت.

إوا قلت اللي كاين.

إذن ننتقل إلى الفريق الحركي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

ربما السيد الوزير، كما قال السي عبد السلام أنه التشخيص والتراكمات ديال الدراسات كثيرة جدا عندنا في المغرب، وأنا كنتفاجأ اليوم وأنتوما كتجاوبو، السيد الوزير، وأنتوما تتقولو غادي تديرو واحد المسح طبوغرافي على المياه الجوفية، بغيت نعرف هاذوك الدراسات اللي كانو قبل واش غير كان اللي جا كيدير الدراسات ويمشي، وهذا إشكال عرفناه فهاذ الوزارة بكل أسف، واللي هي وزارة اللي مهمة جدا واللي غادي تجاوب على مجموعة ديال الإشكاليات اللي حضرت عليهم، السيد الوزير، ديال الأمن الغذائي والأمن الطاقوي والأمن المائي، وإلى ما كانش الماء ما كاين والو، "وجعلنا من الماء كل شيء حي".

وبالتالي، السيد الوزير، عليكم واحد الثقل كبير جدا، وهاذ الثقل هذا ماشي بوحدكم اللي يمكن تجاوبو عليه، فعلا اليوم تتهضرو على واحد (la stratégie) اللي كانت من 2020، 2050 كنعاولو نجيو اليوم تنلقاو نفس الإجابات اللي تطرحو للسادة الوزراء اللي قبل السيد الوزير، ولكن فيها بعض المسائل اللي هي مهمة واللي أثارت الانتباه ديالي هو القضية ديال (la connecte) ما بين هاذ السدود وكذلك القضية ديال تحلية الماء.

أنا تنشوف، السيد الوزير، أن رغم أنكم غادي تنتجو واحد المنتج كبير وغادي تعملو هذا بغيت، السيد الوزير، بكل صراحة أننا نتفاهمو اليوم على الطريقة ديال التنزيل ديال هاذ المشاريع، وبالخصوص على الوقت فوقاش غادي يتنجزو هاذ المشاريع، لأن إذا ما اعطيتوناش الوقت، السيد الوزير، راه بحال إلى غادي نبقاو غنتسماو كنتسناو عاود ثاني بحال غنتسناو واحد الوقتية أخرى عاود يجيونا أجوبة أخرى، في حين أن اليوم خصنا جواب مقنع، السيد الوزير، وهاذ القضية ديال التحلية بغينا نعرفو (la technologie) الجديدة اللي جات واش ما غاديش يكون الثمن ديالها طالع اللي تتهضرو عليها وتسمعو بأن دول

تكلتمو في التعقيب في الرد ديالكم على السيدات والسادة المستشارين المحترمين، تقريبا ما يزيد عن 27 دقيقة، من 36 دقيقة اللي كانت مخصصة لكم.

لكن، للأسف، الجواب ديالكم لم يكن لا شافيا ولا كافيا ولا ضافيا ولا مقنعا.

احنا سألناكم على الإجراءات الاستعجالية اللي غادي تتخاذا من الآن لمواجهة آثار الجفاف، السيد الوزير، تتجاوبنا بأننا غادي نبنو سدود في المستقبل وغادي تزداد الحصص ديالنا للطاقة ديالنا ديال التخزين إلى 24 مليار متر مكعب، احنا كنتكلمو على الجفاف ديال اليوم، دوزتي الوقت وأنت تتشرح لنا أسباب الجفاف، الانحباس الحراري، وكذلك قلة التساقطات المطرية والتقلبات المناخية، في حين أن الجفاف راه معروف من عهد سيدنا يوسف، منذ 7 سنوات عجاف، والجفاف بالمغرب ديال الربيعينات، عام البون، والجفاف الأخير ديال الثمانينات.

الجفاف ماشي جديد وما عندو علاقة بهاذ الشيء اللي تيتقال، الجفاف خصو إجراءات احترازية، استباقية في بلادنا، تكون دائما، ونعرفوه بأنه معطى هيكلية في بلادنا، باش يمكن لنا نواجهو معضلة الجفاف مستقبلا، ما أعطيتوناش حلول استعجالية للوضع الحالي الكارثي في معضلة المياه، وحتى هاذك الحل اللي نسبيا وناديننا به لعشرات السنين، ما يزيد عن 20 سنة ديال تحويل المياه من سد الوحدة إلى أبي رقرق ومن بعد منو إلى سد المسيرة، اللي تكلت عليه الآن، راه تكلت غير على واحد 300 مليون متر مكعب اللي هي ديال الماء الصالح للشرب، في حين أن الماء ديال القطاع الفلاحي ما كانش كاع في الجواب ديالك نهائيا.

والآن تنشوفو الانعكاسات ديال الجفاف ومياه الفلاحة والآثار ديالها على القطاع الفلاحي، القطاع الفلاحي يحتضر، السيد الوزير، مليون و600 ألف هكتار في عطالة، المسقية ديال الأحواض المسقية في المغرب، القطاع الحيواني في تراجع مهم جدا، القطاع الحيواني، السيد الوزير، اليوم عندنا نقص في الحليب، مادة الحليب بـ30%، وهنا هاذ الناس راه كلهم تيعرفو بأن الحليب راه ما بقاش بالشكل اللي كان متواجد، وهذا من جراء قلة الأعلاف وهاذك الماء ديال السقي اللي كنا تنستعملوه في مواد أخرى غير نافعة وغير منتجة.

اليوم، عندنا كذلك اللحم ما هو غادي يطلع للحموم الحمراء لـ 80 و90 و100 درهم، وعقلو على هاذ الكلام اللي تنقول لكم إلى ما كانتش تساقطات وما كانتش عندنا أعلاف في القريب العاجل، وغادي تولي صعوبة الولوج إلى اللحم الحمراء في المغرب، وهذا من جراء قلة المياه ديال الفلاحة.

السيد الوزير،

ما اعطيتوناش حلول استعجالية وكنتمنى أنك طمأن المغاربة اليوم لأن سؤال مهم ومحرر جدا، أعطينا حلول استعجالية، ما تقولش لنا

السيد الوزير،

إن الأمن المائي ببلادنا يصطدم بمجموعة من التحديات البيئية والبشرية، نذكر منها:

- التأخر في تنزيل الإستراتيجية الوطنية للماء الموقعة أمام أنظار جلالة الملك سنة 2009 أي قبل 10 سنوات سابقة؛

- ضعف التقائية السياسات العمومية الموجهة للماء؛

- توالي سنوات الجفاف، إذ تسجل بلادنا مستوى جفاف لم يسجل منذ أكثر من ثلاث عقود؛

- ارتفاع الطلب الداخلي بسبب تزايد النمو الديمغرافي؛

- السياسة الزراعية المستنزفة للفرشة المائية كالبطيخ والأفوكادو والحوامض، عكس ما يدعيه بعض أعضاء الحكومة؛

- ضعف البنيات التحتية المرتبطة بالتوزيع؛

- تلوث الفرشة المائية بسبب الأدوية المستعملة في الزراعة، وبعض الممارسات الصناعية مثل مخلفات مرجان الزيتون؛

- ضعف مراقبة شبكات التوزيع وتعرض المياه للسرقة، كما ذكرتم السيد الوزير قبل قليل.

إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين وإيماننا منا بأهمية هذا الموضوع وبمسؤولية جميع المتدخلين بما فهم المؤسسة التشريعية، ندعو إلى:

- ضرورة النهوض بأوضاع شغيلة القطاع وتعزيز جهاز شرطة المياه، بما يمكن من الاضطلاع بمهامه؛

- ربط المناطق الصعبة والناثية بقنوات وطنية للماء بما فيها مياه التحلية من أجل مواجهة ندرة المياه بهذه المناطق، خصوصا في فصل الصيف، وذلك في إطار تضامن الجهات، ونذكركم، السيد الوزير، بمسيرات العطش التي كانت بإقليم تاونات ونواحي فاس، خاصة وأن الإقليم يضم 5 سدود؛

- مراجعة السياسة الزراعية والاتجاه نحو المزروعات التي تدخل ضمن الأمن الغذائي للمغاربة والتي لا تحتاج إلى كميات كبيرة من الماء، عوض المزروعات الموجهة للتصدير والتي تستنزف الفرشة المائية؛

- تشجيع ودعم الوسائل المبتكرة في مجال ترشيد استهلاك الماء خصوصا في المجال الزراعي؛

- دعم البحث العلمي الموجه لعقلنة تدبير الموارد المائية والانفتاح على التجارب الفضلى في تدبير الموارد؛

- وأخيرا، تغيير العقلية والمناهج للاستهلاك.

أخرى راكم بغيتو تستقبطو (la technologie) ديالها، بغينا نفهمو كذلك.

السيد الوزير،

بغينا نفهمو كذلك الإدارة والإشكالات اللي تيعيشها، أنا غنعطيك مثال بسيط، السيد الوزير، احنا تنعيشو في إشكالات اليوم ديال الماء في حين المجلس باش يتجمع ديال درعة - تافيلالت حتى لشهر 9 ما تمكنتوش باش تجيو أنتوما السيد الوزير، باش تجيو تحضرو فوقاش غيطلقو هاذ (les agences de bassins) يطلقو المسائل ديالهم، بالتالي كايين إشكال في الإدارة، السيد الوزير.

كنتمنى أنه بعد الإصلاح يكون داخلي باش يمكن لكم تديرو إصلاح خارجي لأنه إشكال كبير جدا أنه تيبقى يدور داكشي في الدواليب ديال الوزارة ولا مجيب.

كنتمنى أن هاذ المشاريع يتنزلو وتوقف عليهم شخصيا، السيد الوزير، أنا نتطلب منك شخصيا توقف عليهم لأنه راه ما بقيناش تنفهمو شكون اللي تيعخدم في ذيك الوزارة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للمستشارة لبنى علوي.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة لبنى علوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كاتحاد وطني للشغل بالمغرب نستحضر باعتزاز مضامين خطاب جلالة الملك، حفظه الله، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية والتي تطرق فيه جلالته إلى موضوع الماء.

ونذكر بتقرير المجموعة الموضوعاتية الخاصة بتقييم الإستراتيجية الوطنية للماء التي أحدثها مجلسنا الموقر نهاية الولاية المنصرمة والتي خلصت إلى مجموعة من التوصيات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار.

كما نشير إلى أنه سبق لنا بمعية مجموعتين برلمائيتين أن تقدمنا بعد الخطاب الملكي السامي بطلب عقد لجنة داخلية من أجل مناقشة إشكالية تدبير الموارد المائية دون أن نتلقى أي رد مما يعكس مع الأسف استمرار الحكومة في التعامل مع هذا المجلس بمقاربة إقصائية عكس مجلس النواب وهو ما ندعو إلى تجاوزه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خليل البرنشي:

شكرا السيد الوزير.

إن تزايد الطلب على الماء والانعكاسات السلبية للتغيرات المناخية وعدم تناسب الموارد مع الحاجيات من المياه المتزايدة بسبب النمو الديمغرافي المستمر والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى تلبية الحاجيات والمشاريع الكبرى التي تعرفها بلادنا، نريد من التحديات الكبرى المرتبطة أساسا بندرة الموارد المائية واستفحال الظواهر المناخية القصوى، خاصة الجفاف.

في هذا الصدد، جاء الخطاب الملكي السامي خلال افتتاح البرلمان واضحا وصریحا، حيث أكد جلالتة أن الحالة الراهنة للموارد المائية تسائلنا جميعا حكومة ومؤسسات ومواطنين وتقتضي منا التحلي بالصراحة والمسؤولية في التعامل معها ومعالجة نقط الضعف التي تعاني منها.

السيد الوزير المحترم،

نثمن بهذه المناسبة الجهود التي تقوم بها الحكومة في مجال تنزيل البرامج الوطنية للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي للفترة ما بين 2020-2027 والتي أطلقها جلالة الملك محمد السادس نصره الله في يناير 2020.

وفي هذا الصدد، نسجل بإيجابية برمجة سد تارغة بإقليم جرسيف ونطالب بالمناسبة بالتسريع في إنشاء هذا السد الذي تنتظره الساكنة بشغف كبير، لأنه سيساهم في توفير مياه الشرب والسقي وتطعيم الفرشة المائية بالمنطقة.

نطالب أيضا بإيجاد حلول عملية لمشكل الماء الشروب بإقليم جرسيف، فرغم الجهود الجبارة التي يبذلها السيد عامل الإقليم، إلا أن مشكل الماء يعتبر من أكثر المشاكل التي تؤرق الساكنة بالإقليم، سواء في الوسط الحضري أو القروي.

من جانب آخر، نؤكد على الأهمية القصوى للتوجه نحو الموارد المائية غير التقليدية والحكومة على علم تام أن هذا الأمر أصبح حلا من الحلول الناجعة للاستجابة للطلبات المتزايدة على الماء، ويمثل إجابة صريحة لمشاكل الندرة والمساهمة بطريقة فعالة في مجال الأمن المائي والأمن الغذائي، ويضمن مجابهة عدة من التحديات التي ستواجهها الأجيال القادمة.

وبالموازاة مع ذلك، السيد الوزير المحترم، الرفع من نسبة معالجة

المياه العادمة وإعادة استعمالها والاستثمار في مجال البحث العلمي والانفتاح على التجارب الدولية الرائدة في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي استطاعت تطوير سلالات من الزراعات المسقية بماء البحر.

فيما يخص، السيد الوزير، واحد النقطة الله يكثر خيرك، فيما يخص هاذوك الناس اللي كيخدمو اللافاجات، خلطتو عليهم وسديتو عليهم، السيد الوزير، راه كاين واحد القوت يومي ديال المواطنين تما، الله يكثر خيرك، خصكم تشوفولهم شي حل باش ذوك الموظفين اللي خدامين تما ولا ذوك الناس اللي تما باش نحاولو ندبرو لهم شي حل.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد خلمين الكرش:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إن الأزمة المائية التي تعرفها بلادنا ليست بالأمر الطارئ، بل هي وليدة اختيارات سياسية واقتصادية أهملت البعد الاستراتيجي لتحقيق الأمن المائي وراكمت إخفاقات في تفعيل المقتضيات القانونية المؤطرة لتدبير الموارد المائية، وخاصة القانون 95.10 المتعلق بالماء.

السيد الوزير،

إذ كانت الحكومة لم تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه الأزمة الخطيرة باتخاذها مجموعة من المبادرات، فإن مجهوداتها ستظل غير مكتملة ما لم تركز على إستراتيجية واضحة المعالم وعلى أجراً قائمة على الالتئاقية، لأن حوكمة هذا القطاع الحيوي يتعدى مسؤولية القطاع الواحد، وفي هذا الصدد نقترح ما يلي:

- إرساء حكامه جيدة لتدبير القطاع، قائمة على مبادئ الفعالية والشفافية والنجاعة في الأداء وربط المسؤولية بالمحاسبة، والعناية بالعنصر البشري الذي يعد فاعلا أساسيا لنجاح أي إستراتيجية تنموية؛

- عقلنة السقي وتفاذي الزراعات التي تستنزف الفرشة المائية والمياه السطحية، لأن رفع الدعم هو إجراء غير كافي؛

- الحد من استعمال المياه الصالحة للشرب في الأنشطة الصناعية؛

- تعميم إقامة محطات تحلية المياه بسائر المدن الساحلية، لما أثبتته هذه المحطات من نجاعة، ونخص بالذكر مثال أكادير، لكن هناك مثال سيء أيضا هي محطة تحلية المياه بالعيون التي رغم الميزانيات التي تم

للسياسة القطاعية في مجال تدبير الموارد المائية لمواجهة العجز المسجل في المخزون المائي، من خلال مجموعة من البرامج الاستيعابية والتكاملية، بما فيها بناء المنشآت المائية، وذلك وفقا للتعليمات الملكية السامية، مستحضرين بهذه المناسبة نص الخطاب الملكي السامي في افتتاح الدورة الخريفية الحالية، الذي نبه فيه جلالته إلى أزمة الماء.

السيد الوزير المحترم،

إذ نثمن العرض المائي يمر حتما عبر استثمارات في مجال السدود لضمان الأمن المائي، وتعميم الولوج والتوازن للماء الشروب وتعزيز التنمية المحلية بثمين موارد المياه المحلية، كما هو الوضع بالنسبة لعدد من الأقاليم كجهة طنجة- تطوان- الحسيمة، وعلى سبيل المثال إقليم وزان مثلا، بالرغم من وجوده بين سدين، سد الوحدة وسد واد المخازن، فإن جل جماعات ودواوير إقليم وزان تعاني من نقص حاد في هذه المادة الحيوية، وهو ما يطرح أكثر من سؤال حول مأل العديد من المشاريع بالإقليم.

ومنها على وجه الخصوص ربط دواوير جماعة سيدي رضوان بالماء الصالح للشرب، حيث شهدت هذه العملية تعثرا وبطئا في الأشغال.

لذلك نلتمس منكم، السيد الوزير، إعطاء توجيهاتكم للمصالح المعنية قصد التعجيل بإتمام هذا المشروع، الذي عمر طويلا والذين تنتظره الساكنة.

وشكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل في الوقت المتبقى.

المستشار السيد بوشعيب علوش:

السيد الوزير،

إن سياسة الماء ببلادنا تتطلب التنسيق والالتقائية وتفعيل باقي الأجهزة المعنية كالمجلس الأعلى للماء والمناخ.

إننا نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل لمواجهة الإكراهات الحالية والمستقبلية، كما جاء في تدخلكم، على اتخاذ حزمة من الإجراءات:

- الرفع من وثيرة إنجاز محطات تحلية مياه البحر ومحطات معالجة المياه العادمة، مع ضبط آجال إنجاز المشاريع التي تم إطلاقها؛

- فرض مساطر تسمح بحصاد مياه الأمطار في المجال الحضري، من أجل تخزينها واستغلالها، ولما لا سنها في إطار شروط تراخيص التجهيز والبناء؛

- استكمال وسائل التكنولوجيا الحديثة في مجال اقتصاد الماء وإعادة استخدام المياه العادمة وترشيد استغلال المياه الجوفية

ضخها في هذه المحطة إلى حدود الساعة لم تلب مطلب ساكنة العيون في التزويد بشكل يومي لها من المادة الحيوية، من الماء الصالح للشرب؛

- تشجيع البحث العلمي في مجالات المناخ والتغيرات المناخية وتدبير الماء وربط ذلك بالإستراتيجية، لأن احنا دورية الجفاف ماشي اليوم، هي من الثمانينات، الحكومة الآن مطالبة بوضع إجراءات إستراتيجية للحد، ماشي حتى يوقع الجفاف ونبدأ ونقلبوا على الحلول ولا كيفاش نواجهو؛

- وضع مخطط وطني لتدبير الماء والمحافظة عليه والوقاية من تأثير الظواهر المناخية وذلك وفق مقاربة تشاركية، الوزارة وحدها ما يمكنش تخدم خصها تفتح استشارات مع كل الهيئات السياسية والنقابية والجمعية في هذا الإطار؛

- تكثيف حملات التوعية والتثقيف لتشمل جميع شرائح المجتمع المغربي حول المياه وتغير المناخ وندرة الماء وإدماجها أيضا في المقررات الدراسية، ماشي حتى تتوقع الأزمة ونبدأ نديرو وصلات إقليمية ولا نديرو أغاني، الأغاني لن تحل المشاكل، بل يجب خلق ثقافة لدى المجتمع المغربي هي التي تحل المشاكل.

السيد الوزير،

إن السياسة المائية التي نهجتها الوزارة منذ عقود أصبحت متجاوزة، وحتى لا نقف عند الاختلالات التي شابتها فإننا نرى أن أي سياسة لم تجعل من العنصر البشري في قلب اهتماماتها وعدم إشراك كل الفاعلين فلن يكون مصيرها إلا الفشل، إن وضع أي إستراتيجية للسياسات المائية سيتحمل مسؤوليته بالضرورة الموارد البشرية بالقطاع المائي، والتي رغم تفانها في أداء واجبها دون أي تحفيز ينسب لهاذ..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد محمد حلبي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

شكرا على جوابكم الذي كان شافيا وكافيا وصادقا، لدينا كامل الثقة في كفاءتكم وقدرتكم على تدبير هذا القطاع الحيوي المهم، وتنفيذ مختلف البرامج بما يسهم في تعزيز وتتميم وتطوير العرض المائي ببلادنا.

أود، السيد الوزير، أن أسجل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية بمجلس المستشارين بإيجابية الإستراتيجيات الجديدة

الماء كيضيع في التسربات، لأن القنوات ما عرفاتش واحد الإصلاح لمدة سنوات، إذن شكون اللي كيتحمل هاذ المسؤولية؟

المؤشرات ديال الجفاف بانن في بلادنا هاذي 10 سنوات، كانوا الوزراء لا يهتمون بالماء، يهتمون بالأمر الأخرى، اليوم أنا أنادي الجميع، جميع الإخوان وجميع الفرق سواء أغلبية أو معارضة، ما خصناش تكون مزايدة فهاذ المشكل هذا، اليوم خصنا نكونو صريحين، خصنا نكونو كذلك نعطيو يد المساعدة للسيد الوزير كل واحد من المنصب ديالو، كل واحد من المهنة اللي كيمارس، لأن المشكل ديال الماء الإخوان، هو أي واحد فينا أو أي مغربي فاق في الصباح وحل الروبيني وما لقاش عاد غادي يعرف هو المشكل فين كاين.

إذن اليوم، السيد الوزير، احنا كتنطلبو بأنه تعطى الأولوية لهذا القطاع، تعطى الدعم الكافي لهذا القطاع، احنا السؤال ديالنا في فريق التجمع الوطني للأحرار كان واضح، البديل اليوم ما كاينش شي بديل آخر، ربما من غير إذا كان، هو المحطة ديال تحلية المياه، اليوم خصنا نكونو احنا سعداء، لأن في الحكومة وكما تكلمتو على الحكومة السابقة اللي كان فيها حزب التجمع الوطني للأحرار يسير قطاع الفلاحة فأصر على أساس أنه تكون المحطة ديال التحلية ديال الماء في مدينة أكادير، لولا هذه المحطة لمدينة أكادير اليوم منطقة قاحلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

السيد الوزير المحترم،

باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين ننوه ونثمن بما قامت به الحكومة وتتفاعل إيجابا مع جوابكم السيد الوزير المحترم، خاصة بعد مرور سنة من تدبيركم لقطاع يعتبر استراتيجيا بالنسبة للمغاربة ويحظى بالأولوية في رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي شخص حقيقة الوضعية المائية ببلادنا في خطابه السامي الأخير والذي جاء فيه بأن: "المغرب أصبح يعيش في وضعية إجهاد مائي هيكلي، ولا يمكن حل جميع المشاكل بمجرد بناء التجهيزات المائية المبرمجة، رغم ضرورتها وأهميتها البالغة". انتهى خطاب صاحب الجلالة.

حيث حث صاحب الجلالة نصره الله الحكومة والمؤسسات والمواطنين إلى أخذ إشكالية الماء في كل أبعادها بالجدية اللازمة، السيد الوزير المحترم، إن إشكال الإجهاد المائي أصبح بنيويا، كما قلت، حيث

والحفاظ على الفرشة المائية:

- تحويل الفائض المائي ببعض الأحواض إلى المناطق التي تعاني من الخصاص، تحقيقا للتضامن والعدالة المائية بين الجهات؛

- الرفع من حجم الشطر الأول الاجتماعي لتلبية حاجيات المواطن المغربي البسيط من الماء؛

- فرض إجبارية السقي الموضوعي أو التنقيط في القطاع الفلاحي؛

- وأخيرا، وضع إستراتيجية تواصلية تؤسس لثقافة جديدة للتعامل مع الماء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

السي كمال صبري.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أولا نشكركم على التقييم الصريح ديال هذه الوضعية المؤلمة اللي كتعيشها بلادنا، ولأزم أننا نذكرو بأنه التوجهات السامية ديال صاحب الجلالة الأخيرة أن اليوم تدبير الماء هو مسؤولية الجميع.

اليوم كلنا كنعرفو، السيد الوزير، بأن فعلا هذا واحد المشكل اللي كتعيشو بلادنا لمدة سنوات، ما يمكنش لنا اليوم نحملو المسؤولية لهذا الوزير الحالي أو الحكومة الحالية، وهذا ماشي من أجل المجاملة، ولكن هذا واقع، هذا مسؤولية كتحملها الحكومات السابقة.

أنا ما قاطعتكش السيد المستشار، السيد المستشار لا تقاطعني من فضلك.

إذن هذا واقع أنا تنقول بأنه اليوم داخل هذه القبة هناك واحد المجموعة من الكفاءات المهنية اللي كتنشغل فواحد المجموعة ديال القطاعات اللي عندها علاقة مع الماء وعندها علاقة مع تدبير الماء.

كان من المفروض أولا ما نحملو المسؤولية نعطيو بعض الحلول، ونساعدو الحكومة، لأن اليوم كما قلت مسؤولية الجميع، اليوم غير التدبير ديال الماء، التدبير ديال الماء اليوم خصنا نعطيو الإمكانيات الكافية لهذه الوزارة، لأن ما كنعشوفوه اليوم في التلفزة من الناحية ديال التوعية ربما قليل جدا، خصنا نعطيو إمكانيات أكثر.

ثانيا، المشكل الثاني هو إصلاح القنوات ديال السقي، اليوم اللي كنعرفو كاين، وهاذ الشيء اللي خصهم يعرفوه المغاربة، أن 40% من

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بدوري تنضيف الصوت ديالي للصوت ديال الزميل ديالي فيما يخص الأزمة ديال الماء، لأن هذه أزمة اللي كانت هيكلية وتراكم.

وتنقول لكم، السيد الوزير، الله يكون لكم في العوان، لأن هذا إرث اللي ورثوه ومن 2009 كانت الإستراتيجية واجدة، ولكن التنزيل ديالها جيتو باش تنزلوه، كنهنكم على هاذ التنزيل ديالو والتنزيل ديال التوجهات الملكية في هاذ الباب هذا.

السيد الوزير،

عرفت بلادنا في الآونة الأخيرة أزمة مائية مرتبطة بندرة الموارد المائية بسبب قلة التساقطات المطرية وسوء الاستغلال وعدم تنوع مصادر الماء والاعتماد فقط على المصادر التقليدية، وأمام حدة هذا الوضع المقلق باشرت الحكومة باتخاذ مجموعة من الإجراءات للتخفيف من حدة هاته الأزمة بالوسطين الحضري والقروي.

إلا أنه بالرغم من ذلك فلازال المواطن يشتكي من الانقطاع المتكرر للماء بمجموعة من المدن، نموذجا مدينة خنيفرة التي تعرف انقطاعا متكررا لمياه الشرب، ناهيك عن نقص جودتها بفعل ارتفاع نسبة الملوحة، وهو ما تعيشه أيضا مجموعة من الجماعات القروية بإقليم خنيفرة كجماعة القباب التي عرفت مؤخرا مشروع تأهيل شبكة توزيع المهترئة بغية إيجاد حل نسبي لمعضلة النقص الحاصل في الماء للشروب جراء قلة التساقطات المطرية والثلجية ونضوب الآبار والعيون، إلا أن في حاجة لمجهود أكبر لمعالجة إشكالية ندرة وانقطاع مياه الشرب وتلبية الحاجيات الضرورية للسكان، وذلك عبر إنجاز مشاريع في قطاع الماء الصالح للشرب والرفع من نسبة الولوج إليه.

السيد الوزير،

إن مشكلة انقطاع الماء للشروب يكاد يصبح عاما على مجموعة من المناطق الجبلية والقروية بمختلف أقاليم المملكة، وعلى وجه الخصوص إقليم خنيفرة، هذا الإقليم الذي يوفر حوالي 40% من احتياطي الماء للمغرب.

إلا أن جل الجماعات تعرف إشكالات كبيرة مرتبطة بندرة المياه كجماعة اوامانة، آيت إسحاق، البرج، آيت سعدي، وتستدعي تدخلا عاجلا لحل هذه المعضلة.

كما أن هاته المعضلة تؤرق بال الساكنة ساكنة العديد من الدواوير والمناطق الجبلية والتي تشجع على الاستقرار بها، بل وتجعل العديد منهم يقطعون مسافات طويلة يوميا للحصول على مياه الشرب، إضافة إلى تضرر أنشطتهم الفلاحية نتيجة ندرة مياه السقي وقلة التساقطات المطرية.

أصبحنا نسجل في السنوات الأخيرة ارتفاع مؤشرات أزمة المياه في ظل الجفاف والتغيرات المناخية التي أبانت على هشاشة بعض الأنظمة المائية، مما يثير العديد من الملاحظات من قبيل:

- أولا، مشكل عدم تنوع مصادر التزويد بالمياه؛

- ثانيا، التأخر في بعض محطات تحلية مياه البحر.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة ككل المغاربة لا نريد أن نعاني بالمغرب من أزمة ندرة الماء، ونثير انتباه الحكومة في هذا الصدد إلى ضرورة:

1- الانفتاح على استعمال الطاقة النووية السلمية والسليمة؛

2- الاستفادة من التجارب الدولية في مجال تحلية المياه باستعمال الطاقة النووية؛

3- مضاعفة الجهود الحكومية من خلال تشجيع الشركات بين القطاع العام والخاص في مجال تحلية المياه؛

4- التسريع بتعديل القوانين لتكون مساعدة على الاستثمار والتنافسية وتوطين التكنولوجيا، وخاصة في علاقة الاستعمالات السلمية للطاقة النووية.

صحيح، أن تحلية المياه تحتاج إلى كميات هائلة من الطاقة الحرارية أو الكهربائية، إلا أنه يمكن خفض هذه التكلفة المرتفعة على المدى المتوسط والطويل عبر استخدام التكنولوجيا النووية كحل استراتيجي يتكامل مع مصادر الطاقات المتجددة.

وهنا ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى الاطلاع والانفتاح على مجموعة من التجارب الدولية الناجحة التي استطاعت توفير الكهرباء وتحلية مياه البحر عن طريق مفاعلات نووية صغيرة أو متوسطة، هذه المفاعلات النووية الصغيرة والمتوسطة (-Small and medium sized reactors) تتميز بقدرة كهربائية تقل عن 300 ميغاوات كهربائية وتصميماتها تسمح بالبناء النمطي.

في السنوات الأخيرة بدأ اهتمام متجدد بالمفاعلات الصغيرة والمتوسطة الحجم، إذ تقدم فرص بناء وتسليم أسرع.

فلضيق الوقت، بخلاصة، إذا أردنا، السيد الرئيس، اسمحولي.. إذا أردنا يعني الأمن المائي والأمن الغذائي والأمن الطاقوي فما علينا إلا بالطاقة النووية لتكملة الطاقات المتجددة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا مولاي المصطفى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلوا السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فتحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

تفاعلا مع جوابكم السيد الوزير، مهمنا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إبداء الملاحظات التالية:

- أولا، نعتز بالرؤية الملكية المتبصرة للمسألة المائية في بلادنا، ونعتبر أن التوجهات الملكية السامية المعبر عنها في خطاب افتتاح هذه السنة التشريعية، يجب أن تشكل خارطة طريق عمل جميع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المعنية؛

- ثانيا، نجدد التأكيد على أهمية إعداد وتنفيذ السياسات العمومية ذات الصلة بالمسألة المائية، غير أننا نعتبر أن الأهم هو أن نطور من المقاربة التحسيسية والتواصلية حول معضلة الماء.

إن استمرار السلوك الاستهلاكي الحالي للماء الذي يتسم بالتبذير بشكل كبير لهذه المادة الحيوية، يهدد بإفشال كل المخططات والاستراتيجيات؛

- ثالثا، نحن مع كل الإجراءات والتدابير التي شرعت السلطات العمومية في اتخاذها لوقف استنزاف الثروة المائية الوطنية، ولكننا نريد أن نثير الانتباه إلى وجوب العناية بأوضاع العمال والعاملات في بعض الضيعات الفلاحية، الذين قد يتضررون من تلك القرارات.

ونود أن نتوقف في هذا الإطار، عند نموذج بعض الضيعات الفلاحية في إقليم طاطا، الذين تم قطع مورد رزقهم في ظل هذه الظرفية الاقتصادية والاجتماعية الصعبة في إقليم يعاني أصلا من خصائص اجتماعي بنيوي.

- رابعا، من الواجب التأكيد على أهمية اعتبار الموارد البشرية من الدعامات الثلاث، الاستراتيجية الجديدة التي وضعتها وزارتك، كما أننا سعداء بأن نقرأ في وثائقكم أن الانفتاح على الشركاء الاجتماعيين والإنصات الدائم لهم يشكل أحد الأولويات الإستراتيجية في عمل الوزارة؛

- خامسا، نعتبر أن من المهم مراعاة العدالة المجالية فيما يتعلق بالبرامج والمشاريع التي سوف يتم تنفيذها في قطاع الماء، وذلك لأن هناك العديد من الأقاليم التي تعاني من الخصائص في العديد من المجالات بفعل غياب العدالة في توزيع الاستثمارات العمومية.

لذلك، فإنه من الضروري أن يجسد هذا القطاع قطيعة فيما يتعلق

بالتفاوتات المجالية، سيما أن هناك أقاليم نائية تعاني من الخصائص المهول في هذه المادة الحيوية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

إذن المداخلة الأخيرة في إطار التعقيب لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي عابد.

المستشار السيد عابد بادل:

السيد الوزير المحترم،

يقتضي الوضع الراهن المتسم بندرة المياه تضافر جهود الجميع، حكومة ومجتمعاً، لتحسين استعمال الثروة المائية والحفاظ على مواردنا المائية الحالية، على اعتبار أن مسببات هاته الأزمة يجتمع فيها ما هو طبيعي، يكمن في قلة التساقطات المطرية التي تعتبر موردا مائيا أساسيا، وما هو بشري يتلخص في سوء استغلال المياه المخصصة للسقي والشرب.

وفي ظل هاته الأزمة، وجب التفكير لإعادة النظر في سياستنا المائية، على اعتبار أن هاته المادة تعتبر أساس الحياة وعاملا مهما لضمان الريادة الفلاحية لبلادنا وتأمين حاجياتنا الغذائية من منتوجات فلاحية، ناهيك عن الحفاظ على المردود الاقتصادي للأنشطة الفلاحية التي تشكل مورد عيش قار للعديد من الأسر، وخاصة بالعالم القروي.

سياسة مائية تتوخى تنوع وتعدد مصادر المياه وابتكار أساليب جديدة لتوفير الماء بشكل مستعجل بالجهات الأكثر تضررا كجهة الدار البيضاء- سطات التي تعرف نقصا كبيرا، والتي عرفت في الآونة الأخيرة ندرة في مياه السقي، مما انعكس سلبا على الأنشطة الفلاحية بتلك المناطق التي تشكل مصدر عيش لمجموعة من الأسر، ومحركا أساسيا للأنشطة الفلاحية والاقتصادية ببلادنا، مما يتطلب التسريع من وثيرة إنجاز محطة تحلية مياه البحر بالدار البيضاء لتجاوز هاته الإشكالية.

وبنفس الحدة، تعرف مجموعة من الأقاليم خصائص في المياه بشتى استعمالاتها كإقليم برشيد، حيث أن الكثير من الفلاحين في المناطق القروية التابعة لهذا الإقليم يضطرون لحفر الآبار لأزيد من 100 متر من أجل الحصول على المياه، وهو نفس الأمر الذي تعيشه أقاليم أخرى كإقليم وزان وآسا الزاك وسيدي إفني، وغيرها من الأقاليم المتضررة التي لا تعتمد في مواردها المائية إلا على الفرشة المائية ومياه التساقطات المطرية.

السيد الوزير المحترم،

إن هاته الوضعية المقلقة تستدعي كذلك بذل مجهود مضاعف يهدف إلى ضمان أمن الموارد المائية وحمايتها من كل ما قد يجعلها عرضة للضباغ والتلوث والاستنزاف المفرط، مع العمل على تثمينها ونجاعة استعمالها بالشكل الأمثل والتعامل بحزم مع كل استعمال غير مشروع أو مستنزف للثروة المائية، وخاصة بضواحي المدن التي تؤمن حاجياتها من الموارد المائية الجوفية.

كما ندعو إلى التركيز على الموارد المائية البديلة من قبيل تحلية مياه البحر ودعم وتحفيز الاستثمار في هذا المجال لتأمين حاجيات المواطنين بمياه الشرب، كما يجب دعم مشاريع تصفية المياه العادمة لاستغلالها في سقي المساحات الخضراء بالتجمعات الحضرية بدلا من اعتماد مياه للشرب وتفاديا لضباغ تلك الفضاءات الخضراء التي تشكل متنفسا حقيقيا للسكان بالمجال الحضري، بالإضافة إلى خلق أثقاب مائية جديدة بالوسط القروي لتشكل بديلا للأبار القائمة في حالة جفافها، حتى نعمل بشكل استباقي في حال لا قدر الله تفاقمت هذه الأزمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات، عندكم تقريبا 9 دقائق.

السيد وزير التحيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون،

أولا، بغيت نشكر كل المتدخلين على التدخلات الهامة، وكذلك التساؤلات وكذلك الاقتراحات التي جاؤها.

أنا إذا سمحتوا ضروري نعطي بعض التوضيحات حول العديد من النقاط التي تمت التطرق إليها.

التوضيح الأول متعلق بما هو مرتبط بالتدابير الاستعجالية التي قمنا بها والتي نقوم بها.

أولا، التذكير بأنه منذ شهر نوفمبر وديجنبر الماضي، فتبين بأن كايين واحد التوجه إلى أن هذه السنة كانت غادي تكون سنة ديال جفاف، وبالتالي اخذنا على عاتقنا أننا نشوفو ما هي الأحواض المائية الأكثر تضررا ووضعنا خارطة الطريق في هذا الإطار ووقعت اتفاقيات مع رؤساء الجهات باش انطلقنا في هذا المجال، لا بالنسبة لحوض ملوية ولا بالنسبة لحوض أم الربيع ولا تانسيفت ولا درعة- تافيلالت.

وزيادة على هذا الأمر، هاذ الشئ كلوكلف واحد 2 مليار و400 مليون

درهم، زيادة على درنا كذلك واحد البرنامج ديال السدود الصغرى اللي تكلمت عليه ديال 129 سد، ولكن أكثر من هاذ الشئ كذلك درنا واحد البرنامج خاص للتزويد بالماء الصالح للشرب بالنسبة للعالم القروي.

أنا اللي يمكن لي نقول لكم، وهو بالنسبة مثلا لحوض ملوية فقمنا بالتنقيب على موارد مائية جوفية جديدة اللي مكنت باش التزويد بالماء الصالح للشرب العيون الشرقية لتاوريرت وكريسيف ووجدة وبركان والناظور والدريوش، قمنا كذلك باستعمال محطات الضخ ولاد ستوت ومولاي علي باش أننا وصلنا ماء كذلك لهذه المدن، قمنا بإنجاز قناتين للشرب انطلاقا من سد مشرع حمادي وأعطينا الانطلاقة إلى 11 سد إن شاء الله اللي غادي يتبناو في المناطق الشرقية

وزيادة على غادي نعطي الانطلاقة كذلك باش أنه غادي دارتحلية المياه ما بين الناظور والدريوش من هنا لآخر السنة إن شاء الله، على أساس أنه أنتوما عارفين بأنه كان مفروض أنه في إطار الإستراتيجية ديال 2009، كان مفروض أنه تكون واحد المحطة ديال تحلية المياه في 2018 في السعيدية، ولكن لم يتم القيام بأي شيء في هذا المجال، واحنا الحمد لله غادي ننطلق في هذا الإطار.

كذلك، الشأن بالنسبة لحوض أم الربيع فالانتهاء من إنجاز قناة ربط شبكة مياه شمال الدار البيضاء بشبكة جنوب المدينة، قمنا كذلك بوضع منصة ضخ (les barges flottantes)، اللي مكنت من استغلال الأجزاء السفلية لحقينة سد المسيرة.

قمنا كذلك بالعمل على إطلاق محطة ديال تحلية المياه بالنسبة للدار البيضاء، اللي إن شاء الله، غادي تنطلق السنة المقبلة وغادي يكون ثلاث سنوات من 2026 إن شاء الله تكون جاهزة، 200 مليون متر مكعب للمرحلة الأولى، وغادي توصل إلى 300 مليون متر مكعب فيما بعد، هاذ المحطة كان مفروض تكون جاهزة في 2016 لم تنطلق، ستنطلق مع هاذ الحكومة.

كذلك، بالنسبة لتانسيفت، فاستعملنا بالطبع اللجوء إلى المياه الجوفية من خلال أثقاب جديدة، كذلك زدنا مدينة مراكش بالماء الصالح للشرب من سد مولاي يوسف، كذلك انتهينا من أشغال قناة جلب الماء من سد المسيرة، اللي ما كانش مرتبطة بها، وبالتالي غيمكن الماء يوصل كذلك من تما، زيادة على تأهيل شبكة التوزيع لمدينة مراكش لتلبية الحاجيات انطلاقا من سد المدينة.

وكذلك، بالنسبة لجهة درعة- تافيلالت فدرنا كذلك أثقاب استكشافية واستعملنا سد الحسن الداخل لدعم الماء للشرب لمحور درعة- تافيلالت، وكذلك السدود الصغرى بالنسبة لدرعة- تافيلالت، كايين 33 سد صغير اللي غيتم إنجازها.

إذن، هذا باش نقول بأن تدارت العديد من الأمور، واللي احنا مواصلين فيها بالنسبة لكل الأحواض المائية المتضررة، استدرাকা لكون أن العديد من الأمور اللي كانت مبرمجة في الإستراتيجية من هنا إلى

اعتبرنا بأن أولوية الأولويات وهو الماء الصالح للشرب بالنسبة للمواطنين والمواطنين، ثم للسقي، ثم بالنسبة لتوليد الطاقة الكهربائية، هذا هو المنطق الذي مشينا فيه، أشنودرنا؟ بغيتكم تعرفوه، وهو أنه رغم هاذ الشئ الذي تبتقال راه أعطينا مليار و100 مليون متر مكعب لماء السقي، الذي كان فالماضي كيوصل لجوج مليار دبا السنة الماضية كان 2 مليار والسنة الذي ما قبل 2 مليار و800، وقع تراجع هذا لا نقاش فيه، تضررو الفلاحة لا نقاش فيه، العديد من المناطق السقوية تضررت، هذا صحيح كذلك، ولكن كاي استعمال، وراه قالوها الإخوان، للمياه الجوفية باش أنه يواصلو الإنتاج ديالهم خصوصا بالنسبة للمنطقة ديال برشيد، هذا كذلك واقع الذي كيخصنا ناخذوه بعين الاعتبار.

لكن احنا باش يمكن لنا نحلوه هاذ الإشكاليات جينا بواحد المنظور استراتيجي، هاذ المنظور الاستراتيجي وهو فيه هاذ تحلية المياه الذي تكلمنا عليها واحنا منفتحين بالنسبة للطاقة النووية أننا ندرسوها في هذا الإطار، ولكن باش نشوفو على حسب التكلفة والإنتاج والهدف ديالنا هو ذلك، وفي نفس الوقت حتى هاذ المياه الذي غنديرو غتكون مثلا بالنسبة للداخله غتدار 5000 هكتار بالنسبة للمنطقة السقوية الذي غيستافدومنها الفلاحة في هذا المجال.

إذن واحد النسبة من هاذ تحلية المياه غتمشي للفلاحة، الفكرة الأساسية الذي بغينا نركزو عليها، وهو أنه نضمنو أن هاذ المناطق الذي هي سقوية، أننا نضمنولها الماء الصالح للشرب، الماء باش فالمستقبل.. هذا هو الذي خصنا نركزو عليه، الفكرة هو ما نبقاوش نوسعو، نضمنو على الأقل الديمومة ديال هاذ الإمكانيات المائية ونحافظو على المياه الجوفية لأن هذا هو المستقبل وهو المخزون الاستراتيجي لبلادنا في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

ونشكركم كذلك على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة المبرمجة في هذه الجلسة.

شكرا لكم جميعا.

رفعت الجلسة.

2030 ما تمش القيام بها، وكذلك أخذنا بعين الاعتبار هاذ التطورات المناخية، لأن التطورات المناخية بغينا أولا كرهنا فهي حقيقة وهي وقع تحول، الجفاف دائما كان، ولكن اليوم الجفاف فهو تيزاد أربع سنوات متتالية ديال الجفاف، الذي احنا تنعيشو اليوم، وهاذ الأمر ضروري أننا نأخذوه بعين الاعتبار.

كذلك، بالنسبة للماء الصالح للشرب بالنسبة للعالم القروي، اخذنا كذلك العديد من التدايير، اليوم يمكن لي نقول لكم فهاذ الفترة فهو وصلنا إلى 2 مليون و700 ألف ساكنة من العالم القروي بالماء الصالح للشرب، بفضل الشاحنات الصهرجية الذي اقتنينا منها 700 شاحنة صهرجية زيادة على العديد من الأمور الذي قمنا بها في إطار الأثقاب الاستكشافية باش نوصلو الماء الصالح للشرب بالنسبة للعالم القروي.

ولكن، زيادة على هذا الأمر اقتنينا، إن شاء الله، مع وزارة الداخلية، 26 محطة متنقلة لتحلية مياه البحر، الذي غادي تستافد منها جهة الشرق بركان والناظور، العرائش، المضيق، الفينديق وشفشاون، بالنسبة لطنجة- تطوان- الحسيمة، الدار البيضاء- سطات، برشيد وسيدي بنور والجديدة، الذي تكلمتو على برشيد، بالنسبة للقنيطرة كذلك، بالنسبة لأسفي، الصويرة، أكادير وتزنيت، وسيدي إفني، طانطان وكلميم، و15 محطة التي متنقلة لإزالة المعادن من المياه الأجاجة، فكيك، تاويرت، أزيلال، الصويرة، قلعة السراغنة، زاكورة، سيدي إفني، أسا الزاك والداخله.

إذن هذا كذلك مجهود باش نضمنو، لأن أنتوما عارفين بأن شحال دالمناطق القروية كايين الماء، كايين الصبيب، ولكن الماء مالح، وبالتالي غادي نحليوه باش يوصل للمواطنين، إذن هذا كذلك راه بديناه، شفتيو في وجدة انطلقت أول محطة ديال هاذ الأمر، والذي غتوصل إلى 115 لتر في الثانية، وهذا غادي يساعد العديد من المواطنين والمواطنين من الاستفادة من الماء الصالح للشرب.

أنا باغي كذلك نتكلم على واحد الأمر الذي هو أساسي، صحيح، باش نكونو كذلك موضوعيين، كايين أزمة، كايين تراجع كبير ديال الواردات المائية، كايين انخفاض كبير ديال السدود، يمكن لي نقول لكم غير سد المسيرة بقات فيه إلا 4%، 100 مليون متر مكعب، هذا واقع، هذا واقع، إذن كيفاش غنتواجهو مع هذا الواقع؟ هذا هو السؤال الحقيقي الذي تيخصنا نطرحوه على أنفسنا، ولذلك الذي أساسي والذي بغيت نركز عليه وهو أنه كان عندنا خيارات، أشنوهو الخيار؟

واش نعطيو الأولوية للماء الصالح للشرب، أو لا للفلاحة، أو لا لتوليد الطاقة؟

الاقتصادية".

وقبل الشروع في تداول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد محمد سالم بنمسعود، أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 02.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية الإقليمية المعدلة الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهادته ودرجاته العلمية وسائر مؤهلاته الأكاديمية في الدول الأفريقية، المعتمدة بأديس أبابا (إثيوبيا) في 12 ديسمبر 2014 والموقعة من طرف المملكة المغربية في 15 نوفمبر 2019؛

2- مشروع قانون رقم 100.21 يوافق بموجبه على الاتفاق-الإطار للتعاون في مجال اللوجيستيك بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية التشاد، الموقع بالرباط في 10 ديسمبر 2021.

3- مشروع قانون رقم 101.21 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن النقل الدولي عبر الطرق للمسافرين والبضائع والعبور بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية التشاد، الموقع بالرباط في 10 ديسمبر 2021؛

4- مشروع قانون رقم 18.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة إسرائيل، الموقع بالرباط في 21 فبراير 2022؛

5- مشروع قانون رقم 24.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية الأفريقية المشتركة عن إنشاء برنامج أفريقي لتعاون فني، المعتمدة بكامبالا (أوغندا) في فاتح أغسطس 1975؛

6- مشروع قانون رقم 25.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الفلبين، الموقع بالرباط في 17 مارس 2022؛

7- مشروع قانون رقم 26.22 يوافق بموجبه على اتفاقية لاهاي المتعلقة باستيفاء النفقة بالخارج لفائدة الأطفال وباقي أفراد الأسرة، المعتمدة بلاهاي في 23 نوفمبر 2007؛

8- مشروع قانون رقم 31.22 يوافق بموجبه على الاتفاقية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية القمر المتحدة لتفادي

محضر الجلسة رقم 068

التاريخ: الثلاثاء 4 جمادى الأولى 1444 هـ (29 نوفمبر 2022م).

الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان واثنتان وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثامنة بعد الزوال.

جدول الأعمال: الجلسة الشهرية الخاصة بتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة حول موضوع: "الحوار الاجتماعي: تكريس لمفهوم العدالة الاجتماعية وآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية".

السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

وفي البداية، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمين، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، تنفيذًا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، بإقامة صلاة الاستسقاء في مختلف ربوع المملكة، ندعو الله باسم كافة السيدات والسادة الحضور اليوم، ندعو الله القدير أن يسقينا الغيث النافع، متضرعين له جل وعلا أن يستجيب الدعاء وأن يحقق الرخاء وأن يرحم البلاد والعباد بأقطار الخير، إنه سميع قدير وبالاستجابة جدير.

كما لا يفوتني في بداية هذه الجلسة، أن أتقدم أصالة عن نفسي ونيابة عن كافة أعضاء مجلس المستشارين، بأحر التهاني وأجمل التبريكات لأعضاء المنتخب الوطني المغربي لكرة القدم، لاعبين وأطر وأطقم إدارية وطبية، على الفوز الكبير والمشوار المتميز الذي يبصم عليه أسود الأطلس في مجريات كأس العالم، متمنين لهم المزيد من التألق والتأهل إلى الأدوار القادمة وتحقيق المزيد من النصر، وهذا أيضا هو ثمرة مجهود كبير تُشكر عليه الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، وعلى رأسها السيد الرئيس، السيد فوزي لقجع.

السيد الرئيس،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 283 و284 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم، حول موضوع "الحوار الاجتماعي: تكريس لمفهوم العدالة الاجتماعية وآلية لتحقيق التنمية

الإزدواج الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين، الموقع بالداخلة في 31 مارس 2022؛

9- مشروع قانون رقم 32.22 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية القمر المتحدة بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالداخلة في 31 مارس 2022؛

10- مشروع قانون رقم 74.21 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة إسرائيل، الموقع بالرباط في 11 أغسطس 2021؛

11- مشروع قانون رقم 75.21 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن إنشاء المنظمة الدولية للمساعدات الملاحية البحرية، المعتمدة بباريس في 27 يناير 2021 والموقعة من طرف المملكة المغربية في 13 يوليو 2021؛

12- مشروع قانون رقم 78.21 يوافق بموجبه على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن التلاعب بالمسابقات الرياضية، المعتمدة بماكولين (سويسرا) في 18 سبتمبر 2014 والموقعة من طرف المملكة المغربية بستراسبورغ في 20 سبتمبر 2021؛

13- مشروع قانون رقم 88.21 يوافق بموجبه على الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي للشباب بشأن إحداث مقر الاتحاد الإفريقي للشباب بالمغرب، الموقع بالرباط في 11 نوفمبر 2021؛

14- مشروع قانون رقم 26.21 يقضي بتتيمم القانون رقم 36.09 المتعلق بحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدميرها؛

15- مشروع قانون رقم 19.22 بتغيير القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة المرشد السياحي؛

16- مشروع قانون رقم 84.21 يتعلق بتربية الأحياء المائية البحرية (في إطار قراءة ثانية، بعد تعديل المادة 55 منه).

وأودع السادة أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية، مقترح قانون تنظيمي يرمي إلى تغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة من 22 نونبر 2022 إلى تاريخه، فهي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 22 سؤالاً؛

- الأسئلة الكتابية: 23 سؤالاً؛

- الأجوبة الكتابية: 25 جواباً.

وفي الأخير، نخب المجلس الموقر بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على "مشروع قانون - إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق

الاستثمار".

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين.

ونشر الآن في مناقشة محور هذه الجلسة وموضوعه "الحوار الاجتماعي: تكريس لمفهوم العدالة الاجتماعية وآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية".

وأعطي الكلمة مباشرة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على أسئلة السيدات والسادة المستشارين والتي توصلتم بها، السيد رئيس الحكومة، كتابة في وقت سابق وعددها 12 سؤالاً.

فلتفضلوا السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد عزيز أخنوش رئيس الحكومة:

شكرا السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أكون بينكم اليوم في هذه الجلسة الدستورية الشهرية المخصصة لإغناء العمل البرلماني والأجوبة عن أسئلة السيدات والسادة أعضاء مجلس المستشارين حول موضوع "الحوار الاجتماعي: تكريس لمفهوم العدالة الاجتماعية وآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية".

وهو الموضوع الذي يعكس بلا شك حرصنا الجماعي، حكومة وبرلمانا، على السير قدما في بناء الأرضية المثلى للاستقرار والتماسك الاجتماعي الحقيقي، حيث ينعم الجميع بشروط الكرامة.

ويجب التأكيد على أن الحكومة قد راهنت منذ تنصيبها على تحويل الحوار الاجتماعي إلى فضاء لصناعة الحلول في هذا الظرف الاستثنائي، وبلورة الخيارات الاجتماعية التي تساهم في تقليص منسوب التأثيرات السلبية للظرفية وتحسين المناخ الاجتماعي والاقتصادي، بالنظر للمكانة الهامة التي يحتلها الحوار الاجتماعي في تنظيم العلاقات المهنية وتطويرها وإقرار السلم الاجتماعي وتنشيط الحياة الاقتصادية.

كما أن الحوار الاجتماعي يشكل مدخلا رئيسيا لتحقيق معادلة التشغيل والاستثمار من خلال مساهمته في الحفاظ على فرص الشغل وتحسين العلاقات بين أطرافه كأساس جوهري يحكم العلاقة بين الحكومة وباقي شركائها الاجتماعيين والاقتصاديين.

والتغيرات الحاصلة في سوق الشغل في مختلف دول العالم، وما رافقها من توترات وخيمة في علاقات العمل وتفشي نسب البطالة بشكل غير مسبوق، وغيرها من المعضلات الاجتماعية، تعتبر من بين التحديات التي ينبغي مواجهتها عبر اتخاذ إجراءات تعزيز الحوار الاجتماعي وعصرنة

آلياته ومضامينه.

لذلك، فقد كان لزاما علينا أن نتعاطى مع مختلف التحديات الراهنة كفرصة مواتية لإعادة تحديث مكانة البعدين الاجتماعي والاقتصادي ضمن خطاطة السياسات العمومية ببلادنا، كضمان للتوازنات الوطنية ومحرك لدينامية التنمية البشرية عبر ضبط الاقتصاد وحماية الفئات الأكثر تضررا وقيادة الاختيارات الهيكلية.

واسمحوا لي هنا أن أستحضر بأن بلادنا والله الحمد قد قطعت أشواطاً مهمة في سبيل وضع اللبنة الأساسية لترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، وحرصت دوماً على بناء تعاقدات اجتماعية بمرجعيات واضحة، استناداً للدستور المغربي الذي حث في ديباجته على ضرورة إرساء مجتمع متضامن يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية ومقومات العيش الكريم، فضلاً عن التشبث بالإطار المتقدم للديمقراطية التشاركية التي تستعرضه المملكة المغربية كأحد المرتكزات الأساسية لتقوية مؤسسات دولة حديثة، أساسه الحوار المسؤول والمشاركة الفعالة.

وفي هاذ الإطار، شكلت الرؤية الملكية السامية بوصلة لقيادة التوجهات الاستراتيجية للمملكة، لاسيما فيما يتعلق منها بتوفير المناخ السليم لكسب رهان تحديث الاقتصاد والرفع من تنافسيته في مقابل تعبئة الانخراط الاجتماعي في مجهود التنمية والتوزيع العادل لثمارها في إطار الإنصاف الاجتماعي والتضامن الوطني.

ففي رسالة جلالته الموجهة للأشغال المنتدى البرلماني الدولي حول العدالة الاجتماعية في نسخته الثانية المنعقدة بـ 20 فبراير 2017، حدد العاهل المغربي حفظه الله المعالم الكبرى التي يجب أن تؤطر النموذج المغربي للعدالة الاجتماعية، وهي رهانات تستلزم الحرص الجماعي لتفعيلها من أجل رفع تحديات إرساء مجتمع متضامن باعتبارها آليات رئيسية للانتقال إلى نموذج تنموي مستدام ومنصف للجميع.

ومن هنا، تنبع القناعة الراسخة للحكومة نحو إقرار مزيد من التدابير الاجتماعية، كمدخل للتعافي الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، بهدف الاستجابة لانتظارات وتطلعات فئات واسعة من المواطنين وتحسين فعالية وأثر الأداء العمومي.

فالبرنامج الحكومي تضمن حزمة من الإجراءات تروم تثبيت مفهوم العدالة الاجتماعية كمقاربة تجعل المواطن المغربي في قلب السياسات والبرامج ومحورها الأساسي وتسعى إلى معالجة الفقر والهشاشة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتعزيز منسوب الكرامة، وهو ما تعكسه حصيلة السنة الأولى من هذه الولاية التي ترجمت التجاوب الفوري للحكومة مع مختلف التحديات الطارئة وفق منهجية أخذت بعين الاعتبار مبادئ الواقعية في التصور وسرعة الإنجاز وفعالية الأداء.

حضرات السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن التشبث القوي للحكومة بالتزاماتها الواردة في البرنامج الحكومي تعكسه التعبئة الجماعية لكل القطاعات الحكومية، من أجل توفير الشروط الضرورية لإحلال سلم اجتماعي حقيقي عبر هيكلية نموذج حديث للحوار الاجتماعي وفق مقاربة تشاركية مع جميع الشركاء الأساسيين، وضمان حكامته وتكامله الوظيفي، فضلاً عن الحرص على التقائته مع مستلزمات تنزيل ركائز الدولة الاجتماعية، خدمة للمصالح العليا للوطن والمواطنين، وهو الأمر الذي نجحت الحكومة في تحقيقه منذ الأشهر الأولى لولايتها، من خلال وضع تصور جديد وشامل لمأسسة الحوار الاجتماعي كثمرة لعمل توافقي، بفضل الانخراط الإيجابي والمجهودات المقتدرة التي بذلتها كل أطراف هذا الحوار، ممثلة في المركزيات النقابية والمنظمات المهنية للمشغلين.

ولقد كان من اللازم بالنظر لخصوصية الظرفية تجاوز كل الاحتجاجات المتكررة والتشنجات الاجتماعية التي من شأنها عرقلة السير السليم للمرافق الأساسية وتعيق خدمة مصالح المواطنين.

انطلاقاً من هذا الطموح، سعت الحكومة بكل مسؤولية للعمل على تدارك مختلف التحديات التي اتسمت بها تجارب الحوار الاجتماعي السابقة، والمثلة أساساً في عدم قدرتها على الحفاظ على وثيرة منتظمة ومستدامة، ناهيك عن عدم وضوح منهجيتها ومختلف الإشكالات المرتبطة بضعف قدرتها على تنفيذ التعاقدات والاتفاقات.

ولتجاوز هذه النقائص بعيداً عن كل الصراعات التي أهدرت على المغاربة الكثير من الوقت والجهد، عملت الحكومة بشكل مبدئي على إعادة الاعتبار للعمل النقابي وللمؤسسات النقابية، باعتبارها مؤسسات دستورية تناط بها مهمة الترافع والنهوض بمصالح وحقوق الفئات التي تمثلها في احترام القانون والدستور، وهو التوافق الإرادي الذي مكنا من بلورة نموذج مغربي مبتكر للحوار الاجتماعي، تركز محدداته الكبرى على ترسيخ جو الثقة المتبادل ووضوح الرؤية وضمان الاستدامة والانتظام وتوسيع منظومه ليشمل قضايا قطاعية ومجالية مستجدة، فضلاً عن التأسيس لجيل جديد من التشاور يكون قادراً على استرجاع ثقة المواطنين في المؤسسات ويشكل بوصلة لتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية.

ولعل النجاح في التوقيع المشترك على ميثاق وطني للحوار الاجتماعي منذ 30 أبريل الماضي، وهو ما تسجله فعلاً متانة العلاقة بين هذه الحكومة وجميع شركائها الاجتماعيين والمهنيين بدون استثناء، بعيداً عن الموسمية والاستغلال السياسي كخيار يعزز الممارسة الديمقراطية لبلادنا، ويعكس نيتنا الصادقة في الخوض في مسار إصلاح عميق وجددي لمختلف الملفات.

وفي هذا السياق، دعوني أؤكد لكم بأن مقتضيات هذا الميثاق شكلت سابقة وطنية، بوضع معالم النموذج المغربي للحوار الاجتماعي،

ودعمعاملات المنزليات.

ثانيا، بخصوص تنزيل الالتزامات المقررة في الحوارات القطاعية: دشت الحكومة أولى جلساتها مع الهيئات النقابية الأكثر تمثيلية في قطاع التربية والتكوين، بالتأسيس لعمل تشاركي ووضع آليات عمل مشتركة، تمكن من إيجاد حلول واقعية لمختلف الملفات العالقة في المنظومة التربوية والرفع من جودة المدرسة العمومية واسترجاع جاذبيتها وولوجيتها.

وقد تمخض عن هاذ الحوار الاجتماعي القطاعي توقيع اتفاق بين الوزارة المعنية والنقابات الخمس الأكثر تمثيلية، تضمن على الخصوص الشروع في رد الاعتبار لمهنة التدريس، عبر خلق نظام أساسي موحد لتحفيز كل العاملين بالمنظومة التربوية.

كما توج الحوار القطاعي بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية وشركائها الاجتماعيين بالتوافق على عدد من النقاط، تركز على رفع الحيف عن فئة الأطباء والصيدال وأطباء الأسنان من خلال تغيير الشبكة الاستدلالية الخاصة بهم لتبدأ بالرقم الاستدلالي 509 بكامل تعويضاته عوض 336، فضلا عن تمكين هيئة الممرضين وتقنيي الصحة من الاستفادة من الترقية في الرتبة والدرجة والرفع من قيمة التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة الأطر الإدارية وتقنيي الصحة، وهو الاتفاق الذي سيكلف ميزانية الدولة ما يزيد عن 2 مليار ديال درهم سنويا.

أما في قطاع التعليم العالي ومن أجل الارتقاء بجودة ومردودية القطاع، تميم مهنة الأستاذ الباحث وضمان ظروف اشتغال ملائمة لفائدته، وكذا استرجاع دور الجامعة المغربية كمشغل للكفاءات، تم إقرار حوار اجتماعي جاد ومثمر بين الحكومة من جهة، والنقابات الوطنية للتعليم العالي، انصب بالأساس على التنزيل التشاركي للإصلاح البنوي للقطاع، ولا سيما من خلال تحفيز الأساتذة الباحثين بنظام أساسي جديد يكرس الاستحقاق والكفاءة والعمل على تحسين وضعيتهم المادية بتعبئة غلاف مالي ما يناهز مليار و900 مليون ديال درهم ابتداء من 2023، بالإضافة إلى تعزيز آليات الحكامة على مستوى مؤسسات التعليم العالي، إلى جانب تفعيل المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في أفق 2030.

ثالثا، للنهوض بالوضعيات المهنية وظروف الشغل وتعزيز الحريات النقابية: تم إقرارمراجعة مجموعة من المقتضيات التشريعية والتنظيمية بهدف تحقيق شروط الانتقائية والملاءمة الضرورية للتحولات ومستجدات سوق الشغل الوطني والدولي.

كما أنني فخور اليوم بالدينامية المتسارعة للأشغال في هذا الشأن، حيث عملنا على التنزيل الفوري والوفاء في التزاماتنا الجولة الأولى من الاتفاق الاجتماعي عبر تنزيل النصوص القانونية والمراسيم التطبيقية، وفقا للجدولة الزمنية المتفق عليها، ابتداء من فاتح سبتمبر الماضي والتي

حيث تم وضع إطار مرجعي يستند إلى مفهوم "السنة الاجتماعية"، كأداة من شأنها تمكين أطراف الحوار من تتبع سير التنفيذ الميداني للاتفاقات المبرمة.

كما تشتمل مقتضياته، التوجه نحو مزيد من الحكامة المؤسسية لتدبير الحوار الاجتماعي، فضلا عن ذلك، وعلى غرار المؤسسات المنصوص عليها في مدونة الشغل، تم تضمين الميثاق آليات ظرفية للمواكبة والتتبع من أجل إغناء ثقافة الحوار الاجتماعي، كقوة اقتراحية تضطلع بمهمة اليقظة الاجتماعية ودعم قدرات مختلف الفاعلين.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

لقد كان من الشجاعة السياسية أن تدشن الحكومة ولايتها بالتوقيع على الاتفاق الاجتماعي التاريخي مع المنظمات المهنية للشغل والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، وهو الاتفاق الذي شكل مناسبة للحسم في ملفات قطاعية كبرى، كالصحة والتعليم، للرفي بوضعية الطبقة الشغيلة، ناهيك عن الرفع من الدخل وتحسين الظروف المهنية للأجراء والموظفين، وذلك بفعل إيماننا العميق بكون تطوير منظومة الحوار الاجتماعي هو جزء لا يتجزأ من الإصلاح الشامل للمجالات ذات الأولوية.

حيث باشرنا منذ الأشهر الأولى سلسلة من اللقاءات مع الهيئات النقابية وباقي الشركاء المعنيين في مواضيع، نعتبرها ذات وقع هام على حياة المغاربة، بهدف تأهيل الرأسمال البشري وتمكينه من مواكبة الإصلاحات العميقة التي تعرفها البلاد، وفيما يلي أهم المستويات التي شملها الحوار:

أولا، فيما يتعلق بتحسين القدرة الشرائية للأجراء: قد تم العمل على تسوية ترقية الموظفين برسم سنة 2020 و2021 المتأخرة بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد، والتي كلفت خزينة الدولة حوالي 8 ديال المليار ديال درهم، فضلا عن الاتفاق بالرفع من الحد الأدنى للأجور بالقطاع العام إلى 3500 ديال درهم، والزيادة في التعويضات العائلية وحذف السالام الدنيا وتوسيع حصيص الترقية، من خلال تعبئة غلاف مالي يناهز 500 مليون ديال درهم.

كما تم التوافق مع ممثلي الشغليين على رفع الحد الأدنى للأجور في قطاعات التجارة والصناعة والفلاحة والمهن الحرة.

ولتمكين المتقاعدين من معاش للشيوخوخة يحترم كرامتهم، تم تخفيض شروط الاستفادة منه من 3240 يوم إلى 1320 يوم فقط وتمكين المؤمن لهم البالغين سن التقاعد من استرجاع الحصة ديال الاشتغال دياهم في حالة عدم الاستيفاء ديال هاذ السقف.

هذا مع الرفع من قيمة المعاشات بالقطاع الخاص بنسبة 5%، في حين تتم مواصلة تيسير ظروف عمل النساء، عبر تخفيض أعباء الشغل

يناهز 2 مليار و400 مليون ديار الدرهم سنويا، وعلى سبيل المثال، سيتمكن هذا الإجراء من تعزيز دخل الأجراء اللي كتراوح الأجرة ديالهم مثلا الصافية من 4500 درهم حتى 9000 بمدخول إضافي سنوي يتراوح بين 900 درهم و2250 درهم.

وفي إطار التنسيق والتشاور المستمر مع الشركاء الاجتماعيين، تعهدت الحكومة بكل مسؤولية بالشروع في تنزيل إصلاح منظومة التقاعد ابتداء من السنة المقبلة إن شاء الله، حيث بادرت إلى عقد اجتماع أول مع النقابات والاتحاد العام لمقاولات المغرب في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر الماضي اللي عقدتو السيدة وزيرة المالية، وذلك في إطار تنفيذ مخرجات الاتفاق الاجتماعي، وغادي تستمر هاذ الاجتماعات في إطار اللجن للوصول إلى حلول، نتمناو على الله نتافقو عليها في غضون ستة أشهر المقبلة لمواجهة أزمة صناديق التقاعد التي تعاني من عجز كبير بشكل أصبح أوي يمكن أن يهدد معاشات المتقاعدين الحاليين والمستقبليين.

إن الإرادة المشتركة للحكومة والنقابات والجمعيات المهنية للمشغلين كتجسد من خلال إطلاق حوار مفتوح وبناء كيستهدف العمل على وضع منظومة التقاعد بين قطبين، عمومي وخاص وفقا للتوصيات المنبثقة عن "اللجنة الوطنية المكلفة بإصلاح أنظمة التقاعد" سنة 2013.

ودائما وفي إطار الحرص ديال الحكومة على معالجة المواضيع الراهنة اللي بقات مؤجلة، اتفقنا مع شركائنا الاقتصاديين والاجتماعيين على إعادة النظر في عدد من تشريعات العمل وذلك من خلال جدول زمنية محددة، فيما الإخراج ديال القانون التنظيمي ديال ممارسة حق الإضراب، وكذلك مراجعة مقتضيات مدونة الشغل، مراجعة التدابير القانونية للانتخابات المهنية، إخراج قانون المنظمات النقابية، كل هذا كل واحد (l'agenda) ديالو و (la date) ديالو اللي تنشوفهم مع النقابات، باش إن شاء الله في هاذ السنوات اللي جاين لهدا نحاولو هاذ المشروع كولو اللي هو اجتماعي يكون متكامل.

حضرات السيدات والسادة،

الرجبة في تحديث الإطار القانوني للعمل بالمغرب إلى جانب الحرص على استدامة الإصلاحات ذات الطابع الاجتماعي وتحسين نجاعتها في ظل الظروف الراهنة، من شأنه خدمة رؤيتنا داخل الحكومة الرامية إلى تسريع الإقلاع الاقتصادي وتلبية المطالب الأساسية للمواطنين، وبلورة خيارات اجتماعية اللي كتتماشى مع أولوياتنا الوطنية.

وضمن هاذ الأفق، فإن الانخراط متواصل في مسلسل مؤسسة الحوار الاجتماعي ببلادنا، من شأنه إعطاء جرعة مضافة لتوفير المناخ الملائم لتطوير الإنتاج وتمكين المقاولات من مواجهة التحديات الاقتصادية.

حيث يحق لنا اليوم الإشادة ببروز جيل جديد من الفاعلين الاقتصاديين، جيل بعقلية تضامنية وبحس وطني عالي، وهو ما يعكسه

تبلغ حصيلتها التشريعية 15 نصا، وبقدر ما ستساهم هذه التحفيزات الجديدة في حل ملفات ظلت عالقة لعقود من الزمن، خاصة في ظل ظرفية عالمية صعبة، فستكون ذات تكلفة إضافية على توازن المالية العمومية، وهو ما يتطلب من أطراف الحوار تضامنا متواصلا ومسؤولا لضمان استدامة هذه الإصلاحات ونجاعتها.

وقد حرصت شخصيا على تنزيل مختلف النقاط الواردة في اتفاق 30 أبريل، وقد تمكنا بالفعل من الوفاء بكل التعهدات في هذا الصدد، مكرسين بذلك مناخ الثقة المتبادل بين جميع الأطراف، لأن بالفعل نريد أن نجعل من هذه التجربة الحكومية محطة للإنجازات.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن المناخ السياسي الراهن ببلادنا والذي يتميز بدينامية تنموية متسارعة بقيادة جلاله الملك نصره الله، ساهم في إرساء وتعزيز مناخ الثقة بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، وهو ما من شأنه أن يبرئ دون شك الأرضية الملائمة لجيل جديد من الحوار المسؤول والتوافقات البناءة بين مختلف الأطراف المعنية، على الرغم من المكتسبات التي تم تحقيقها خلال الجولة الأولى من الحوار الاجتماعي، لازالت هناك تحديات وانتظارات كبيرة تحتاج مزيدا من الصمود والجرأة في باقي الجولات، وعلى رأسها آليات مواكبة مؤسسة الحوار الاجتماعي من خلال وضع تصور مشترك لإرساء "المركز الوطني للحوار الاجتماعي" و"أكاديمية التكوين في مجال الشغل والتشغيل والمناخ الاجتماعي"، باعتبارها آليات مواكبة لمؤسسة الحوار.

لذلك، حرصنا خلال لقاءاتنا السابقة مع شركائنا الاقتصاديين والاجتماعيين على معالجة مجموعة من المواضيع الراهنة الذي ظلت مؤجلة وفق الجدولة الزمنية المبرمجة في اتفاق 30 أبريل، تهم بالخصوص مراجعة نظام الضريبة على الدخل وإصلاح أنظمة التقاعد وإعادة النظر في عدد كبير من تشريعات العمل.

وهنا لا بد من الإشارة أن الحكومة ولأول مرة قامت بالتشاور مع شركاء اجتماعيين واقتصاديين وإشراكهم خلال مرحلة الإعداد للحوار الاجتماعي، كما عقدت اجتماعات معهم قبل تقديم مشروع قانون المالية للاستماع لمطالبهم ومقترحاتهم وتضمينها في قانون المالية، على حسب الاستطاعة، معتمدة في ذلك مقارنة عنوانها الصراحة والوضوح، ووفق رؤية جديدة تجعل من انتظارات الطبقة العاملة وعموم الموظفين في صلب السياسات العمومية والبرامج الحكومية المقبلة وأرضية صلبة للتفاعل الإيجابي مع طموحاتهم.

هكذا، فقد مكن هذا الإشراك والتشاور في الجولة الثانية من الحوار الاجتماعي من إدراج مجموعة من التدابير الجبانية للتخفيف من عبء الضريبة على الدخل على المتقاعدين والأجراء ذوي الدخل الوسط، اللي كتتراوح الأجرور ديالهم الصافية 4500 ديار الدرهم أو لا 30.000 درهم شهريا، وهو ما سيكلف للمحافظة المالية للدولة ما

لا سبيل لنا من مواجهتها إلا بالتعاقد والتعاون والحوار البناء لترسيخ السلم الاجتماعي وبيع رهانات المرحلة بما يكفل العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية كأهم مقومات الدولة الاجتماعية التي أرسى أسسها جلالة الملك حفظه الله.

ولذلك، فرهاننا في هذه الحكومة أن تكون حكومة ذات هوية اجتماعية بامتياز، حكومة الدولة الاجتماعية الذي يربها جلاله الملك محمد السادس حفظه الله، حكومة الإنصات والإشراك والحوار، حكومة الإنصاف الاجتماعي والمجالي، حكومة مساندة ودعم القدرة الشرائية للمواطنين، حكومة تقوية الطبقة الوسطى وكذلك العمل على ضمان الارتقاء الاجتماعي للمواطنين من خلال الإصلاحات الهيكلية التي تعرفها برامج التعليم والصحة، حكومة الإقلاع الاقتصادي، حكومة الدينامية الاستثمارية الجديدة، حكومة توفير مناصب الشغل لضمان الكرامة للمواطنين.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

وننتقل الآن إلى مداخلات الفرق والمجموعات والأعضاء غير المنتسبين تعقيبا على جواب السيد رئيس الحكومة.

والكلمة لأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل التطرق لموضوع هذا الموعد الدستوري الهام، لا تفوتني الفرصة لأهني جلاله الملك محمد السادس نصره الله الرياضي الأول بمناسبة الأداء المتميز للمنتخب الوطني المغربي لكرة القدم بقطر، والتي يواكب شخصيا مسيرة هذا المنتخب الذي أثلج صدور المغاربة بعدما انتصروا أداء ونتيجة على منتخب بلجيكا ثاني منتخب في العالم، على أمل أن تتكرر هذه الملحمة على كندا، والتأهل للدور الثاني إن شاء الله تعالى.

وهي مناسبة نشكر فيها الجامعة الملكية لكرة القدم ورئيسها فوزي لقجع على عمله الاحترافي والقاعدي.

الشكر موصول أيضا للطاقت التقني للمنتخب الوطني واللاعبين البواسل الذين أبدعوا في الميدان ورفعوا راية المغرب عالية بين مختلف الأمم والشعوب.

الانخراط والتجاوب الفوري لأرباب المقاولات خلال الجولة الأولى من الحوار الاجتماعي، عبر موافقتها غير المسبوقة على قائمة المطالب الاجتماعية للأجراء، وبشكل خاص ترحيبها الواسع بالرفع من حد الأجور بنسبة مهمة كتبلغ 10% في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة، و15% بالنسبة لقطاع الفلاحة، مع الرفع من قيمة التعويضات العائلية ومضاعفة جهود التصريح بالأجراء لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي.

وهو ما يدعونا جميعا إلى التفاؤل بمستقبل المقاولات المغربية، كمؤسسة وطنية ذات مسؤولية اجتماعية وكشريك تراهن عليه الحكومة على مساهمته في تنزيل أهداف الدولة الاجتماعية، الأمر الذي سيحفز بلادنا على توفير شروط النجاح الفعلي، الفعل المقاولاتي وتحسين مناخ الأعمال والتسريع في تنزيل مضامين الميثاق الجديد للاستثمار، اللي إن شاء الله اليوم غتكون مناسبة باش يتصوت فهاذ المجلس المحترم، الذي طالما شكل محور الدعوات الملكية السامية، كبوابة لإطلاق طاقات ريادة الأعمال وتشجيع المواطنين المغاربة، ولاسيما الشباب منهم على تولي ودعم المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم وضمان استدامتها ونموها، وهو ما من شأنه أن يمنح للبنية المقاولاتية الوطنية مكانة متميزة خاصة النسيج المقاولاتي الصغير والمتوسط، بفضل الأدوار الطلائعية اللي كتلعبها على مستوى تحريك عجلات الاقتصاد وخلق فرص الشغل وتقليص الفوارق الاجتماعية.

ومما لا شك فيه، أن حل باقي الملفات الموضوعة على طاولة الحوار الاجتماعي، لاسيما التطلع إلى وضع منظومة قانونية، نافعة لكيفية ممارسة يعني حق الإضراب وتجويد الاتفاقية الاجتماعية، غادي يعزز من فرص بناء التوازنات المطلوبة وتكريس السلم الاجتماعي، وهو ما من شأنه كذلك أن يساهم في وضوح الرؤية بالنسبة للمقاولات وتمكينها من مواجهة التحديات واستغلال الفرص الناتجة عن التغييرات في عالم الشغل والتطورات التكنولوجية، فضلا عن تعزيز تقدمها الاجتماعي والاقتصادي وضمان الأدوات الضرورية لتنفيذ أهدافها.

حضرات السيدات والسادة،

في الختام، وعيا بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها بلادنا على غرار باقي دول العالم، واستشعارا بدقة هاذ المرحلة وما تحمله من رهانات، أجدد دعوتي إلى جميع شركائنا، شركائنا الاجتماعيين والاقتصاديين لمواصلة جلسات الحوار الاجتماعي في إطار اللجان، في استحضار تام للمصلحة العليا للوطن مع الاستمرار في التداول بشأن الأولويات الوطنية التي تحظى باهتمام ممثلي الطبقة الشغيلة على مستوى القطاعين العام والخاص، وكذا ممثلي أرباب الشغل.

وأنا على يقين تام بالروح والمرجعية الوطنية الصادقة التي تحكم كل مكونات هاذ الحوار، وهي الروح التي تجعل من المصلحة العليا لبلادنا فوق كل اعتبار، سيما ونحن أمام تحديات (complexe) مركبة،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا بد من التنويه بشجاعتكم في احترام تنفيذ جزء مهم من التزاماتكم المدرجة في البرنامج الحكومي، باعتباره عقدا يربط الحكومة بالمواطن، الشيء الذي يعكس صدقية وجدية حكومة عاهدت ووفت بالرغم من الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة التي واجهتموها بحس وطني مسؤول، جعلتم من الصعاب والعقبات التي اعترضتكم هذه المدة حافزا للنجاح، وهذا هو النجاح الحقيقي الذي يحق لنا أن نفتخر به جميعا كمغاربة.

فمن ثمار نجاحكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، مؤسسة هذا الحوار الاجتماعي وجعله آلية مستمرة ومتطورة مبنيا على مبدأ احترام المؤسسات بإشراك حقيقي للفاعلين الاجتماعيين من أجل بلورة تصور واضح يعمل على تنزيل مختلف الإصلاحات الضرورية التي تحتاجها بلادنا.

كما أسست مفهوم "السنة الاجتماعية" باعتباره مفهوما جديدا تجتمعون فيه كل 6 أشهر مع النقابات، لا بد أن نشكركم على هذا التعاون المتميز.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

لا بد أن نشكركم على برمجة هذا الحوار الاجتماعي في هذا الوقت خاصة، وأنكم خريج الجسم النقابي الأصيل، بعد ما أبنتم خلال هذه الفترة عن تدبير عال ومحكم لهذه المؤسسة الدستورية، حيث كنتم موفقين في برمجة هذا الموضوع الذي يتزامن مع دراسة المجلس لمشروع قانون المالية لسنة 2023، والذي يشكل قاعدة مهمة لتنزيل مخرجات الاتفاق الأخير للحوار الاجتماعي.

مؤكدنا داخل فريقنا بأن هذا المجهود الاستثنائي ما كان ليتحقق لولا وجود إرادة سياسية صلبة وتعاون مختلف المتدخلين، بما فهم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، والنقابات الأكثر تمثيلية، وهي مناسبة نشيد فيها بالدور الهام للمقاولة المغربية المواطنة، والتي عملتم على مواكبتها عبر ضخ 13 مليار لاسترداد الضريبة على القيمة المضافة، من أجل توفير السيولة للمقاولة المغربية ومساعدتها على تجاوز الأزمة الاقتصادية خلال هذه السنة.

فالمقاولة المغربية المواطنة كانت دائما توضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار، باستشعارها لحساسية هذه الظرفية العالمية، كما استشعرتها فيما مضى أثناء تفشي وباء فيروس كورونا، فكما كانت المقاولة المغربية حاضرة بمساهماتها في الصندوق الخاص لمواجهة فيروس كورونا، أثبتت حضورها اليوم بمساهماتها التاريخية عبر التضحيات التي قدمتها من أجل إنجاح الحوار الاجتماعي، بالرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تميز الظرفية الحالية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن التزام الحكومة بتنزيل مضامين الاتفاق الأخير والتسريع باتخاذ التدابير الأولية اللازمة لتنزيلها في القانون المالي، يعكس مدى جديتها في تبني الحوار الاجتماعي، كآلية لتحقيق السلم الاجتماعي، هذا التنزيل المحكم بأجندة زمنية محددة، والذي يهم عدة إجراءات ومخرجات لأولى محطات الحوار الاجتماعي، حيث صادقت الحكومة على ما مجموعه 12 مرسوما، وقفتم عندها بإسهاب كبير في معرض جوابكم، ولا داعي لإعادة ذكرها.

فكل هذه الإجراءات المتفق عليها ستعكس إيجابا على الطبقة الشغيلة وعلى أوضاعها، ولنا كامل الثقة فيكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، أنكم ستسهرون على تعزيز المزيد من المكتسبات مستقبلا لفائدة الطبقة الشغيلة وفق الإمكانيات والظروف المتاحة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

استحضارا منكم لمبدأ التقائية البرامج وإيماننا منكم بأن أي إصلاح لن يتأتى إلا بالاهتمام بالعنصر البشري وتحفيزه والنهوض بأوضاعه المادية والاجتماعية، وضمانا للتنزيل المحكم للورش الملكي الكبير المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية والتزاما بخيار تبني الحوار الاجتماعي، عملتم على إبرام اتفاق مع النقابات الأكثر تمثيلية بقطاع الصحة، من أجل إصلاح وتأهيل حقيقي للمنظومة الصحية الوطنية، باعتبار تحفيز العاملين في القطاع وتحسين ظروف اشتغالهم مدخلا رئيسيا للتنزيل الأمثل لهذا الورش الملكي الكبير، حيث عملت الحكومة على رفع الحيف عن فئة الأطباء، من خلال تغيير الشبكة الاستدلالية للأطباء والصيدالة وأطباء الأسنان، لتبدأ بالرقم الاستدلالي 509 بكامل تعويضاته.

واستفادة هيئة الممرضين وتقنيي الصحة من الترقية في الرتبة والدرجة والرفع من قيمة التعويض عن الأخطار المهنية، لفائدة الأطر الإدارية وتقنيي الصحة، وهذه التدابير في حد ذاتها تعتبر ثورة حقيقية في قطاع الصحة.

وبنفس الروح الإيجابية والجدية التي طبعت عمل الحكومة، تم الاتفاق على رفع أساتذة التعليم العالي بمقدر 3000 درهم لجميع الفئات وتنزل على 3 أشهر ابتداء من فاتح يناير 2023، بعد أن عرفت أجورهم جمودا لما يقارب 25 سنة.

حيث جاء هذا الاتفاق في إطار شمولي بغية تحقيق الجاذبية للمهنة وتنفيذ مخطط الإصلاح الجامعي الذي بات يفرض نفسه لتجاوز المعضلات التي يعرفها التعليم العالي في بلادنا والنهوض بالبحث العلمي على أمل مواكبة هذا القطاع الذي يعرف اليوم احتقاننا غير مسبوق.

ونحن بصدد مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2023، وقفنا عند حجم الالتزام الذي عبرت عنه هذه الحكومة لتنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي، من خلال المقترضات التي تضمنتها من خلال إعانات للدولة موجهة لدعم المقاصة عبر دعم البوطا والسكر والخبز والنقل

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن الحسنائوي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على المصطفى الكريم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة، وأود في البداية أن أقدم بأسى عبارات التهاني إلى مولانا المنصور بالله وإلى كافة الشعب المغربي بمناسبة فوز المنتخب الوطني، ونتمنى لهذ الفريق المزيد من الفوز والتألق.

أغتنتها مناسبة كذلك لأنوه وأشيد بعرضكم القيم السيد رئيس الحكومة المحترم، هاذ العرض القيم والمتكامل، كما نثمن عاليا برمجة هذا الموضوع الذي يساير مجهودات بلادنا لتكريس مفهوم الدولة الاجتماعية.

ونحن في فريقنا نعتبر هذه اللحظة محطة أساسية لتقييم الحصيلة الحكومية والتي تعتبر حصيلة إيجابية مليئة بالنتائج والإنجازات الملموسة، رغم كل الصعوبات والإكراهات الناتجة عن تداعيات جائحة كورونا والحرب الأوكرانية الروسية وشح الأمطار، كلها كانت ولا تزال مصدر ارتفاع أسعار المواد الأساسية والمحروقات.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن حضوركم اليوم لدليل قاطع يبرهن مرة أخرى على التزام الحكومة بالمقتضيات الدستورية ذات الصلة لضمان المساءلة البرلمانية.

ونحن في فريقنا ننطلق في معالجة موضوع الحوار الاجتماعي من استحضار الرؤية الاستباقية والنظرة الثاقبة لجلالة الملك حفظه الله، لأهمية الحوار الاجتماعي، وهي الرؤية المتبصرة التي تضمنها خطاب الذكرى 19 لعيد العرش، حيث قال جلالتة ما يلي:

"ندعو مختلف الفرقاء الاجتماعيين إلى استحضار المصلحة العليا والتخلي بروح المسؤولية والتوافق قصد بلورة ميثاق اجتماعي متوازن ومستدام بما يضمن تنافسية المقاول و يدعم القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة بالقطاعين العام والخاص، وهنا أقول للحكومة بأن الحوار الاجتماعي واجب ولا بد منه، وينبغي اعتماده بشكل غير منقطع وعليها أن نجتمع بالنقابات وتتواصل معها بانتظام، بغض النظر عما يمكن أن يفرضه هذا الحوار من نتائج". انتهى كلام جلالة الملك.

العمومي، أو من خلال دعم السكن لفائدة الأسر المؤهلة، مما سيشكل قطيعة مع آليات الدعم السابقة القائمة على النفقات الضريبية وتوفير الوعاء العقاري، بالإضافة لمراجعة النظام الضريبي المطبق على الأجراء والمتقاعدين برسم الضريبة على الدخل، كل ذلك لتحسين الدخل والحفاظ على القدرة الشرائية للموظفين وللطبقة المتوسطة بشكل عام، لأنكم وبكل بساطة تحسون بالمواطن وتعيشون همومه وانشغالاته ومعاناته مع ارتفاع الأسعار وتسعون جاهدين بمعنية فريقكم الحكومي لاحتواء ذلك.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن أي مشروع إصلاحي محكوم بمعادلة ثلاثية تتعلق بالنهوض بالصحة والتعليم والشغل على مختلف الأصعدة، وهو ما ينسجم تماما مع الحكومة سواء من خلال الخطوط العريضة لبرنامجها الحكومي، أو من خلال التزامها بتبني آلية الحوار الاجتماعي، وتنزيل مخرجات المحطة الأولى من هذا الحوار، والتي تصب في مجملها نحو تعزيز هذا التوجه الإصلاحي.

وإذ نثمن عاليا في فريقنا، السيد الرئيس، من موقعنا داخل فرق الأغلبية مخرجات الحوار الاجتماعي الأخير، نؤكد دعمنا لكم في إبداع حلول أكبر تتماشى مع تطلعات المغاربة للنهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، ولتجاوز الأزمات التي تفرضها المتغيرات التي يعرفها العالم.

ولنا كامل الثقة فيكم، السيد الرئيس، لأنكم تبدعون الحلول ومتأكدون بأنكم ستحققون المزيد من المكتسبات في إطار حوار اجتماعي جاد ومسؤول، أعدتم من خلاله الثقة للفعل النقابي بعد سنوات من الجفاء، تشتت فيها الجسم النقابي وظهرت في مقابل ذلك تنسيقيات لا نعرف هويتها، بحيث تبقى في نظرنا ظاهرة ملغومة يريد البعض الاشتغال في إطارها خارج منطلق المؤسسات، بشكل يحاول تصريف مواقف غريبة عن الجسم النقابي النبيل المبني على الدفاع على المصالح المادية والمعنوية للشغيلة.

لذلك، فإن هذه المؤسسة ستجعلنا نشغل في إطار من المسؤولية المشتركة والعمل على خلق جو يسوده تغليب المصلحة العامة والحس الوطني، مكتسبات لن نتحقق إلا بحكومة مسؤولة ونقابات ومقاولات مواطنة ومواطن منتج يتفاعل بكل ثقة مع مبادراتها الهادفة والبناءة.

ومن هذا المنبر، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقكم في مسيرتكم الناجحة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

اخترتم بناء على ذلك وبقناعة راسخة الحوار الاجتماعي كآلية لبناء توافقات من أجل تدبير ومعالجة مختلف القضايا والتحديات التي تشغل بال المواطنين داخل المجتمع، والتي ساهمت بشكل كبير في تعزيز المكتسبات الرامية إلى إرساء قيم الديمقراطية وتثبيت دعائم دولة الحق والقانون وتكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتعزيز مجالات الحرية الفردية والجماعية، الشيء الذي كان له الأثر الواضح على الاستقرار الاجتماعي وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز تنافسية المقاولة الوطنية، وترسيخ علاقة وطيدة مبنية على الثقة المتبادلة بين مختلف الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، على مستوى تدبير وتبادل المعلومات ومعالجة القضايا والملفات المطروحة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الحكومة تعاقدت مع المواطنين والمواطنات تحت شعار إقرار الدولة الاجتماعية، التي تروم في جوهرها جعل المواطن ضمن الأولويات الكبرى في مسلسل الإصلاح، من خلال ترسيخ مبادئ التضامن والتكافل والتآزر الاجتماعي، وعبر اتخاذ مجموعة من المشاريع والمبادرات، مما يجعل الحوار الاجتماعي أبرز آلية لمعالجة مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تجابهنا.

وبلورة الخيارات الاجتماعية التي تتماشى مع الأولويات الوطنية لتحقيق الرؤية الملكية السامية، وهذا ما تجسد بالفعل من خلال التوقيع على الاتفاق الثلاثي لـ 30 أبريل 2022، والذي يعد الأول من نوعه في سياق شروع المملكة في تنفيذ محاور النموذج التنموي الجديد، الذي أعطى انطلاقته مولانا المنصور بالله، كما قامت الحكومة بتنزيل مضامين هذا الاتفاق من خلال مشروع قانون المالية، والذي احترمت فيه مخارج الحوار الاجتماعي، إن على مستوى منهجية إعداده أو على مستوى الالتزام فيه، وذلك برصد 6.7 مليار درهم موزعة على القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم.

وفي هذا الصدد، إننا ننوه ونثمن عاليا ما قامت به الحكومة وما أنجزته لضمان السلم والازدهار الاجتماعي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد أصبحت الأوراش الكبرى ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي يقودها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بحكمة وتبصر، وتقوم الحكومة بتنزيلها بكل مسؤولية وبسلاسة واضحة، وما يطرحه ذلك من تحديات، تشكل إحدى أهم مرتكزات مشروعنا المجتمعي الحدائي، والتي تروم في عمقها صيانة رصيدنا التاريخي وتعزيز صرح بناء دولة الحق والقانون وتكريس قيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتقوية مناعة وجاذبية اقتصادنا الوطني، تفرض علينا جميعا كأحزاب سياسية وحكومة وشركاء اجتماعيين ومؤسسات دستورية ضرورة الانخراط الإيجابي والفعال

في مواكبة هذه الأوراش، والعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة منها ومراعاة الأجندات الزمنية لتحقيقها.

وفي الأخير، ننوه بما قامت به الحكومة ونثمن ما تنوي إنجازه مستقبلا لترسيخ الدولة الاجتماعية وتعزيز دينامية اقتصادية واعدة عبر دعم وتشجيع الاستثمار المنتج.

وفي الختام، نتمنى لكم السيد رئيس الحكومة المحترم ولكافة أعضاء الحكومة الموقرة كامل التوفيق والنجاح، ونحن في فريقنا على استعداد تام ودائم لإنجاح برنامج الحكومة، لأن نجاحها هو نجاح المملكة المغربية الشريفة وازدهارها واستقرارها الدائم تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره وأطال بقاءه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابه أجمعين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أخواتي، إخواني المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

أولا بادئ ذي بدء، لا بد بأن أحمد الله على معافاتكم وتشريفكم لهذا اللقاء الشهري الذي ألفنا أن نسمع توجهات الحكومة وأن نقف بتوصياتها ونساند عملها.

يسعدني ويشرفني أن أتناول هذه الكلمة للتجاوب مع ما قدمتموه، السيد رئيس الحكومة، ولأقول وجهة نظر الفريق الاستقلالي ومن خلاله حزب الاستقلال في إطار الحوار الاجتماعي كمأسسة وكبوابة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولكني لا بد بأن أنوه كذلك بدوري بالمجهود المبدول من طرف فريقنا الوطني وكذلك الامتياز الذي عرفه المغرب حضوريا في المحافل الدولية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إذا كان تدبير الأزمات وتبديد الصعاب يتم التهيء له في ظروف

السيد رئيس الحكومة، ما دتم عملتم على مأسسته، وهذا يمكن ألا يكون كافيا، ولكن يمكننا أن نتداركه تدريجيا خدمة للوطن وراء جلاله الملك محمد السادس نصره الله، الساهر على أمن واستقرار هذا الوطن، والسلم الاجتماعي أساسه الاستقرار، الاستقرار ثم الاستقرار هو مفتاح التنمية، هاذ الاستقرار الذي لا بد أن ننوه بالمجهودات المبذولة لقواتنا المسلحة الملكية المرابطة على الحدود وجهاز الأمن الذي يسهر على استقرارنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يونس ملال:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي وزملائي المستشارات والمستشارين،

مبدئيا ما يمكننا لنا في مدرسة الحركة الشعبية إلا أننا ندعمو أي إجراء من شأنه تحسين ظروف الطبقة الشغيلة وجميع فئات المجتمع المغربي.

احنا فحزب الحركة الشعبية منذ فجر الاستقلال كنا قلعة لتحصين حقوق وحرية المواطن المغربي، ومبدأنا ورهاننا في ذلك معالجة جميع القضايا والإشكاليات والصراع السياسي داخل مؤسسات دستورية منتخبة.

على أساس هذه المرجعية الثابتة نبني قراءتنا للسياق ونتائج الجولة الأخيرة من الحوار الاجتماعي، والتي نسجل بشأنها مجموعة من الاقتراحات، مجموعة من الملاحظات، الانتقادات وأيضا بعض الاقتراحات والحلول الموضوعية، والتي نجردها في ثلاث محاور أساسية:

أولا، من حيث التركيبة وأطراف الحوار والأفق البديل: نسجل ضرورة التفكير في توسيع قاعدة الحوار الاجتماعي وتجاوز صيغته التقليدية، وذلك استحضارا لتطور بنية المجتمع المغربي وبرز أجيال جديدة من الأنشطة وأشكال التأطير، وهو ما يتطلب مراجعة شاملة لمدونة الشغل والإطار التنظيمي الذي يختزل صفة الأكثر تمثيلية في المعيار الانتخابي، وكذا التعجيل ببلورة تشريع قانوني جديد منظم

عادية وهادئة أي في لحظات الرخاء، أمكن الجزم أن هذه الحكومة لم ينلها الحظ من ذلك، وأنها ومنذ تعيينها وهي تشتغل في سياق مضطرب مطبوع بالأزمات المتتالية وفي محيط دولي وإقليمي محفوف بالمخاطر والغموض وعدم اليقين، ومع ذلك فلم ترضى هذه الحكومة أن تكون مجرد حكومة لتدبير الأزمات كما يحلو للبعض أن يلقيها، ولم تستكن هذه الحكومة إلى الحلول السهلة والبسيطة التي تفرضها الظرفية، بل عملت واجتهدت وأبدعت في تبني رؤية استشرافية للمستقبل بكل ثقة وتضامن وتفاؤل، بتحويل التحديات المطروحة إلى فرص التنمية، وهذا هو إبداع هذه الحكومة.

وإذ كان من وصف دقيق لعمل هذه الحكومة فهو أنها حكومة أبدعت في تحويل التحديات المطروحة إلى فرص متاحة للتنمية وتكون حكومة اجتماعية بامتياز.

وهنا لا بد بأن نشكركم، السيد رئيس الحكومة، على الكتيب أو الكتاب الضخم الذي يميز عمل هذه الحكومة خلال سنة، فهذه سابقة نتمنى أن تقتدي بها كل الحكومات.

إننا في الفريق الاستقلالي نسجل بكل فخر واعتزاز توجه الحكومة إلى تفعيل مؤسسة الحوار الاجتماعي بعد تلكؤ وتعطيل طال هذه المؤسسة التشاورية لولايتين حكوميتين اثنتين، وهذا الأمر الوحيد كافي ليعكس الفعالية المشهود بها للعمل الحكومي على مختلف المؤسسات، ويؤكد بأن هذه الحكومة تحترم تعاقباتها.

ولعل ما تحقق في أقل من سنتين فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي، يؤكد إرادة الحكومة لإرساء أسس علاقة تعاقدية بناءة قائمة على الحوار والتشارك مع كافة الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، وهذا أمر لا ينكره إلا جاحد.

لقد حرصتم بجعل الطبقة العاملة شريكا أساسيا لكم في إرساء السلم الاجتماعي، وعلى التوافق مع الشركاء الاجتماعيين لمأسسته، ولا يسعنا إلا أن نثمن عاليا مجموع الإجراءات والقرارات المتخذة، خصوصا تنفيذ اتفاق 30 أبريل 2022، مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والكونفدرالية المغربية للفلاحة والتنمية القروية، والذي كان من نتائجه تعزيز القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة، بالرغم من ظروف الأزمة سواء تعلق الأمر بالرفع من الحد الأدنى للأجور في القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي، والذي سيتم توحيدهما في أفق سنة 2028 بحول الله، وإدراج تدابير جبائية للتخفيف من عبء الضريبة على الدخل على الأجراء الذين تتراوح أجورهم الصافية ما بين 4500 درهم و30 ألف درهم شهريا، بغلاف مالي يناهز 2 بالمليار درهم سنويا، هذا الحوار الاجتماعي الذي سيكلف خزينة الدولة أيضا ما يناهز 7 بالمليار درهم سنويا.

ولن أتطرق إلى مجموع الحصيلة التي تمت خلال هذا الحوار الاجتماعي، كل ما هناك أن الحوار الاجتماعي قد نجح، نجح بفكرتكم،

القاعدة الأكثر عددا، والتي تفتقر إلى مخاطب رسمي باسمها لتبقى هذه الفئة التي أفنت حياتها في خدمة الوطن خارج طاولة الحوار.

ثالثا، بخصوص مأسسة الحوار الاجتماعي وقضايا التشريع: نسجل أن المؤسسة الفعلية والناجعة تقتضي توسيع تركيبته ليشمل إلى جانب المقاربة المادية قضايا التنمية الاجتماعية، السياسية والاقتصادية ذات الصلة بالأجراء وغير الأجراء.

اليوم احنا، السيد رئيس الحكومة المحترم، محتاجين لإصلاحات جوهرية ذات نفس تشريعي، من قبيل:

- إصلاح منظومة الأجور والحد من التفاوت الصارخ بين سقفها وحدها الأدنى؛

- إصلاح المنظومة الضريبية، مما من شأنه تخفيف العبء على الطبقات ذات الدخل المحدود؛

- المراجعة الشاملة للنظام الأساسي للوظيفة العمومية.

ختاما، السيد رئيس الحكومة، بعد مرور أكثر من سنة على مباشرة مهامكم على رأس الجهاز التنفيذي، واللي طبعها واحد 4 ديال المراحل مهمة، أولا التصريح الحكومي، ثانيا قانون المالية 2022، اتفاق 30 أبريل، وصولا إلى مسودة قانون المالية، اللي احنا تدارسوه حاليا، كنساءلكم، السيد رئيس الحكومة، على الجدول الزمني لتنزيل الوعود الانتخابية السخية ديالكم، من قبيل رفع أجور الأساتذة، الدعم المباشر للأسر المعوزة، دعم المسنين، بطاقة "رعاية"، الدعم على المواليد الجدد والقائمة طويلة.

احنا اليوم كمعارضة نتنمناو صادقين أنكم تمكثو باش تنزلوهاذ الوعود إلى أرض الواقع، لأن في التنزيل ديالها واحد المصادقية اللي غادي تعطيوها للعمل السياسي اللي احنا شركاء ديالكم فيه.

أخيرا، سمعت بزاف ديال التهاني للمنتخب الوطني، احنا كشباب اللي ما عشناش الفرحة ديال 86 وديال 70، عندنا واحد الفخرو واحد الاعتراف كبير بهاذ المجهودات اللي تيديرها الدراري وهاذ الطاقم التقني.

واليوم احنا كسياسيين تنتمناو لا في الأغلبية، لا في المعارضة أننا ربي يوفقنا وأن تكون عندنا العزيمة باش أن الحوار المجتمعي والعدالة الاجتماعية في بلادنا نقدر نتفوقو فهم على العدالة الاجتماعية في بلجيكا وفي كرواتيا وحتى على كندا، اللي غادي نقهروها بعد غدا، إن شاء الله.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

للقابات المهنية، يواكب مستجدات المرحلة ويقن العمل النقابي وفق قواعد وروح الدستور الجديد ومستجداته.

وخطابي ربما للزملاء النقابيين سواء في المعارضة أو بالأغلبية، احنا فحزب الحركة الشعبية مؤمنين أشد الإيمان بالدور اللي كتلعوبه في تأطير الشغيلة المغربية والمرافعة على قضاياها بما فيه مصلحة الوطن ونمو الاقتصاد المغربي، وكنطمحو إن شاء الله، أن الإحصائيات اليوم اللي كنسمعوها ديال عدد المنخرطين في النقابات اللي ما كيتجاوزش 5% من اليد العاملة ديال الشغيلة أنه يتضاعف ويتضاعف فالمستقبل.

على هذا الأساس، نتساءل السيد رئيس الحكومة، أليس من المفيد إشراك ممثلي الغرف المهنية في طاولة الحوار المجتمعي، وهو شريك مؤسسي أساسي لفئات عريضة من المهنيين والأجراء وتتمتع بشريعية انتخابية وتمثيلية برلمانية؟

تحدثتو، السيد رئيس الحكومة، على الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، للمشاركين في المنتدى الدولي للعدالة الاجتماعية الذي احتضنه مجلسنا هذا سنة 2017، وكنساءلكم السيد الرئيس على الإجراءات اللي اتخذتها باش تشملو فالحوار الاجتماعي قضايا الطفولة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وإحداث عدالة اجتماعية مجالية شاملة؟

ثانيا، من حيث المضمون ونتائج الجولة الأخيرة من الحوار الاجتماعي: نسجل غياب التفاعل الإيجابي مع المطالب الجوهرية واللي فالصدارة ديالها الرفع من الأجور لجميع الموظفين وتخفيض الضريبة على الدخل أو على الأقل إصدار التزام بتاريخ محدد لتنفيذه.

ولهذا، فإننا نعتقد أن نتائج هذا الاتفاق رغم أهمية بعض بنوده قد ظلت ذات طابع فنوي مفتقرة للطابع الشمولي، في ظل تضرر مختلف فئات المجتمع من تداعيات الإرتفاع غير المسبوق لأسعار المحروقات والمواد الغذائية والخدمات الأساسية.

اليوم راه كنهضرو على واحد الزيادة فالحد الأدنى للأجور ديال 120 درهم ولا 121 درهم شهريا، واحد الزيادة ديال 74 درهم فالتعويضات العائلية على الطفل الرابع والخامس والسادس، راه كنعتقدو أنها غير كافية بتاتا لتغطية العجز اللي كتعاني منو العائلات اللي عندها واحد الدخل محدود.

فيما يخص الطبقة المتوسطة اللي كتشكل واحد الأساس ديال المداخيل الجبائية، للأسف فملقينا شئ إجراءات اللي ملموسة فهاذ الاتفاق، ماشي فقط فهاذ الاتفاق ولا حتى فقانون المالية اللي احنا بصدد الدراسة ديالو.

فيما يخص.. من خلال القراءة المتعمقة لمضامين الاتفاق، نسجل كذلك غياب أي مؤشر لصالح المتقاعدين والمتقاعدين ذوي الدخل الهزيل المنخرطين فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بصفتهم

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبعاً، السيد رئيس الحكومة، لا خلاف بيننا في أننا ننشد جميعاً الدولة الاجتماعية القوية العادلة ونعتبرها في الفريق الاشتراكي جزءاً من البرنامج السياسي لحزبنا، ونختلف فقط فيما نراه من إجراءات لا تصب بالضرورة في تحقيق هذه الأهداف وفق الرؤية التي أرادها جلالة الملك، وفق السرعة والفعالية المطلوبة لتحقيق هاذ المشروع الكبير لفائدة الشعب المغربي.

طبعاً وأنتم تتحدثون، السيد رئيس الحكومة، حول الحوار الاجتماعي، عندنا مجموعة ديال الملاحظات بهذا الخصوص، وأتحدث هنا كمنتخب باسم الفيدرالية الديمقراطية للشغل، ونساءل حول الإقصاء ديال الفيدرالية الديمقراطية للشغل من الحوار الاجتماعي.

نعتبر، السيد رئيس الحكومة، اليوم أنه وهذه نقابة تنجيبوها على سبيل المثال لا الحصر، ما تنفهموش كيفاش انتوما في المنهجية ديال الحوار الاجتماعي، اعتبرتو على أنه الحوارات القطاعية هي روافد أساسية ومهمة للحوار المركزي، واليوم الفيدرالية الديمقراطية للشغل تفاوض في العدل، تفاوض في الصحة، تفاوض في التعليم، تفاوض في الثقافة، تفاوض في مجموعة ديال القطاعات العمومية اللي عندها فيها تمثيلية مهمة، بل وتتصدر مجموعة منها، ونجيو للحوار المركزي ونقصيوها، كيف هاذ المنهجية؟

كيف نحضر في الحوار القطاعي وندي بالرأي ديالي ونساهم بالمقترحات ونجي للحوار المركزي ويتم تغيير منه؟

وأعتقد على أنه الحكومة اعتمدت على تفسير متعسف لمدونة الشغل، لأنه لا بد اليوم أننا نميزو ما بين التمثيلية في القطاع العام والتمثيلية في القطاع الخاص، خاصة وأنه كاي عمل سيادي في هذا الإطار صادر على جلالة الملك بمناسبة تعيينه للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في صيغته الأولى 2011.

جلالة الملك عندما عين المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 2011، ميزين التمثيلية في القطاع العام والتمثيلية في القطاع الخاص، وتم منح العضوية لنقابة ما عندهاش التمثيلية في القطاع الخاص، وما عندهاش 6% آنذاك، لكن كان عندها التمثيلية في الوظيفة العمومية، ولذلك نرجو من السيد رئيس الحكومة أنه يتدخل لتجاوز هذا الخلل لما فيه المصلحة ديال التشغيل المغربية أساساً، واللي فيه مصلحة بلادنا.

اليوم، السيد رئيس الحكومة، ونحن نتحدث على التقوية ديال النقابات مهم، مهم تقوية النقابات، لأنه خلال عشر سنوات تم ابتداء واحد البدعة ديال التنسيقيات، ومع كامل الأسف الحكومات السابقة فتحت لها المجال ولت تتجلس معها وتتفاوض معها، الشيء اللي لحق ضرر بالغ بالتمثليات النقابية وبالمشهد النقابي.

اليوم، احنا معكم في تقوية أداء النقابات، بل أكثر من ذلك نطالب بالإسراع، السيد رئيس الحكومة، بإخراج القانون ديال النقابات وفرض المراقبة المالية على النقابات ومراجعة الترسانة القانونية المنظمة للانتخابات المهنية، لأن هي اللي اعطتنا هاذ النتيجة هذه.

ما يمكنش، السيد رئيس الحكومة، أنه نمشيو ل 2027 بنفس الترسانة القانونية المؤطرة للانتخابات المهنية، بالاختلالات اللي فيها، باللا عدل في التوزيع ديال المقاعد، مجموعة ديال الإشكالات اللي بالضرورة تنتج لنا هاذ الوضع الحالي، وبالتالي لا بد من تداركه بالسرعة والفعالية اللازمة.

تقوية العمل النقابي يمر لزوما بتحصين الحق والحرية في الانتماء للنقابات، وهاذ الموضوع، السيد رئيس الحكومة، فيه إشكالات كبرى، مجموعة ديال القطاعات محرم فيها التنافس النقابي على قاعدة التنافس الشريف والتمثيل الديمقراطي، مجموعة ديال القطاعات ولت محفظة لنقابات بعينها دون أخرى، وهذا إشكال خطير يمس في العمق الاختيار الديمقراطي في بلادنا.

ثم أيضاً بعض الإشكالات المرتبطة في مجموعة ديال القطاعات والهجوم على الحريات والحقوق النقابية ما كنفهموهاش خاصة في القطاعات العمومية، ما يجري اليوم في قطاع الثقافة نتمناو أننا نتجاوزوه، ما يجري في الصناعة التقليدية والهجوم على المناضلات والمناضلين فقط لأنهم اختاروا وجهة أخرى في الانتماء النقابي، لا بد من تصحيحه، السيد رئيس الحكومة.

ونؤكد على أنه مأسسة الحوار الاجتماعي تمر أيضاً ولزوما بإقرار قانون-إطار للحوار الاجتماعي حتى ما يبقاش هاذ الحوار الاجتماعي رهين بالتغيير ديال الحكومات ولا التغيير ديال رؤساء الحكومات، ويكون عندنا قانون إطار مرجعي يحدد التزامات واضحة لا على الحكومة ولا الفرقاء الاجتماعيين.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أولا، نعرب في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب عن خالص التهاني للمنتخب المغربي الوطني، ونتمنى له مزيدا من النتائج الإيجابية في بطولة كأس العالم "قطر 2022".

وبعد، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين في هذه الجلسة الشهرية المخصصة لتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة.

وحسنا فعل مجلسنا الموقر عندما اختار موضوع "الحوار الاجتماعي: تكريس مفهوم العدالة الاجتماعية وآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية"، وذلك بالنظر إلى الانتظارات الكثيرة للشغيلة في هذه التجربة الحكومية:

أولا، إن بوصلة نضالاتنا ستظل على الدوام هي مصلحة الشغيلة، وواهم من يعتقد أن مواقفنا المؤسسية أو انتماؤنا الحزبي الذي نعز به سوف يثنيها عن مواصلة حمل رسالتنا النضالية والوفاء لأصوات وثقة الشغيلة التي بوات الاتحاد العام للشغالين بالمغرب مكانة غير مسبوقة في تاريخنا، غير أن كل ذلك سيتم في حرص شديد على المصلحة العليا لبلادنا، في سياق دولي صعب ومعقد يحمل مخاطر متزايدة على الاقتصادات الوطنية، وفي سياق داخلي موسوم بتوالي سنوات الجفاف وانعكاسها على الاقتصاد الوطني.

ثانيا، وإذا كنا ومن منطق النقابة المواطنة المساهمة نعتبر أن الظروف الاقتصادية والمالية التي تمر بها بلادنا اليوم جراء تقلبات السوق الدولية والصدمات الاقتصادية العالمية، تجعل مطالب الزيادة في الأجور الآن متعدرا، فإننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ نتفهم ذلك ونطالب بالزيادة في الكرامة، نعم نطالب بالزيادة في كرامة الطبقة الشغيلة، وذلك عبر:

- حماية الحريات النقابية التي تتعرض للدوس يوميا؛

- وقف الطرد التعسفي الذي يتعرض له العمال والعاملات؛

- تحسين شروط عمل العمال والعاملات، خصوصا الذين يشتغلون في ظروف صعبة؛

- حماية مناصب الشغل ووقف تسريح العمال؛

- حماية القدرة الشرائية عبر مواصلة دعم صندوق المقاصة وزجر المضاربين وتبسيط مسطرة التعويض عن فقدان الشغل.

ثالثا، سوف نستمر في تنبيه الحكومة إلى أماكن القصور كي تتداركها، وسنوف نشجعها متى أحسنت الفعل، ونحن في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نحني الحكومة على أنها أوفت بما تعهدت به معنا في جزء كبير منه وقامت بتنفيذه بحسن نية، كما أنها تتعامل معنا كشريك وتسمع لأرائنا، وهذا أمر مهم.

وعلاوة على ذلك، فإننا، وعطفا على مداخلتنا في المناقشة العامة لمشروع قانون المالية، نحني الحكومة على المنهجية والإيقاع الذي تمضي به في تنفيذ الورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية، ونجدد تأكيدنا على أن نجاحه يرتبط وجوبا بالتهوض بالموارد البشرية، سيما شغيلة القطاع الصحي.

رابعا، إن تقوية العمل النقابي ومكانة النقابات الأكثر تمثيلية ومسؤولية جماعية، وفي هذا الإطار نعتبر في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن الاتفاقيات الثنائية خارج الحوار الاجتماعي تضعف من الحوار الاجتماعي، بل وقد تجعله هامشي، لذلك يجب وضع جميع الملفات على طاولة الحوار الاجتماعي وأن يتم الحوار حولها وليس خارجها وبعيدا عنها.

وفي السياق ذاته، نعتبر أن إحجام بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتها عن تحريك الحوارات القطاعية يرك هذا المسار الجديد، ويفقد الحوار الاجتماعي شرايينه النابضة، فالحوارات القطاعية هي بمثابة شرايين الحوار الاجتماعي.

خامسا، لا يمكننا كما يفعل البعض أن نبخس مجهودات الحكومة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، وهو الأمر الذي ظهر بجلاء في الارتفاع الذي بلغته الاعتمادات المخصصة لصندوق المقاصة خلال هذه السنة وتلك المرصودة له خلال السنة المقبلة، ولكننا نعتبر أن مجهود مهم ويبقى غير كافي، ومن المؤكد أن الأمر مرتبط بتقلبات السوق الدولية، هذا أمر لا شك فيه، ولكن مرتبط أيضا باستمرار مظاهر الغش والمضاربات في العديد من القطاعات الاقتصادية، والإحالة هنا على دور مجلس المنافسة لا يعني الحكومة من المسؤولية الأخلاقية والسياسية في تطبيق القانون وزجر المضاربين والوسطاء، الذين يعمدون إلى الرفع من الأثمنة واستغلال الأزمة لمراكمة الثروات.

سادسا، يصعب الحديث في هذا الحيز الزمني الضيق عن القوانين التي اتفقنا على أن نتداول فيها داخل الحوار الاجتماعي، وهي:

- القانون التنظيمي للإضراب؛

- وقانون النقابات؛

- ومدونة الشغل.

ولكن، المهم هو أننا سندافع عن الشغيلة بكل وضوح أيضا، ولن نقبل أن يتم عبر هذه التشريعات الإجهاز على حقوق العمال والعاملات

ونشكر الحكومة على تواصلها الدائم والمستمر، والحمد لله اليوم عندنا تواصل بالأرقام والمؤشرات، وكنشركم على هاذ الوثيقة ديال الحصيلة السنوية اللي فيها مؤشرات اللي غادي تسمح لنا باش نتبعو (le plan d'action) ديال البرنامج الحكومي الحالي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نجدد بهذه المناسبة التنويه بمخرجات الحوار الاجتماعي الذي وقعنا عليه واللي كيتعلق على وجه الخصوص بتحسين الدخل والقدرة الشرائية وتعديل التشريع الاجتماعي، من خلال مراجعة مدونة الشغل، التي لم يتم النظر فيها منذ سنة 2004 وإخراج القانون التنظيمي المتعلق بالإضراب إلى حيز الوجود وإصلاح أنظمة المعاشات وغيرها.

من جانبنا فقد بادرننا في الاتحاد العام لمقاوات المغرب إلى العمل على تنزيل الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار هذه الجولة الأولى من الحوار الاجتماعي، واللي كتخص الزيادة في الدفعة الأولى من الحد الأدنى للأجور في القطاع الصناعي والتجاري والخدمات (SMIG¹) بنسبة 5% في الدفعة الأولى، على أساس 5% في سبتمبر 2023 والقطاع الفلاحي (SMAG²) بنسبة 10% خلال شهر شتنبر 2022، إعادة تقييم التعويضات العائلية بالنسبة للطفل الرابع والخامس والسادس وتخفيض الحد الأدنى للمطالبة بمعاشات الشيخوخة من 3240 يوم إلى 1320.

ننوه، السيد الرئيس المحترم، بمبادرتكم لإطلاق المفاوضات الاجتماعية المتعلقة بالجولة الثانية من الحوار الاجتماعي، كما نشيد بالتزام الحكومة التي بادرت بعقد مجموعة من الاجتماعات التشاورية، بهدف تنزيل الإصلاح المتعلق بالضريبة على الدخل وأيضاً الإصلاح المهم والكبير المتعلق بأنظمة التقاعد، وكنشركم على هذه الشجاعة وهذه المبادرة التشاركية بين جميع الفرقاء.

كما نأمل بإصدار القانون التنظيمي المتعلق بممارسة حق الإضراب وإطلاق المشاورات الهادفة إلى مراجعة مدونة الشغل المرتقبة سنة 2023، حيث نعبر عن استعدادنا الكامل للعمل على هذه القوانين الهادفة لضمان حماية المقاول والأجير على حد سواء وتنظيم العلاقات الشغلية، بما يساهم في إقرار السلم الاجتماعي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

لقد عرفت بلادنا تغييرات عميقة، خاصة فيما يتعلق بالقوانين المرتبطة بالشغل والعلاقة بين المشغل والأجير، ويجب اغتنام الفرص التي تقدمها هذه التغييرات من أجل تبني تشريعات في هذا الباب، قادرة على المساهمة في تحديث اقتصادنا وتحسين مناخ الأعمال وإعمال المرونة المسؤولة والأمان والاطمئنان بالنسبة للمستثمرين، سواء الأجانب أو المغاربة.

أو المس بالحريات النقابية التي تضمنها المواثيق الدولية، وكل ذلك في حرص شديد على إخراج هذه النصوص إلى حيز الوجود، لأن وجودها وجودتها يعني مزيداً من الاستثمارات ومزيداً من خلق فرص العمل ومزيداً من إنتاج الثروة.

سابعاً، فيما يتعلق بملف التقاعد والذي نعتقد أن الحكومة مطالبة في أقرب الأجل بإطلاق حملة إعلامية تواصلية كبيرة حوله ليتمكن الناس، أولاً، من فهمه وفهم الإشكاليات العويصة المرتبطة به، وذلك حتى نحقق التعبئة الجماعية الضرورية لإصلاحه، نقول إن إصلاح صناديق التقاعد يجب أن يبقى بعيداً عن الزيادات وأن الإصلاح لا يمكن أن يتحملة وحيداً الموظف البسيط، وأن الحكومة مطالبة بإبداع حلول، ونحن مستعدون للتعاون معها، حتى لا نورث هذا الملف الشائك والمعقد للأجيال اللاحقة.

شكراً.

السيد الرئيس:

شكراً السيدة المستشارة.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد محمد رضى الحميني:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي أن أتناول الكلمة اليوم من أجل المساهمة في هذه الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة للحكومة، خصوصاً في هذا الموضوع الهام الذي يشكل أحد آليات تحقيق السلم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

ولابد في البداية أن ننوه بإطلاقكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، بجولات الحوار الاجتماعي منذ الأشهر الأولى من عمر هذه الولاية الحكومية، وهو ما يدل على إيمانكم القوي بثقافة الحوار والإنصات لهموم القوى العاملة وأرباب العمل في إطار حرص الحكومة على تفعيل الرؤية الملكية السامية من خلال مأسسة الحوار الاجتماعي، وفق أجندة مضبوطة ومخرجات جادة وذات آثار ملموسة، على الرغم من الظرفية الاقتصادية الصعبة التي كنعيشها بلادنا على غرار بلدان العالم.

اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، بأن أنوه بالحصيلة الحكومية في سنتها الأولى وتنزيلها لالتزاماتها رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة،

¹ Salaire Minimum Interprofessionnel Garanti

² Salaire Minimum Agricole Garanti

خطاباته السامية، كما تعتمد الموائيق الدولية وتنص عليه اتفاقية منظمة العمل الدولية.

هو موضوع ذو راهنية وأهمية بالغة في السياق الاقتصادي والاجتماعي الدقيق، الذي تعيشه بلادنا نتيجة تعاقب الأزمات وارتفاع ملهب للأسعار، سياق يتسم باتساع رقعة الفقر واستنزاف القدرة الشرائية وبالإنهك الضريبي للطبقة العاملة وباستفحال البطالة والهشاشة في العمل، كذا تغول اقتصاد غير مهيكّل وصعوبة الولوج إلى الخدمات الاجتماعية، وهي قضايا حارقة لا يمكن تفاديها إلا بحوار اجتماعي جاد ومسؤول ومنتج.

السيد رئيس الحكومة،

فلا معنى لحوار اجتماعي لا تستجيب من خلاله الحكومة لأدنى مطالب الحركة النقابية، ولا معنى لحوار اجتماعي لا يتم تنزيل مضامينه وأجرأة اتفاقاته، ولا معنى لحوار اجتماعي لا يتم من خلاله إشراك الحركة النقابية وفي مقدمتها الاتحاد المغربي للشغل في كل القضايا، كمشروع قانون المالية والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى والمصيرية لبلادنا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

غداة تقلدكم رئاسة الحكومة، عبرتم في أول لقاء لكم مع وفد من الاتحاد المغربي للشغل عن صادق عزمكم مأسسة منظومة حقيقية للحوار الاجتماعي، تستجيب لمنظور الحركة النقابية وانتظارات الطبقة العاملة المغربية، وتساهم كذلك في تنزيل أسلم لمعالم الدولة الاجتماعية.

إن الاتحاد المغربي للشغل المنظمة النقابية التاريخية التي تؤمن بفضيلة الحوار الاجتماعي وتعتبره مأسسة إطار لتجنب الهزات الاجتماعية قد انخرطت بقوته الاقتراحية وبترامه وبكل جدية ومسؤولية وروح وطنية عالية فيما جولات الحوار الاجتماعي، الذي توجت جولاته باتفاق 30 أبريل 2022، متفهمين الإكراهات ومستحضرين السياق الوطني والدولي.

فقد سجل الاتحاد المغربي للشغل إبانته بارتياح نتائج ومخرجاته التي تفضلتم بذكرها وانخرط بتفانيه المعهود وبجديته في عدة أورش تهم التغطية الاجتماعية والقوانين الاجتماعية، إلا أن هذا الحوار الاجتماعي، السيد رئيس الحكومة المحترم، كما سطرناه جميعا يعرف تعثرات وإخفاقات في العديد من القطاعات المهنية، فأين نحن السيد رئيس الحكومة من اتفاق يصون الحريات النقابية؟ وأين نحن بالتزام فتح الحوارات القطاعية وبالزيادة العامة للأجور وبتخفيض العبء الضريبي عن الأجراء؟

ففي ثاني مشروع مالي لحكومتم الموقرة، ها هي وزارة المالية تخل بالالتزام بالتخفيض الضريبة على الأجر وبتطبيق توصيات المناظرة الوطنية للجبايات، غير أخذا بمقترحات الاتحاد المغربي للشغل في

لقد شكل إصدار مدونة الشغل سنة 2004 تقدما كبيرا بالنسبة للترسانة القانونية الوطنية آنذاك، إلا أن العديد من مقتضيات هذه المدونة، التي بقيت ثابتة دون تغيير لمدة 18 سنة، قد أصبحت متجاوزة، وهو ما ينبغي مراجعتها من خلال أعمال مرونة آمنة ومسؤولة، من أجل تشجيع المفاولات على خلق مناصب الشغل.

واليوم علينا أن ننكب جميعا لكي نحول مدونة الشغل الحالية إلى آلية فاعلة في ظل الإصلاح المرتقب، حتى تلعب دورها كرافعة لتقوية الإنتاج وتحسين تنافسية القطاع الخاص.

السيد الرئيس المحترم،

لقد أصبح من الضروري اليوم العمل على إخراج القانون التنظيمي للإضراب، الذي وقعته الوثيقة الدستورية في أول ولاية حكومية ما بعد دستور 2011، ونحن في أمس الحاجة إلى إشاعة ثقافة الحوار وتبديد الخلافات، من خلال قنوات تحفظ حقوق جميع الأطراف.

وفي الختام، فإننا نؤكد لكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، بأننا نؤمن بأن الحوار الاجتماعي يبقى إطارا مستمرا وسليما، يجب تفضيله وتقويته، وهذا ما قمتم به منذ السنة الأولى من الولاية الحكومية، من خلال مأسسة هذا الحوار، وفق واحد الأجندة وسنة اجتماعية بامتياز.

ما نشيد بهاد المناسبة بالأدوار الهامة التي تتقوم بها المركزيات النقابية، ونعمل دائما على تعزيز وتطوير هذه الشراكة الهامة، من خلال العمل على التنزيل الفعلي لمخرجات الحوار الاجتماعي واستمرارية هذا الحوار، لما فيه مصلحة جميع الأطراف، لأجل اقتصاد ومغرب مزدهرين وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد ميلود معصيد:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد الرئيس المحترم،

بداية، أتوجه إليكم باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، المنظمة النقابية الوطنية المتجدرة، لأعبر لكم عن أننا نسجل بارتياح تخصيص هاذ الجلسة العامة الشهرية لمحور "الحوار الاجتماعي كآلية لتحقيق التنمية ومدخلا لتكريس العدالة الاجتماعية"، ذلك المحور الذي لطالما خصه صاحب الجلالة، نصره الله، باهتمام كبير في العديد من

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيد رئيس الحكومة،

كتعرف أننا احنا دائما مع الحوار ودائما كنجذبو الحوار ونشجعه،
وما كنعولش فقط الحوار الاجتماعي، بل أقصد الحوار في مفهومه
العام، وكنبغي فقط ملاحظة بسيطة وهو أنه فالحوارات اللي قمتو بها
استقبلتو النقابات واستقبلتو الأغلبية واستقبلتو المعارضة، وكنا احنا
غايبين فهاذ المشاورات اللي قمتي بها، لا الاتحاد الدستوري ولا الحركة
الديمقراطية الاجتماعية ما كانش لقاء معهم.

بغيت بدوري نوجه تحية تقدير وإعجاب لأسود الأطلس اللي قامو
بواحد الإنجاز عظيم جدا، وفي نفس الوقت وجهولنا إشارات قوية لا
للطبقة السياسية ديالنا وللناس اللي عندهم مسؤوليات في الدولة،
وهاذ الإشارات هي إشارة في توحيد الصف، إشارة في التضامن، وبينو
لينا على أن لما كتكون الروح ديال التضحية والروح ديال المقاومة ولما
كتكون الإرادة ولما كتكون الغيرة الوطنية حاضرة، كلمة "مستحيل"
تختفي، كيبقى فقط ذاك الشي الأخر كله يمكن التغلب عليه.

السيد رئيس الحكومة،

احنا كنعرفو على أنه فئات واسعة من المغاربة تعاني من غلاء
المعيشة ومن ارتفاع الأسعار في المواد الأساسية بالخصوص، ومع ذلك
المغاربة صابرين، صابرين لأن كيعرفو على أن بلادهم تمر بظروف
صعبة، لأن كاين هناك أزمات داخلية وعالمية، كيصبرو لأن تيعرفو
كذلك بلادهم في حالة حرب غير معلنة منذ 50 سنة وفارضهاها علينا
الجارة الجزائرية، اللي نفاقا عقدت واحد المؤتمر ديال الجامعة العربية
وأعطاتو شعار ديال "جمع الشمل"، في الوقت اللي احنا كنعرفو أن
الجزائر هي صاحبة التفرقة وصاحبة الانفصال في شتى الأقطار ديال
العالم العربي.

ولذلك، أنا كنعقول على أنه لا بد من التعبئة حول جلاله الملك، اللي
قايم بثورة اقتصادية ثقافية اجتماعية دبلوماسية باش يبقى المغرب
ديالنا دائما منسجم مع تاريخه..

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا جزيلاً السيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضل السي خلمين.

المستشار السيد خلمين الكرش:

باسم الله الرحمن الرحيم.

هذا الباب، والتي تكتسي طابعا عمليا قابلا للتنفيذ، من قبيل تخفيض
النسب والرفع من الحد الأدنى للإعفاء، حيث 38% المطبقة حاليا
مجحفة في حق الأجراء، وهي الأعلى في حوض البحر المتوسط، إقرار
إنصاف بين الضريبة عن الأجر والضريبة عن الدخل التي يتحمل فيها
الأجراء 74%.

وبنفس خيبة الأمل، ها هي وزارة المالية وبعد تفعيل الزيادة في
المعاشات بنسبة 5% بأثر رجعي من فاتح يناير 2020، عبر تأويل خاطئ
لقرارات المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وفي
نفس السياق لا نفهم تعثر وتعنت بعض الإدارات القطاعية المهنية في
فتح الحوارات الاجتماعية، غير مكترثة بتوجيه الحكومة أو بتوجهات
الحكومة ولا بتأثير ذلك على الاستقرار الاجتماعي، كما يقع في الشركة
الوطنية للطرق السيارة.

أما فيما يخص، السيد رئيس الحكومة، الحوار القطاعي بالتعليم،
فبعد أن كان التعليم حاملا للمشعل ورائدا يحتذى به، للأسف اليوم
يعيش الانحباس، فكما تعلمون، السيد رئيس الحكومة المحترم، لقد
واصل الاتحاد المغربي للشغل الحوار بقطاع التعليم بالنفس الإيجابي
ذاته وبنفس الإرادة الوطنية الصادقة التي تميزنا بها في الحوار المركزي
إلا أن التعامل باستخفاف مع المطالب العادلة والمشروعة لنساء
ورجال التعليم والسعي لرهن مصير الحوار القطاعي بقضايا تتعلق
بالحوار المركزي، كالرفع من سن تقاعد نساء ورجال التعليم، جعل صبر
الحركة النقابية ينفذ وحبل الثقة يكاد ينقطع.

إن السياق الاجتماعي الحالي يفرض، السيد رئيس الحكومة، لزاما
تعاطي الحكومة بكل مسؤولية مع المطالب المشروعة والملحة للحركة
النقابية والعمل على التنزيل السليم لميثاق الحوار الاجتماعي، تفاديا
للاحتقان الاجتماعي وضمانا لربح رهان التحديات المطروحة على بلادنا
وإنجاح الأوراش الكبرى، وستجدون في الاتحاد المغربي للشغل، كما
عهدتموه دائما، في الموعد قوة اقتراحية نوعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار، السي محمود عرشان.

المستشار السيد محمود عرشان:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وعموم المواطنين المغاربة، ومن بينها الزيادة العامة في الأجور، خاصة أن مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي عرفتها بلادنا تحسنت هذه السنة، وتحدث عن المداخيل الضريبية والجمركية وتحويلات المهاجرين وعائدات المجمع الشريف للفوسفاط ومداخيل القطاع السياحي.

إضافة إلى ذلك، هناك ارتفاع صادرات مجموعة من القطاعات كالسيارات والطيران والنسيج والصناعات الغذائية، وهو ما يعني أن المالية العمومية ليست بالصورة السيئة التي ترسمها الحكومة.

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ننبه إلى خطورة وعدم احترام وتنفيذ اتفاق 30 أبريل وعدم التدخل لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، وندعوكم، السيد رئيس الحكومة، بعقد لقاء مع المركزيات النقابية لتقييم الاتفاق وميثاق المؤسسة، وذلك لتجاوز التعثر والانحسار الذي عرفته دورة 30 شتنبر.

السيد رئيس الحكومة،

تحدثت عن 900 درهم في إطار التخفيض الضريبي، نقول لك تحدث عما هو شهري، تحدثت عن 4500 فما فوق، لكن الضريبة على الدخل لم تضمن إلا تخفيض بـ 40 درهم شهريا، بالنسبة لـ 4000 درهم، لأن نتحدث على الأجور ما بين 3000 و4500 درهم، 4000 درهم تضمن فقط 500 درهم سنويا، والمواطن يتحدث بالشهر، بالأجرة الشهرية ليس بالمدخول السنوي، المواطن خصوي يخلص الضو والمال والكر ويؤدي ويخلص مول الحانوت فراس الشهر ماشي فراس العام.

لذا، نطالبكم السيد رئيس الحكومة بعقد لقاء وفك هاذ الانحسار لفتح الحوار الاجتماعي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل.

المستشار السيد سعيد شاكور:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أود أن أشكركم لأن درجتو واحد الاسم ديال مجموعة العدالة الاجتماعية فالموضوع، واحنا فارحين وزدنا فرحنا الفرحة ديال المنتخب المغربي، كنتالوبكم، السيد رئيس الحكومة، تزيدو تفرحو هاذ المجتمع، هاذ الشعب قاطبة، تخفيض الأسعار وتشفو من حال

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف هو أحد أسس الديمقراطية وقياس نجاح فعالية الحوار وهي مأسسته وانتظامه، لكن الأهم هو احترام التعاقدات المبرمة والتزليل السليم للمقتضيات والاتفاقيات.

لقد أكدنا على الدوام في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على الأهمية الاستراتيجية لإعادة الثقة عبر مؤسسة الحوار الاجتماعي التعاقدية واحترام الحريات النقابية وقوانين الشغل وجعله آلية من آليات التوزيع العادل للثروة الوطنية والحد من الفوارق الاجتماعية، واليوم وفي السياق الذي تعرفه بلادنا في تقاطعه مع السياق الدولي في ظل توالي الأزمات وتداعياتها الاجتماعية الصعبة، مروراً بأزمة كوفيد وما خلفته من فقدان آلاف من مناصب الشغل، وصولاً اليوم لتصاعد معدل التضخم وتدهور القدرة الشرائية لفئات واسعة من الشعب المغربي، وهو ما تؤكد الأرقام الرسمية، حيث أن 3.2 ملايين نسمة انضابت إلى تعداد الفقراء.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد أصبح من اللازم ومن الضروري اتخاذ إجراءات عملية لوقف موجة الغلاء وتنفيذ التزامات اتفاق 30 أبريل 2022، على رأسها الزيادة العامة في الأجور ومراجعة أطر الضريبة على الدخل لضمان عدالة جبائية، وتقديم أجوبة على هذا الوضع الاجتماعي الصعب، كما أن إعادة الثقة في مؤسسة الحوار الاجتماعي تقتضي تنزيل مقتضيات ميثاق وطني للحوار الاجتماعي.

لقد تم تفعيل بعض الإجراءات المرتبطة بالقطاع الخاص، وتم إصدار المراسيم والنصوص التنفيذية ذات الصلة، والتي تبقى غير كافية في ظل الوضع الاجتماعي الحالي، فالاتفاق هو سلة من الالتزامات المتكاملة التي يجب تفعيلها بدون استثناءات، كما يجب التذكير أنه لحد الساعة لم يتم تنزيل آليات المؤسسة وحل النزاعات الاجتماعية، حيث لازالت العديد من النزاعات قائمة على المستوى الجهوي والإقليمي، ومسلسل محاربة العمل النقابي الكونفدرالي مستمر.

السيد رئيس الحكومة،

فقد كان من المفروض أن تشكل جولة شتنبر من الحوار الاجتماعي محطة لتنفيذ التزامات الحكومة المرتبطة بتحسين الدخل في القطاع العام، كما هو مثبت في نفس الاتفاق، إذ تراجعت الحكومة على أجراً عدة التزامات بعدم تضمينها في مشروع قانون المالية للسنة، تحت ذريعة الضائقة المالية والتكلفة المالية، مقابل الاستمرار في تقديم الهدايا والامتيازات للرأس المال.

إن ارتفاع معدل التضخم وارتفاع الضغط الضريبي على المأجورين والارتفاع الموهول في أسعار الخدمات الأساسية والمحروقات يحتم على الحكومة اتخاذ إجراءات مستعجلة لحماية القدرة الشرائية للأجراء

تفضل السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكرا على التفاعل ديالكم.

بداية، هاذ السنة كنت هنا عندكم في مجلس المستشارين ماشي في إطار جلسات المساءلة الشهرية ولكن في الافتتاح ديال الدورة السادسة للمنتدى البرلماني، وكتذكرو قلنا بأنه غادي نحاولو ندعيو لواحد الجلسة ديال الحوار الاجتماعي في أقرب وقت، وكان ذلك يوم 21 فبراير، وفي ظرف أقل من 9 شهور تعاقدنا.. كانت أمور كثيرة اللي تحققت والأجراء والموظفين حصلو على مكتسبات اللي هي عديدة.

البعض منكم يمكن يقول أنه هاذ الشئ غير كافي وأنفهم هذا، أنا متفق معكم واخا حقيقة تحققت إنجازات اللي هي مهمة، ولكن خصنا مازال نشغلورغم الظرفية الصعبة اللي تنمر بها، لكن كونو متيقنين أن أي مقترح كيتقدم لنا كحكومة، سواء من النقابات أو من الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تنحاولو ونشوفوه بأنه منطقي ما نكرهوش نفذوه من غدا، غير هاذ الشئ خصو يأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المتاحة ديال الدولة، ربما ما وصلناش لكل شئ، ولكن يمكن حاولنا نتجاوبو مع أقصى ما تسمح به هاذ الإمكانيات الآن.

نهار اللي جينا للحكومة رفعنا الشعار ديال تكريس الدولة الاجتماعية، والأشهر الأولى من الولاية ديال هاذ الحكومة جلسنا مع النقابات، ومع الباطرونا، وهذا كيجسد الوعي ديالنا الكبير بأهمية الإشراك ديالهم في كل القرارات وكل الإصلاحات اللي باشرنا في جميع القطاعات، والجميع شاف كيف أننا ومباشرة بعد تنصيب الحكومة في أكتوبر 2021 ما تسنيناش حتى يقرب فاتح ماي عاد نجمعو مع النقابات كما كان في السابق، لأنه بالنسبة ليا الحوار الاجتماعي هو آلية ديال العدالة الاجتماعية، وخصنا نشفوه بواحد الطريقة اللي هي بسيطة.

احنا منين جينا لهاذ الحكومة واحنا نتعتبرو العدالة الاجتماعية هي خدمة المواطن بالدرجة الأولى، الناس اللي هوما أجراء، سواء في القطاع العام ولا الخاص، كلنا نتعرفو بأنهم هم النواة الحقيقية ديال الطبقة المتوسطة وتتعرفو الدور ديالهم المحوري على الصعيد الاقتصادي وعلى الصعيد الاجتماعي.

اقتصاديا، لأنهم تيوفرو قاعدة مستقرة ديال المستهلكين اللي تيحركو العجلة ديال الإنتاج، وعندهم كذلك دور اجتماعي كبير، لأنه في إطار التماسك والتضامن العائلي، اللي الحمد لله كيتميز به بلدنا، هاذ الناس اللي هوما أجراء وخدامين وتيعاونو أفراد الأسرة ديالهم واللي هم في وضعية صعبة أولا في وضعية ديال الهشاشة.

من الهيئات والنقابات بمن فيهم شي وحدين اللي وقعو معكم سواء مركزيا أو قطاعيا.

الأمر الثاني، السيد رئيس الحكومة، النقطة الثانية اللي تهمنا كاتحاد وطني للشغل بالمغرب، بطبيعة الحال أتم اعتمدتو على الحوار الاجتماعي، احنا سبقنا قلنا ليكم أودي كتديرو الإقصاء، بعدتو الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من الحوار الاجتماعي واخا هو ثالث مركزية نقابية، بعدتوه من المجلس الاقتصادي والاجتماعي واخا عندو 6% في القطاع الخاص وعندو بطبيعة الحال 2680 مندوب، لكن السؤال اللي بغيتك تجاوبني عليه علاش بعدتوه من المجلس الأعلى للتعليم؟ وسبقتمو النقابات اللي أقل منو في الترتيب؟ هاذ الأمر هذا نتمناو يكون خطأ السيد رئيس الحكومة.

الأمر الثاني هو أننا نعتبر، السيد رئيس الحكومة، تكريس العدالة الاجتماعية هي لا يتم إلا بعدالة في الحوار الاجتماعي الذي يجب أن يكون بخلفية مجتمعية متعددة وليس بتمثيلية إقصائية، خصوصا وأن القطاع العام، السيد رئيس الحكومة، لا ينظمه قانون، نتحدى حتى القطاع ديال التعليم مثلا ولا القطاعات الأخرى ما كاينش شي حاجة اللي كتحدد 6% في القطاع العام، نتحدى اعطيوني شي حاجة قانونية، فهاذ التعسف اللي فسرتهو تحملو فيه مسؤوليتكم السيد رئيس الحكومة.

بطبيعة الحال، النقطة الأخرى اللي كتعلق بمجموعة ديال المقترحات، السيد رئيس الحكومة، وذكرتها في كلامكم صحيح، أول حاجة هو تعجلو بقانون النقابات باش يكون الحق النقابي حقيقة نعرفو التمثيلية الحقيقية ديال النقابات ومراجعة المنظومة ديال الانتخابات واللي تفرز علينا انتخابات حقيقة.

الأمر الثاني هو التعجيل بإيقاف الارتفاع المهول لأسعار مختلف المواد الغذائية، بطبيعة الحال، السيد رئيس الحكومة، وإلى خفضتو الأسعار ديال المحروقات سيكون هذا أفضل، بطبيعة الحال المحروقات هي كدشي وتطبقو التوصيات ديال مجلس المنافسة ديال تضريب شركات ديال المحروقات.

أكيد، المغاربة فرحو مع المنتخب الوطني، وبالمناسبة كهنينهم، ونتمناو منكم، السيد رئيس الحكومة، تتاخذو خطوات جريئة وتزيدو تفرحو المغاربة هم في حاجة اللي ياخذ بيدهم.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم من أجل الرد على تعقيبات السيدات والسادة المستشارين.

وغير قبل ما نبدأ وهذا الاجتماع كان كيتكلم معي بأنه يعمل الكثير باش نتوصلو لشي نتيجة في الأيام ولا الأسابيع المقبلة، إن شاء الله.

قطاع الصحة الأمور كانت أكثر تعقيدا، يمكن هو في الحقيقة ما يغلبونا لا سبب طارات ولا تجهيزات طبية ولا بنيات تحتية، هذه أمور يمكن لنا نوفروها، ولكن المشكل الكبير في القطاع هو كيفاش نقنعو الأطباء، أولا، باش يبقاو في البلاد ما يمشيو ياخذوهم بأثمنة أخرى في الخارج، وثانيا باش نعملو واحد التكوين ديال هاذ الأطباء باش يكونو في المستوى ديال الطلبة ديالنا في المستقبل، هذا هو (le challenge) دبا، واحنا بادرت الحكومة وهاذو من المسائل اللي اتفقنا عليهم، لأن كيقولو الأخ اخذا الكلمة فين هوما الوعود ديالكم وذاك الشي؟

احنا تكلمنا على التعليم لأنه في إطار اللقاء اللي غادي إذا وصلنا، إن شاء الله، لشي نتيجة راه حلينا واحد العدد ديال المشاكل اللي هي تتبان لنا (logique) اللي ملي كيتلاقى البرنامج الحكومي وكيتلاقى (les aspirations) ذيك الشي اللي بغاوا الناس المعلمين يمكن نلقاوا شي حاجة أخرى اللي يمكن كاع تكون أحسن، إن شاء الله.

في الميدان ديال الصحة، بادرت الحكومة لوضع وتفعيل إجراءات عمليات تهدف للارتقاء بوضعية العاملين في قطاع الصحة، خاصة ملي حضرت قبيلة على هذاك الشي ديال رفع الحيف ديال 15 عام وهو ما كيتسناو، 3800 درهم شهريا ابتداء من فاتح يناير 2023، خص تدار عليها (croix) لأن واحد العدد ديال الحوايج راه بدأو كيتدارو وكيجرجو، ماشي (croix) دير عليها (OK) وهذا بالموازاة مع تسريع الوثيرة ديال ترقى الممرضين والرفع من التعويض على الأخطار المهنية لفائدة الأطر الإدارية، وبخصوص ديال أساتذة التعليم حتى هوما هادي 20 سنة وهو ما تيتسناو، (donc) غادي تكون تحفييزات إضافية تبلغ قرابة 2 مليار ديال الدرهم ابتداء من سنة 2023 ودرناها على 3 سنين.

(donc) الناس ديال (l'enseignement supérieur) اللي كانو تيتسناو واحد 20 باش يتبدل لهم (le statut) ولكن اتفقنا معهم، نبدلو (statut) ولكن الله يجازيكم بخير هاذيك النظام ديال الجامعة وديال التكوين وذاك الشي غادي نبدلوه، بغينا نظام اللي هو عصري، وغادي نتفقو وغادي نديروها معكم ماشي ضدكم، بغينا نديروها معكم، السيد الوزير متفق معكم، (donc) هاذي تقامت علينا بـ 2 مليار ديال الدرهم، حتى هاذي دير لها (OK) باش تعقل عليها.

وإذا مشينا في طريق الحوار رغم الظروف اللي تنعيشوها والكلفة اللي كانت أكثر من 9 ديال المليار ديال الدرهم، لأنه ملي تتجمع هاذ الشي كله وصلنا 9 ديال المليار ديال الدرهم، راه ما سهلاش آ المغاربة، باش نخرجو في هاذ الظروف الحالية والأزمة واللي جينا من بعد الكوفيد والمشاكل ديال الأزمة العالمية والأثمنة في العالم وهذا وخرجتي 9 مليار ديال الدرهم من (le budget) فيها الصحة، احنا تهضرو دبا ما تهضروش على الاستثمارات، تهضرو غير على أش عملنا في هاذ الشي

ذاك الشي علاش احنا اليوم كان عندنا دائما هاجس أننا ندخلو مع الناس ديال النقابات بكري في المناقشة وفي الحوار وفي وقت مبكر، وفي هاذ الحوار من أجل فتح آفاق جديدة في وجه هاذ الشريحة الكبيرة من المواطنين اللي عندها هي واحد الدور محوري في المجتمع، واللي خصنا نقدمولها الخدمات.

احنا اعتبرنا في الحوار الاجتماعي أنه خيار استراتيجي، وبادرتنا لبناء شراكات مينة مع كافة الفرقاء الاجتماعيين في إطار الصديق والواقعية اللي كانوا هوما المنهجية ديال الاشتغال ديالنا في هاذ الملف من نهار اللي بدينا فيه، واختيارنا كذلك أنه ما يمكن يكون إلا مع النقابات اللي هي مؤسسات دستورية لها دور أساسي في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، واللي المفروض فيه أنه هي اللي تتحمل هموم الشغيلة وهي اللي تترافع وتتدافع على المصالح ديال هاذ الهموم ديال الشغيلة، وبذلك هاذ الشي اللي كنا لمسناه في واحد الوقت ديال إضعاف النقابات، احنا كنجاولو باش نصححوه اليوم إن شاء الله.

إذن الاختيار ديالنا كان واضح أننا ندخلو في حوار اجتماعي مع النقابات وتكون عندنا لقاءات مع الشركاء الاجتماعيين، في إطار حوارات قطاعية، وبالفعل تحققت مكتسبات مهمة من حقنا نفتخرو بها، حيث تم التوقيع على الاتفاقية التاريخية، وهنا لا بد ما نؤكد بأنه كايين حوارات قطاعية اللي حضورو فيها جميع النقابات، كايين حوارات اللي أنا حضرت بنفسي للتوقيع ديال واحد العدد الاتفاقيات لا في التعليم والا هذا اللي فيها النقابات كلها مفتوحة، وكايين القانون والعرف اللي كايين في المدونة ديال الشغل ديال 6% ديال (les plus representatives)، الغالب الله ما عندي ما ندير، أنا لو كانت عليا غادي نجلس مع كلشي، ما عندي حتى إشكال، ولكن كايين واحد العرف وكايين واحد القانون اللي خصني نطبقو، ولكن الوقت اللي كنوصلو الملفات اللي هوما (opérationnels) في الميدان ديال النقاش مع المعلمين مع الأساتذة وذاك الشي، ذيك الساعة ما كنبقاوش نخممو، كنجلسو مع كلشي لأن خصنا نقنعو كلشي.

في قطاع التربية الوطنية أفرزت المشاورات توقيع اتفاق مهم بين الوزارة المعنية والنقابات الأكثر تمثيلية، تتضمن على الخصوص رد الاعتبار لمهنة التدريس من خلال إحداث نظام أساسي موحد، هذا في الأول اتفاق اللي كنا اتفقنا مع السي شكيب بن موسى فاش قلنا نحيدو واحد العدد ديال المشاكل باش يكون الحوار، ومن بعد انطلق الحوار وزاد الحوار، وهذاك الحوار غادي مزيان.

بأقي بعض النقط اللي خصها تأجيسطا، غير هو النقابات خصهم يتفهمونا أنه ملي كتكون شي طلبات اللي عندها واحد (l'impact) على المنظومة كلها راه يصعب علينا الحال باش أسميتو..

إذا كايين شي حاجة اللي هي ديال القطاع وهذاك الشي راه نشغلو فيه، ولكن راه المجهود وكونو على يقين بأنه السيد الوزير ديال التعليم

ديال الموارد البشرية.

الصحة 2.2 مليار مليون ديال الدرهم، التعليم العالي 1.9 مليار، التعليم حوالي 1.7 مليار، غير في الإطار ديال البرنامج ديال آفاق، رفع الحد الأدنى للأجور بالقطاع العام: 191 مليون درهم، رفع الحصص ديال الترقي: 230 مليون الدرهم وزيد ويزد من الإجراءات، وكذلك أدرجنا مع شركائنا نقطة تتعلق بالتدابير الجبائية للتخفيف من عبء الضريبة.

هاذ القضية ديال التحسين ديال الدخل، كنا تكلمنا في أبريل بأنه ملي غادي نرجعو، إن شاء الله، في سبتمبر قبل ما نمشيو، هادي أول بعدا (événement) اللي هو مهم، قلنا قبل ما نمشيو لقانون المالية غادي نجيو وناقشو معكم أشنو هو العرض اللي يمكن لنا نديرو، قلنا لهم راه أودي الحالة الاقتصادية راه ما يمكنش اليوم باش تجي وتقول غادي نديرو واحد (l'augmentation de salaire) للجميع، ما يمكنشاي في القطاع العمومي.

عملنا (les augmentations) لأن (le budget) ديال (l'Etat) ما يمكنش ليه ذيك الساعة، وما يمكنش ليه في هاذ (la situation actuelle) وتعملت في القطاع الخاص ديال 5% و5% (donc) 10% ها هي عملت، وقلنا غادي نشوفو كيفاش غادي نخففو باش يتحسن المدخول ديال العامل الموظف ديال الدولة ولا كذلك الموظف العادي اللي كاين في القطاع الخاص، نحسنوله هذا باش نقص ليه (l'IR) ودرنا واحد اسميتو اللي تقام بـ 2.4 مليار ديال الدرهم هاذ السنة في (la loi de finance) ما يمكنش نقولو ما درنا والو، يمكن ماشي 5 المليار اللي بغيتو ولا 6 المليار ولا 7 المليار، ولكن راه الغالب الله، راه ما غاديشاي نبقاو غير نجبدو هاذ الشيء بحال لاستيك، راه ما يمكنشاي، لأنه أعطي، أعطي.. احنا بغينا، ولكن خصنا نمشيو حسب الموارد، خاصنا راه عندنا مؤسسات مالية عالمية اللي هي تتبعنا وكتشوفنا فين غاديين، إلى ما لقيناش التمويلات راه ما يمكنش لنا نديرو البرامج الأولوية، وعندنا برامج اللي هي مهمة ديال الصحة وديال التعليم.

(Donc) خص هاذ الشيء في التوازنات، (donc) غير ما منقولوش ما درناش، احنا درنا 2.4 مليار مليون ديال الدرهم في قانون المالية اللي غادي يكون هاذ السنة، وهذا أنا يظهرلي بأنه مجهود كبير.

أنا تبيظهرلي بأنه رغم كل ما تقال واللي تقال الكثير إيجابي، الحمد لله، أنه الحقيقة راه درنا واحد الجو ديال الثقة مع النقابات، وغادي نبقاو فيه وغادي نديرو اجتماعات مع النقابات باش نكلمو النقاش ونكلمو الحوار ونحاولو نتفاهمو، وأنا في الحقيقة ملي تمشي لهاديك الاجتماعات اللي تيكونو ديال الحوار الاجتماعي تمشي بأريحية، ما عندي حتى إشكال، لأن نتعرف بأن هاذوك الناس اللي (qui sont en face) نتعرف أش غنقول لهم ونتعرف أش غادي يقولو لي، نتعرف المواقف ديالهم وكيفاش تيشوفو الأمور، وزعما الحمد لله كاين الرجال

والنساء اللي (en face) اللي هم تيدافعو على هذا، واحنا كتعاملو معهم بشيء إيجابي، ونجلس معهم ونعاود نجلس معهم، ونعاود نشوفو الحلول، وخصهم يفهمو، ولكن راه تنكلمو بصراحة، اللي قدرنا نديروه غادي نقول لكم غادي نديروه، لأن ما غاديش نمشيو من هاذ الحكومة ونخليو شي فضيحة ديال التسيير ونخليو شي حاجة اللي ما نقدروش الدولة ولا أولاد أولادنا ما يقدروش يخلصوها من بعد، خصنا نمشيو في المسائل اللي هي موضوعية، وأنا مستعد باش نجلس معهم وباش نعاودو نكلمو النقاش لأنه باقي، كما تكلمتو على حق الإضراب وتكلمتو على القضية ديال القانون ديال النقابات، واحد العدد ديال المسائل هاذ الشيء ديال (les retraites) اللي هو (il est très important) هاذو كلهم مشاريع اللي كباروالي واجب علينا ما عندنا ما نفرو منهم، غادي نمشيو لهم لأنه البلاد بغات الوقت اليوم أنه يكونو هاذ الإصلاحات إن شاء الله.

احنا تكلمو على (l'inflation)، (l'inflation) في المغرب 1.6%، أوروبا واحد العدد ديال الدول فيها 15%، كاين بعض الدول اللي كاينة اللي يمكن الولايات المتحدة أكثر من 8%، مصر أكثر من 15%، تركيا أكثر من 70%، وهذا، (donc) علاش ما طلعاتش (l'inflation) بزاف؟ لأنه احنا بعدا باش ما نكذبوش على المغاربة، احنا دابا ملي تنمشيو نشريو البترول في الخارج راه ماشي كاين واحد الثمن ديال الدولة فقيرة وواحد الدولة غنية، راه كاين ثمن واحد، كلشي تيشريه بـ (la même chose) ومازال هما هذوك الدول غنيين يمكن راه تيصنعو البترول راه عندهم، احنا ما عندناش.

ثانيا، هاذ (l'inflation) اللي جات تنقولو مستوردة، منين جاتنا؟ جاتنا من (transport)، جاتنا من البترول، جاتنا من القمح ومن واحد العدد ديال المواد، وتزاد علينا هاذ السنة أكبر سنة ديال الجفاف في المغرب، من بعد 3 سنوات اللي هوما صعاب، اللي اليوم نتحدى أي واحد أنه يدير فلاحه بلا ماء، زعما راه لا يمكن، ولكن رغم ذلك، الحمد لله، الفلاحة ديالنا قايمين بواحد الواجب اللي هو كبير، لأنه ملي تتمشيو للأسواق تتلقاو المنتوجات موجودة.

فعلا، أنه كاينة (l'inflation)، ما تنقولوش ما كاينش (l'inflation)، كاين تضخم، كاين بعض الأثمنة اللي تزدت، كاين يمكن بعض المزايدات ديال الناس اللي خصهم المراقبة وخص يتضرب على يديهم باش الأمور ترجع للطريق، هاذ الشيء احنا متفقين عليه، ولكن كاين واحد الواقع أنه ما كاينش الماء، الله يعطينا الشتا إن شاء الله، ونتمناو على الله أنه يعني الخير يكون في المستقبل، لأن هذا بوحدو غادي يحل واحد العدد ديال المشاكل، وغادي تكون كل من بعد غادي يكون كلشي (que de bonnes nouvelles) ولكن في هاذ الظروف اللي تشوفو واللي هي الحمد لله بلادنا دولة الاستقرار بفضل صاحب الجلالة الله ينصرو، الحكومة تشتغل بجدية، تتعامل مع مشاكل الظرفية ما كاينش الماء، ما كاينش الشتا، الفلاحة خصنا نديرو.. نعطيلو للمغاربة هذاك الشيء بواحد

بعض الإخوان فالتدخلات ديالهم، ماشي فقط احنا غير كنجاولو نرقعو ونجيبو حلول ترقية هادي تزدت خصنا نتبعوها، احنا كنتبعو هاذ الشي وكنجولو المشاكل ولكن كنجوفو الأنظمة ديالنا ديال التعليم كيفاش تحسن، كنجوفو الأنظمة ديال الصحة ديالنا كيفاش كتتحسن، كنجوفو الاستثمار كيفاش غادي يدوز لـ 300 مليار ديال درهم، لـ 30 مليار ديال الدولار بالنسبة ديال الدولة باش الاستثمار ما يرجعش للور ويزيد للأمام، كنجوفو كيفاش نحسنو القطاع ديال الاستثمار ونعطيو للفاعل الوطني والأجنبي كيفاش يستثمر في بلادنا بأريحية وبواحد (la visibilité) اللي هي باينة، هاذو كلهم.. هاذو التوازن راه هو أهم حاجة اليوم.. لأن الأزمة غنخرجو منها غنخرجو منها، غادي تجي الشتا إن شاء الله وغتوقف هاذ الأزمة العالمية واحد الوقت وكلشي غادي يعيا وغادي ترجع الأمور لمجرها، ولكن أش ربحنا؟ اش ربحنا فهاذ (la période)؟ واش بقينا ناعسين وغير تنشوفو أش واقع وهذا أش كتب علينا ولا هذا أش دارلينا ولا هذا..؟

لا، احنا مسؤولين وعندنا مسؤولية وكناخذو المسؤولية ديالنا حتى للآخر، واحنا الحمد لله فهاذ الشي هذا كله اللي تكلمت عليه هاذ السنة غادي نكمولو إن شاء الله 1.4 ولا 1.5% ديال النمو غادي نكمولو بها إن شاء الله لأنه (deuxième trimestre et le troisième trimestre) كان واحد فيه 2% وكان 1.8%، (donc) احنا غادين في الطريق الصحيح رغم سنة فلاحية اللي عرفت ناقص 13% ديال (la croissance) لأنه الحالة صعبة، (donc) ها احنا في (la croissance) هذه الأولى.

الثانية، السنة المقبلة فعلا درنا واحد (la croissance) إن شاء الله ديال 4% واحنا، واحنا درنا 3% هاذ 1.5% يمكن درنا 3.2%، ولكن راه العالم كله (il a revu les chiffres) ديالو على الأقل (la moitié) بالنصف، وكاين أمريكا اللي كانت كاع تتقول 5 فاصلة هذا وطاحت بالثلث، (donc) هذا واقع عالمي، واحنا إن شاء الله نتمناو على الله أمطار الخير وإذا كانت أمطار الخير مع هذه الدينامية اللي تيعرف اليوم الاستثمار وكيعرف الحركة والنشاط ديال القطاع الخاص والعمل والثقة اللي عندو في البلاد وفي العمل ديال سيدنا وديال الحكومة ديال سيدنا، أنا متيقن بأن الدينامية غادي تجيب إن شاء الله (des croissances) اللي هوما جد مهمين في المستقبل، وهذا شيء جد إيجابي في هذه الأزمة أنه تقول بأنه غادي نطلع (la croissance) عندي (la volonté) نمشي لـ 4% وبأنه غادي إن شاء الله تكون (l'inflation) ما غاديشاي تبقى فهاديك 6 ولا 7% كيفاش غادي نكمولو في رأس السنة، ولكن إن شاء الله تنقص حوالي 2%.

واحنا بقينا في الدعم ديال القدرة الشرائية، أولا الالتزامات ديال الحوار الاجتماعي عندنا فيها 9 مليار، 26 مليار ديال الدرهم في (la caisse de compensation) باش هادوك المنتوجات اللي هوما غادي يبقاو، ها انتوما شفتو واحد الوقت تقال القيل والقال على البوطا ما البوطا والناس راه شفتو كيفاش كانت الحركة، مرة أخرى كنجولوبأنه

التمن اللي هو مناسب، كتستورد البترول اللي وصل لـ 90 دولار، ولا 100 دولار، الغاز اللي وصل لـ 1000 دولار، سميتو الخبز اللي خصك له أسميتو.. هاذ الشي كلو تدخلنا فيه، يمكن التدخل ديالنا ما تيبانش اليوم عند المواطن، ولكن راه تبحس به، راه تيعرفو، تيعرف بأن دخلنا في البوطة باش الثمن ديالها ما يتزادش، وغنبقاو نتدخلو فيه هاذ السنة إن شاء الله، كييعرف بأنه كذلك تدخلنا في الطحين باش ما يتزادش الثمن ديال الخبز، كييعرف بأن تدخلنا كذلك في الثمن ديال السكر، واحنا كنجشغلو حتى باش يكون بعض التوازنات في الحليب، وبكل صراحة أي زعما احنا كأغلبية وكمسؤولين ديال الأغلبية وكرييس الحكومة كنجشغلو دائما كنفكرو أش يمكن لنا نجيبو كحلول للمغاربة، راه هذا هو الدور ديالنا احنا داخل الحكومة، كنجاولو، نحافظو على القدرة الشرائية ديال ما نبدلوشاي، نزيدو فالاستثمار باش (les emplois) يطلعو، واليوم احنا فرحانين باش نكونو هنا باش نحضرو إن شاء الله لهاذ التصويت التاريخي ديال هاذ القانون اللي هو جديد، (mais au même temps) كنجممو في حلول أخرى في المستقبل إن شاء الله، وراه ما ناعسينش راه احنا كنجشوفو أشنو هوما الإمكانيات اللي يمكن يتعاونو فيها المغربية.

العام الجاي إن شاء الله، معلوم راه أنتم تتعرفو أنه غادي يكون تعويضات عائلية اللي غادي يجبو باش يعاونو المغربية الناس اللي عندهم الأولاد، الولد الأول والثاني والثالث وكذلك اللي ما عندوش حتى البيوت اللي ما عندهم الأولاد واللي هوما في المستوى واللي داخلين فالنظام ديال اللي هو (RSU⁶) اليوم الحكومة كنجشغل فيه.

وبهذه المناسبة نقول ليكم بأنه فقط نذكر بأنه بعد غدا إن شاء الله نهار الخميس غادي يكون الدخول ديال البرنامج ديال التأمين الإجباري ديال الناس ديال "الراميد" (RAMED⁷) غيدخل في حيز التنفيذ، وهذا بدورو باش نبقاو ف (les délais) ديالنا ونبقاو فالوقت ديالنا، أنتم ما عارفينش المجهودات اللي قامت بها الحكومة والإدارة المغربية باش توقف هاذ (le projet) على أرض الواقع، وتعطيه الإمكانيات ديالو باش يقدر ينجح، فهذا جد إيجابي، راه قلال الدول ما نتكلمش على (l'Afrique) واحد العدد ديال الدول، قلال الدول اللي اليوم يعني أي مواطن عندو تقريبا الإمكانية أنه يمشي للطبيب وياخذ (l'indemnité) ديالو ويمشي للفرماسيان يقدر يتخلص فيها بحالو بحال أي مواطن كيجشغل، لأنه الدولة اليوم كتحاول هاذوك الناس اللي ما عندهموش الإمكانيات أنه تاخذ بلاصتهم (en attendant) تحسن الحالة ديالهم إن شاء الله.

هاذ الشي بغيث فقط هو راه مزيان نقولو بأنه كاين واحد العدد ديال المشاكل، واحنا كنسيروها، ولكن خصكم تعرفو بأن الحكومة قابطة واحد (le cap) اللي هو واقعي، راه هذا هو اللي أهم، وقالوها

⁶ Régistre Social Unifié

⁷ Régime d'Assistance Médicale

إيجابية، الآن غادي نساليو بـ 5.3 إن شاء الله، 5.3 بلاصة 5.9% من (deficit) وهذا شيء جد إيجابي، مع الأخذ بعين الاعتبار بأنه الثمن ديال الغاز تزداد، زدها، راكم شفتو داز عندكم هنا فالبرلمان، الثمن داك الشيء ديال الدقيق حتى هو تزداد حتى هو خصو يتخلص، (l'électricité) حتى هي تكون واحد المساهمة ديال الدولة، واحد العدد ديال المسائل ديال الضغط اللي هذا..

فبكل صراحة يعني.. وهاد الشيء كلو خلا أنه الحمد لله كايين إشادة دولية، كايين إشادة دولية (Standard & Poor's) خلاو النقطة ديالهم في نفس المستوى، و(Fonds Monétaire International) اللي كانوا عندنا معهم اجتماعات متوالية، وعبرو على الارتياح ديالهم على العمل اللي كيقوم به فالبرنامج ديالو وديال المغرب، وغادي إن شاء الله نتمناو أنه نوصولو لإمكانات استخدام الخط الائتمان المرن (LCM⁸) إن شاء الله عما قريب.

(Donc)، الصورة ديال المغرب بالنسبة (les institutions financières) هي صورة مؤدبة وجميلة، ويعني هذا خص الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين يعرفو بأنه الصورة خصنا نحافظو عليها، لأن هي اللي غادي تخلينا يمكن نمشيو بعيد فالتمويلات، ونديرو التمويلات ديال هاذ البرامج.

احنا نتمناو على الله أنه هاذ الأزمة العالمية الآن في الحقيقة كنا كنعقدو بأنه الأئمة ديال البترول مازال غادي يزيدو يطلعو، ولكن هاذ الشيء اللي وقع فهاذ الآخر كيبين بأنه الحمد لله كايين واحد التراجع ديال الأئمة ديال البترول (j'espère)، نتمنى على الله أن الأمور تبقى غادي فهذا.. باش نشوفو الأئمة ديالنا تهبط (rapide et plus rapidement) إن شاء الله.

وكذلك بغيت نقول بأنه احنا راه درنا برنامج ديال 5 ديال المليار ديال الدرهم، اللي واحد العدد ديال الدول اللي كانت مشات فشي برامج أخرى، كل واحد أش كيدر (chèques inflation) وذاك الشيء، وكلهم الآن كيرجعو (les subventions) اللي هوما (ciblées) اللي كيمشيو للمواطنين، ولا بد نقولو بأنه كنعطيو 5 المليار ديال الدرهم تقريبا، وكل شهر كنعطو عليها بالنسبة (les transporteurs) على حسب الأئمة وعلى حسب (les possibilités).

ونتمناو على الله نخرجو واحد النهار من هاذ الشيء، لأن الدولة ما يمكنشاي تبقى دائما فهاذ الشيء.. ولكن ماشي دابا، نهار اللي الأئمة إن شاء الله تبدأ تكون مستقرة، وخص المغربية ولا المغربي يعرف أنه ملي كيطلع فالطوبيس وكيخلص واحد (le ticket)، راه ماشي هذاك هو الثمن ديال (ticket) اللي خصو يخلص، ولكن كيخلص ذاك (ticket) لأن الدولة كتعطي لهذيك الشركة ديال الطوبيس واحد الإعانة.

نفس الشيء لمول الطاكسي، تنعطيوه واحد الإعانة باش ما يزيدش

الثمنات غادي يبقى مستقرين وبلا ما نتكلم لكم على (l'électricité)، الضوء، الضوء البارح دوزت فيه نهار، مع وحد العدد ديال الوزراء، نهار ديال الاجتماع، يعني كل والمشاكل ديالو كيفاش هذا.. واللي تزداد 2 المليار ديال الدولار بلا ما يحولها للمستهلك غير اعطيوني أشنو هي هذه المعادلة، 2 المليار تزداد ف (la matière première) وما تديهاش لـ (consommateur) أشنو هي المعادلة؟

(Bon)، المهم، اليوم مرة أخرى نوضح بأنه ما كايينش الزيادة في الكهرباء، والدولة راه بالبركة ديالها غادي تلقى الحلول و (l'intelligence) إن شاء الله باش تدوز هذه المرحلة، وفي هذا الظرف اللي هو صعب، الحمد لله عندنا توازنات خارجية، ديال البترول طلعو (les prix) ديال البترول طلعو (les importations) طلعو (céréale) طلع، كنتجيبو بزاف، ولكن الحمد لله (la reaction) ديال (l'industrie) ديالنا كانت حتى هي إيجابية، (alors) نعطيكم بعض المؤشرات:

- 92 مليار ديال الدرهم من صادرات الفوسفات ومشتقاته، مسجلا ارتفاعا بـ 67%؛

- ارتفعت صادرات قطاع السيارات بـ 35% لتبلغ 78 مليار ديال الدرهم؛

- بلغت عائدات السفر 62 مليار ديال الدرهم، مسجلة 150% ديال الارتفاع بالنسبة للسنة الماضية؛

- ومن جهة أخرى ناهزت تقريبا تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بـ 81 مليار ديال الدرهم، 80.8 مليار ديال الدرهم، محققا ارتفاع بـ 11.6%؛

- كما عرفت الاستثمارات الخارجية المباشرة ارتفاعا بـ 51%، حيث بلغت تقريبا 19.68 مليار ديال الدرهم نهاية شهر سبتمبر 2022، مقابل 13 مليار سنة 2021.

وهاذ الشيء خلانا أنها هاذ (les exportations) وهاذ (les industries) ديالنا وعاد كايين المنتوجات الفلاحية (malgré) واسميتو.. مشاو (les exportations) وطلعو، خلنا أنه يكون واحد التوازن بين هاديك (l'inflation) اللي جينا من الخارج مستوردة ديال الأئمة اللي طلعات فواحد العدد ديال الميادين، اللي هي كتخلع اللي هي (charbon) والفيول والزراع وواحد العدد ديال المنتوجات، الحمد لله أنه كايين واحد التجاوب اللي هو جد إيجابي، لأن الحمد لله هاذ البلاد فيها البركة وفيها بلاد الشرفاء، والحمد لله لا خوف، لا خوف، لأنه بلادنا قابضة الطريق.

واللي نقول ليكم بأنه فالأول ديال العام احنا خرجنا من كوفيد وكنا فواحد (deficit) ديال 7.6 وهذا.. وقلنا غادي نجيو نديرو 5.9، كيفاش غادي طيحو من 7.6 لـ 5.9؟ والحركة.. ولكن الحمد لله جاب الله الحركة، السياحة تحركات، يعني (les industries) تحركو، الناس خرجو يخدمو ويشتغلو من بعد كوفيد، كايين واحد الدينامية اللي هي

⁸ Ligne de Crédit Modulable

الحقيقة، ها الصراحة، ها الإمكانيات اللي يمكن لنا، ها الإمكانيات اللي ما يمكنش لنا.

إذن، إن شاء الله، مازال تكون عندنا مناسبة نرجعولهاذ النقاش ديال الحوار الاجتماعي، لأنه أنا قلت لكم، أنا بعض الخطرات يمكن تكتب عليها بأن أنا جاي من المقابلة، ولكن عندي واحد (la fibre sociale) بالنسبة للعاملين والشغلين أنه إن شاء الله نواكبهم في المستقبل، واللي ما تقضياتش هاذ العام تقضى.. راه احنا يالاه بدينا، يالاه العالم الأول هذا وصبرو علينا شوية السيد أسميتو.. صبرو علينا شوية، أنت من دابا تتقول لنا راه النقابات غادي يخرجويديرو مظاهرات هنا ويديرو هذا، يالاه بدينا والعام الأول درنا معكم وجلسنا معكم وطلقنا، كان يمكن لنا نتسناو حتى تدوز 4 سنين ولا 5 سنين، واعطيونا شوية (l'énergie) اعطونا شوية ديال الطاقة الإيجابية باش نقدرو نعاونوكم ونعاونو العمال ونعاونو المواطنين.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا لكم السيد رئيس الحكومة.

شكرا على مساهمتكم.

نشكركم جميع.

ورفعت الجلسة الخاصة بالأسئلة الشفوية المتعلقة بالسياسة العامة.

على هذالك المواطن، نفس الشيء لهذالك (transporteur) اللي جايب الخضرة من أكادير، تنعطيوه واحد الإعانة باش الثمن يبقى في المكان ديالو (ainsi de suite) لأنه.. وكنوصلو 100.000، 100.000 عربة اللي احنا متواصلين معها واللي تتوصل..

(Donc)، هذا كلو مجهود ديال الدولة اللي كونوعلى يقين، السيدات والسادة المستشارين، أنه الحكومة ما ناعساش، الحكومة ما ناعساش، والحكومة تتجتاهد، والحكومة تتصنت، وتتسمع، وتتعرف أش بغاو النقابات واش بغاو المواطنين واش بغاو هذا.. والحكومة ما تتكذبش واللي تقدر تديرو غادي تديرو، واللي ما تقدرش تديرو غادي تقول لكم ما يمكنش، وكنخمو راه ما وقفناش، وإلى كايين حلول أخرى، كنخمو فيها في المستقبل إن شاء الله، أنا ما عنديشاي ولكن داخل الأغلبية مازال كنتكلمو باش نشوفو مازال كيفاش في هاذ الظروف أسميتو..

(Donc)، بغيت نرجع للسيد السي عرشان، السي عرشان دابا أستسمح أنا ما شفتكمشاي لأنكم انتوما ماشي في المعارضة وماشي في الأغلبية، ولأنكم تتساندو الحكومة، ولكن راه حضرت مع السيد الرئيس السي جودار، وقلت له بأنكم باش نتشاورو مرة ولا جوج غير ما كتباشي، ولكن غادي يكون لقاء معاك ومع الاتحاد الدستوري، لأنه أحزاب نحترمها وكنشكركم على دعمكم الكبير ديال الحكومة وتكون مناسبة لأنه (de toute façon) في هذالك الاجتماعات اللي كانو مع المعارضة ولا مع الأغلبية كلهم مفيدين، لأن نتكلمو بصراحة، كانت (cartes sur table) ها (la situation) ها أش يمكن لنا نديرو، ها أش يمكن لنا ما نديروش، وهاذ الشي اللي بغينا نديرو مع النقابات، ها

محضر الجلسة رقم 069

التاريخ: الثلاثاء 4 جمادى الأولى 1444 هـ (29 نوفمبر 2022 م).

الرئاسة: السيد النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث وثلاثون دقيقة دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الأربعين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون-إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار.

المستشار السيد النعم ميارة، رئيس المجلس:

نتقل إلى الجلسة المتعلقة بالتشريع، والتي سنناقش فيها..

المرجو من السيدات والسادة المستشارين عدم المغادرة، سنتقل مباشرة إلى جلسة التشريع.

السادة المستشارين،

كنتلبدو عدم المغادرة لأن سنتقل مباشرة إلى الجلسة الخاصة بالتشريع، والتي سنتطرق فيها..

السادة المستشارين،

واش خصكم 5 دقائق ولا..؟ السادة المستشارين أعتقد أنه خصنا نبدأ.

إذن باسم الله الرحمن الرحيم.

وسيحضر معنا السيد رئيس الحكومة في مناقشة "مشروع قانون-إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار" والمحال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع القانون الإطار المدرج في جدول الأعمال، أود أن أقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لكل من رئيس وأعضاء لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وإلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والاتقائية وتقييم السياسات العمومية على المجهودات التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشروع القانون الإطار المسجل في جدول أعمال هذه الجلسة.

أعطي الكلمة في البداية للسيد الوزير المنتدب لتقديم المشروع.

السيد محسن الجزولي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والاتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

باسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أحضر أمام مجلسكم الموقر لعرض مشروع القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار.

بداية، أشكركم على الأجواء التي مرت فيها مناقشة مشروع هذا القانون الإطار، والتي تميزت بروح المسؤولية واستحضار المصلحة العليا للبلاد، بعيدا عن منطلق الأغلبية والمعارضة، كما أخص بالشكر السيد رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية على سعة صدره وحسن تسييره لكل الاجتماعات الجادة للجنة.

وكما تعلمون، فإن هذا القانون الإطار يأتي تزيلا لرؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وتنفيذا لتوجيهاته السامية في عدة مناسبات، كان آخرها ما ورد في خطابه السامي بمناسبة افتتاح هذه الدورة التشريعية حيث قال جلالتة: "وإننا نراهن اليوم على الاستثمار المنتج كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة، لأنها توفر فرص الشغل للشباب وموارد تمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنمية، وننتظر أن يعطي الميثاق الوطني للاستثمار دفعة ملموسة على مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية"، انتهى كلام صاحب الجلالة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن القانون الإطار رقم 18.95 بمثابة ميثاق الاستثمارات الذي مر على صدوره أكثر من 26 سنة مكن من مواكبة التنمية ببلادنا بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وساهم في تطوير اقتصاد حديث ومتنوع، وبفضل الكفاءات البشرية المؤهلة والبنية التحتية التي تحترم كل المعايير الدولية، نجح المغرب في تطوير العديد من القطاعات الجديدة مثل صناعة السيارات والطيران، حيث أصبحت هذه القطاعات نموذجا رائدا في القارة الإفريقية.

ولكن مع الأسف الظرفية الاقتصادية الراهنة لا ترحم، فالعالم يعاني من مخلفات الأزمة الوبائية والتوترات الجيوسياسية، بالإضافة إلى التغيرات المناخية، مما تسبب في نقص الإنتاج وارتفاع التضخم، فكل هذه العوامل تدفعنا للقيام بإصلاحات طموحة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

ففي مقابل كل التحديات التي نواجهها، توجد فرص متعددة يمكن أن يستغلها المغرب، من جهة المؤهلات الجيوإستراتيجية المهمة

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة.

نجاح إصلاح سياسة الدولة في مجال الاستثمار يحتاج لانخراط قوي للجميع، كما أكد على ذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في خطابه السامي بمناسبة افتتاح هذه الدورة التشريعية، حيث قال جلالتة: "بما أن الاستثمار هو شأن كل المؤسسات والقطاع الخاص، فإننا نؤكد على ضرورة تعبئة الجميع والتحلي بروح المسؤولية، للنهوض بهذا القطاع المصيري لتقدم البلاد"، انتهى كلام جلالة الملك.

فعلا النهوض بالاستثمار مسؤولية كل الفاعلين، وفي مقدمتهم القطاع الخاص والقطاع البنكي اللذان سينخرطان إلى جانب الحكومة لتعبئة استثمارات خاصة تصل قيمتها الإجمالية إلى 550 مليار ديارل الدرهم لخلق 500 ألف منصب شغل خلال الفترة الممتدة بين 2022 و2026.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة.

إننا نعيش لحظة تاريخية، لأن ميثاق الاستثمار الجديد سيساهم بقوة في فتح آفاق واعدة أمام الاقتصاد الوطني لتحقيق تنمية دامية ومندمجة ومستدامة في المغرب.

نعم، نحن أمام لحظة تاريخية لأن هاذ الميثاق سيخلق دينامية غير مسبوقة، ستمكن الجهات من أخذ مكانتها في مجال الاستثمار، واليوم تتصادف هاذ اللحظة المغربية التاريخية مع مرحلة تنموية جديدة تتميز بوضع أسس الورش الملكي الأصيل المتمثل في بناء الدولة الاجتماعية، هذه المرحلة تتطلب منا الانسجام والإلتقائية للتأكيد بشكل حاسم على مكانة المغرب كوجهة مفضلة للاستثمارات وكقوة اقتصادية صاعدة على المستوى الإقليمي والقاري.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد برهن مشروع هذا القانون الإطار على قدرتنا على تصور مستقبل واعد، هاذ المستقبل يحتاج لميثاق جديد ومحفز للاستثمار، دعما لجيل جديد من المقاولين والمستثمرين وخدمة للدولة الاجتماعية، التي يشيدها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

لدينا كذلك التقرير ديال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، وأعتقد بأن التقرير يوزع ورقيا وإلكترونيا، إن كان حاجة

للمملكة، والتي تمنحنا فرص كبيرة في التوقيع الجديد لسلاسل الإنتاج عالميا، ومن جهة أخرى ارتفاع الطلب على الطاقات المتجددة والتوجه إلى إزالة الكربون لدى أغلبية شركائنا التجاريين، يفتح آفاقا واعدة للمملكة المغربية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن اعتماد إطار قانوني شفاف وجذاب وتنافسي وواضح خاص بالاستثمارات أمر مستعجل، لكي لا نفوت الفرص المتاحة أمامنا، وسيمكن إصلاح سياسة الدولة في مجال الاستثمار الملاءمها مع التحولات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية العميقة على الصعيدين الوطني والدولي من تهيئة المؤهلات العديدة للمغرب ومن تعزيز ثقة المستثمر في المستقبل.

ومن هذا المنطلق، فإن مشروع القانون المعروض على أنظاركم، يشكل خطوط أساسية في الإصلاحات الوطنية الطموحة، التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والتي تهدف إلى الارتقاء ببلادنا إلى مصاف الدول الرائدة على المستوى الإقليمي والجهوي والدولي.

ولتحقيق هذه الغاية، فإن إعداد هاذ المشروع اعتمد مقارنة تشاركية والالتقائية، لذلك فهو يشكل ثمرة عمل مشترك لكل مكونات الحكومة والفاعلين الاقتصاديين، في إطار الحكامة الجيدة، التي تدعو لها حكومة صاحب الجلالة، برئاسة السيد عزيز أخنوش، منذ تعيينها.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

الميثاق الجديد للاستثمار رافعة للإقلاع الاقتصادي، هو أيضا دعامة أساسية لبناء الدولة الاجتماعية وتحقيق التنمية، ويرتكز هاذ الميثاق الجديد للاستثمار على ثلاث محاور:

يتعلق المحور الأول، بأنظمة دعم غير مسبوقة في تاريخ المغرب، حيث تشمل هذه الأنظمة كل الاستثمارات، كبيرة كانت أو صغيرة، وجميع المستثمرين، مغاربة كانوا أو أجانب، وجميع المجالات الترابية بدون استثناء، لنمو اقتصادي منصف، شامل، أخضر، مستدام وموجه نحو من المستقبل؛

أما المحور الثاني فيتركز على اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين مناخ الأعمال، ويهدف لتسهيل مسار المستثمر وتبسيط عملية الاستثمار وتكريس مناخ الثقة، من أجل تحرير الطاقات؛

وبخصوص المحور الثالث فتم تخصيصه لتعزيز حكمة موحدة واللامركزية، تضمن الالتقائية والنجاعة في كل التدابير التي سيتم اتخاذها لتنمية وتشجيع الاستثمارات، ولأول مرة سيكون للمستوى الجهوي سلطة تقرير فيما يخص دعم الدولة للاستثمارات.

للقراءة، تفضل.

أنا لذي رجاء، السيدات والسادة المستشارين، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام الليار:

شكرا السيد الرئيس.

اتفقتنا في ندوة الرؤساء على أن نسلم التدخلات.

شكرا.

السيد الرئيس:

إذن أنا كنت في نفس السياق، السيد الرئيس المحترم، كنت أود أن أنوه لأن حضور السيد رئيس الحكومة معنا اليوم هو تعبير حقيقي عن إرادة جماعية بالخروج بهذا المشروع الهام، الذي سيكون له الأثر الإيجابي على كل المغاربة بأنه يتم تسليم التقارير وتقرير اللجنة، ويتم كذلك تسليم كل المداخلات ديال السيدات والسادة المستشارين.

شكرا لكم.

وننتقل إلى التصويت على مواد المشروع.

بداية، بالديباجة التي ورد بشأنها تعديل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

أعطي الكلمة للكونفدرالية، تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل الأول في الديباجة هو الإضافة "إلى يروم النظام الأساسي دعم مشاريع الاستثمار التي تستجيب لمعايير محددة، ولا سيما تلك المتعلقة بالبيئة وبالتشريع الاجتماعي وبمتطلبات العمل اللائق".

تضمنين الديباجة الإشارة إلى مساهمة الاستثمار في تعزيز التنمية المستدامة، لما تتطلبه من تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع وإتاحة الفرصة لهم لتلبية تطلعاتهم في حياة أفضل من خلال توفير عمل لائق لجميع العاملات والعمال، باعتبار أن الحفاظ على السلم الاجتماعي وعلى القدرة الشرائية يتطلب فرض احترام التشريع الاجتماعي وإرساء قواعد المفاوضة الجماعية ثلاثية الأطراف.

السيد الوزير،

نجاح أي قانون إطار مرهون بالعنصر البشري، وبالتالي ضرورة التنصيص على تشريع اجتماعي وضمن العمل اللائق لتحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الصراحة هذا التعديل غادي يلقي واحد الأجوبة في المادة 1 والمادة 2، المادة 1 ديال الأحكام العامة، والمادة 2 ديال مباني سياسة الدولة في مجال تنمية الاستثمار، إذن غير مقبول.

السيد الرئيس:

شكرا.

هل أنتم متشبثون أم تسحبون؟

متشبثين به.

إذن نمر للتصويت مباشرة.

واش موافقين؟

نمر للتصويت على التعديل الذي اقترحه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

الموافقون = 05;

المعارضون = 43;

الممتنعون = 15.

أعرض الديباجة كما هي للتصويت:

الموافقون = 65;

المعارضون = 03;

الممتنعون = 00.

المادة الأولى: ورد بشأنها تعديلان من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التعديل رقم 2 ورقم 3.

الكلمة للكونفدرالية من أجل تقديم التعديل.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل الثاني في المادة الأولى هو إضافة "إلى إحداث مناصب شغل قارة وفق متطلبات العمل اللائق"، مراعاة لمتطلبات العمل اللائق ضمن

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار
والالتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

في المادة 13 كآين واحد المنحة ترايبية لتقليص الفوارق المجالية،
إذن هذا غير مقبول.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

متشبتين.

إذن التصويت:

الموافقون=05؛

المعارضون=43؛

المتنعون=15.

أعرض المادة الأولى كما هي من نص المشروع:

الموافقون=65؛

المعارضون=03؛

المتنعون=00.

المادة 2: ورد بشأنها ثلاث تعديلات، الأول من المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، (التعديل رقم 4) والثانية من مجموعة العدالة الاجتماعية، والثالث من السيد المستشار خالد السطي، وهي تعديلات تجمعها وحدة الموضوع، ترمي إلى إضافة "الأمن القضائي" إلى "مبادئ تنمية الاستثمار من لدن الدولة".

سنقدمها دفعة واحدة على أن نعطي الكلمة للحكومة بعد ذلك للرد على جميع التعديلات.

نبدأ بالكونفدرالية، تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل الرابع في المادة 2، هو الإضافة إلى "مبادئ تنمية الاستثمار وتشجيعه"، "بالإضافة إلى الأمن القانوني والأمن القضائي"، إضافة التنصيص على الأمن القضائي لما له من أهمية في تعزيز الثقة وتدعيم لمصداقية المؤسسات في إطار دولة القانون.

أهداف دعم الاستثمار، وفقا لالتزامات بلادنا بالمواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة وكذا في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما سبق ذكرها.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار
والالتقائية وتقييم السياسات العمومية:

العمل اللائق كآين في مدونة الشغل، إذن احنا كنعترمو مدونة الشغل، إذن غير مقبول.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

متشبتين أم سحبتهم التعديل؟

متشبتين به، نمشيو للتصويت.

إذن الموافقون على التعديل الذي قدمته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل فيما يخص التعديل رقم 2:

الموافقون=05؛

المعارضون=43؛

المتنعون=15.

إذن أعطي الكلمة كذلك للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في إطار التعديل رقم 3 في نفس المادة الأولى.

تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

المادة هناك تعديل ثاني إضافة "إلى تقليص الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة في إطار سياسات إرادية لتحقيق عدالة مجالية ترمي لجلب الاستثمارات"، تحقيق العدالة المجالية في مجال تنمية وتشجيع الاستثمار.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا.

أعطي الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

هو، السيد الرئيس، غادي تسمح لي غير غادي نقول واحد الكلمة باش نوفر على المجلس 6 دقائق، أنا بغيت غير نحجي السيد الوزير على الاستماتة ديالو في الدفاع على مضامين هاذ مشروع قانون الإطار، لدرجة أنه رفض بعض التعديلات رغم إقراره واعترافه بصوابيتها، ولدرجة أن كل السادة المستشارين اللي حضرو هاذيك الجلسة ديال التعديلات كلهم اقتنعوا بالصوابية ديال ذيك التعديلات التي كان الهدف منها تجويد صياغة هاذ النص.

ولذلك أنا غنوفر الجهد لا على الحكومة ولا على المجلس الموقر وأني أقول أننا نسحب جميع التعديلات المرفوعة إلى هذه الجلسة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا لك السيد المستشار.

التعديل الثالث من السيد المستشار السبي السطي.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

بداية، بعدا تنشكر السيد رئيس الحكومة على الحضور ديالو، هذه إشارة مهمة، المسألة الثانية سبقتي الأخ الزميل السبي الدحماني في قضية قبول التعديلات، وهذا توجيه أو التماس للسيد رئيس الحكومة يدوي مع الوزراء ديالو باش يبقاو يقبلو تعديلات المستشارين إلى كانت معقولة، لأنه لا يعقل باش يجينا وزير ويجيب لنا واحد المشروع، ويقول أنا ما فيا ما نرجعوا للنواب، هذا ما شي كلام، هذا لا يصح.

هاذ المؤسسة فيها خبراء، فيها ناس، والسيد الوزير، أنا تنأكد لك ذاك الشي اللي قال السبي الدحماني، مقتنع بمجموعة ديال التعديلات، فالأحرى كان على أنها تقبل وناخذو الوقت ديالنا في يدينا، ونتمناو على أن هاذ الشي ما يتعاودش.

السيد الرئيس:

شكرا السبي السطي.

الموقف؟

المستشار السيد خالد السطي:

الموقف بالنسبة لنا احنا مع الأمن القضائي، ولكن نزولا عند الرغبة

نسحب هذا الأمر.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة، باقي يعني تعديل واحد ديال مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

تفضل، لا اعطيهم الكلمة الكونفدرالية، اعطيها الكلمة.

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا.

في الحقيقة احنا نتكلمو على النظام القضائي في المغرب راه أمين ومستقل، ونتكلمو على الأمن القانوني، ما يمكن لناش نتكلمو في بلاصة السلطة القضائية، إذن هذا غير مقبول بطبيعة الحال.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الموقف ديال الكونفدرالية، هل أتم متشبثون أم نمشيو للتصويت؟ نعم أولا، لا؟ بغيت موقف.

تفضل ولكن في الحدود المعقول ديال الوقت.

تفضل.

المستشار السيد خلمين الكرش:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة المستشارين،

غير احنا باين إلى تندوروفي واحد (cercle vide) الحكومة تتجيب لنا قوانين وما تتقبلش التعديلات، تقول لنا إلى ما كانش باغية التعديلات تبقى تدوزهم مباشرة، لأن سجلنا..

السيد الرئيس:

شكرا.

أنا باغي واش ساحب ولا..

المستشار السيد خلمين الكرش:

خليني نتكلم، وا انتوما بغيتو..

خليوني غير نتكلم.

السيد الرئيس:

تفضل.

اسمح لنا السيد الوزير.

تفضل السيد المستشار، ولكن في حدود الوقت، تفضل السي، تفضل.

المستشار السيد خلمين الكرش:

واش حتى الكلام ما قادين نتكلمو، قولها لنا، نمشيو كاع من هاذ، راه..

السيد الرئيس:

السيد المستشار،

ما كاينش سجالات ثنائية السيد المستشار.

ما كاينش سجالات ثنائية الله يرحم باك، تفضل، أنا باغي الموقف واش تسحبون أو تتمسكون؟ باش نمشيو للتصويت.

شكرا.

المستشار السيد خلمين الكرش:

هاذي ماشي طريقة قالك اسحبت، ونحن نتمسك.

السيد الرئيس:

تمسكتم، شكرا.

إذن متمسكين.

إذن تم سحب التعديلين، التعديل ديال مجموعة العدالة الاجتماعية والتعديل ديال المستشار السيد خالد السطي، والسيدة المستشارة لبنى علوي، بينما تشبثت مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتعديلها ولذلك أعرضه على التصويت:

الموافقون=03؛

المعارضون=43؛

المتنعون=18.

المادة 3: (كما وردت من مجلس النواب، تم بالإجماع داخل اللجنة):

الموافقون: الإجماع؛

المادة 4: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 5: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 6: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 7: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 8: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 9: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 10: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 11: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 12: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 13: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 14: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 15: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 16: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 17: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

التعديل في المادة 31 هو حذف الفقرة الأخيرة من هاذ المادة هاذي وتعويضه بنظام للتحويل تحدد كيفية الاستفادة منه بنص تنظيمي، تقييد عملية تحويلات المالية بمقتضيات تنظيمية للاحتراز من نزيف العملة الصعبة من جهة وفتح إمكانية استثمار جزء من الأرباح محليا، وفي إطار المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

احنا تبعنا نظام الصرف ديال مكتب الصرف، إذن ما غنقلوش هاذ التعديل.

شكرا.

السيد الرئيس:

متشبتون؟

إذن ندوزو للتصويت على التعديل:

الموافقون=05؛

المعارضون=44؛

الممتنعون=15.

أعرض المادة 31 للتصويت كما جاءت من مجلس النواب:

الموافقون=66؛

المعارضون=03؛

الممتنعون=00.

المادة 32: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 33: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 34: ورد بشأنها تعديل من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

التعديل في المادة 34 هو واحد الإضافة للمهام ديال اللجنة

المادة 18: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 19: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 20: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 21: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 22: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 23: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 24: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 25: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 26: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 27: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 28: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 29: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 30: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 31: ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

الكلمة لأحد المستشارين من الكونفدرالية.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السيد الرئيس،

الموافقون: الإجماع.
المادة 37 ورد بشأنها تعديل من مجموعة العدالة الاجتماعية، وتم سحبه، شكرا.

إذن نعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

المادة 37 أعرضها للتصويت:

الموافقون: الإجماع.

المادة 38: ورد بشأنها تعديل من مجموعة العدالة الاجتماعية، تم سحبه، شكرا.

المادة 38: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 39: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 40: ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل.

أعطي الكلمة للأخت المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

التعديل في المادة 40 هو في الأجل ديال تفعيل نظام الدعم الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، تغيير الأجل من 12 شهرا اللي هو سنة إلى 3 أشهر.

هاذ التعديل هذا هو من أجل تقليص الأجل ديال تفعيل النظام ديال الدعم الخاص بالمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وهاذ الشئ لكون أن هاذ الفئة تضررت بكثرة إبان هاذ الجائحة ومن بعدها، ولأزم نعطيوها أهمية كبيرة في هاذ البرامج، وإلى بغينا نهضو بالاستثمار فتشجيع والنهوض بهاذ المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة، واللي كتشكل الغالبية فالنسيج الاقتصادي الوطني.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

الوزارية، في "هـ" إنجاز تقييم دوري لفعالية أنظمة الدعم المنصوص عليها في هذا القانون الإطار والنصوص المتخذة لتطبيقه" والإضافة هي "ولمدي وقعها على خلق مناصب الشغل والتزام المستثمرين بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية للمقولة".

التبرير هو تكليف اللجنة الوزارية بمهمة دراسة أثر الاستثمارات على سوق الشغل والتأكد من حرص المستثمرين على الالتزام بمتطلبات المسؤولية الاجتماعية للمقولة.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للحكومة.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

كنا تكلمنا عليه، ما يمكنش نجيو بهاذ التدقيق في قانون-إطار، وقلنا بلي غنجيو إن شاء الله في النصوص التطبيقية وهما اللي غيكون فيها التدقيق إن شاء الله.

إذنا غير مقبول.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

متشبتين أو تسحبوه؟

إذن نعرضه للتصويت:

الموافقون = 05؛

المعارضون = 45؛

المتنعون = 16.

أعرض المادة 34 كما جاءت بنصها من مجلس النواب:

الموافقون = 66؛

المعارضون = 03؛

المتنعون = 00.

المادة 35: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 36: (كما وردت من مجلس النواب):

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

بالفعل هاذ (secteur) مهم بزاف، المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، إذن خصنا ناخذو الوقت، راه تكلمنا عليه غناخذو الوقت، الحكومة أعطت التزامات 3 أشهر و6 أشهر و12 شهرا وهذا اخذنا 12 شهر باش ناخذو الوقت باش نديرو شي حاجة تكون هي اللي غتوالم هاذ القطاع، اللي مهم بزاف ديال المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة.

إذن غير مقبول.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

السحب؟

التشبت، إذن نعرضه للتصويت.

نعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=05؛

المعارضون=44؛

المتنعون=16.

أعرض المادة 40 في نسختها الأصلية من مجلس النواب:

الموافقون=65؛

المعارضون=03؛

المتنعون=00.

المادة 41: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

المادة 42: (كما وردت من مجلس النواب):

الموافقون: الإجماع.

إذن، أعرض مشروع القانون الإطار برتمته للتصويت:

الموافقون=66؛

المعارضون=00؛

المتنعون=03.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون-إطار رقم

03.22 بمثابة قانون الاستثمار.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيدات والسادة المستشارين.

ورفعت الجلسة.

الملحق:

المدخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

1- مداخلة المستشار السيد عابد بادل مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمناسبة دراستها لمشروع قانون - إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار كما وافق عليه مجلس النواب.

تدارست اللجنة مشروع قانون الإطار المذكور في اجتماعاتها المنعقدة بتاريخ 20 أكتوبر و2 و8 نونبر 2022، برئاسة السيد مولاي مسعود أكاناو رئيس اللجنة، وبحضور السيد محسن جازولي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والإلتقائية وتقييم السياسات العمومية.

في البداية، ذكر الوزير المنتدب أن هذا المشروع جاء وفقا لتوجهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي الموجه للبرلمان، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشرة لسنة 2021، والتي دعا فيها إلى وضع ميثاق جديد ومحفز للاستثمار، وخطاب جلالته الملك بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة لسنة 2022، والذي أكد فيه جلالته على دور الميثاق الوطني للاستثمار، باعتباره دفعة ملموسة على مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية.

وأفاد السيد الوزير المنتدب، أن الحكومة ومنذ تعيينها انكبت على وضع إطار جديد، شفاف، وأنه وفقا لتطلعات النموذج التنموي الجديد، فإن قانون الإطار يهدف إلى عكس التوزيع الحالي للاستثمار بين الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص، وأبرز السيد الوزير المنتدب أن ميثاق الاستثمار الجديد يهدف إلى إحداث مناصب شغل قارة، تقليص الفوارق المجالية، توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الأولوية، تحسين

الإطار واقتراح أي تدبير من شأنه تشجيع الاستثمار.

وخلص السيد الوزير المنتدب أن الميثاق الجديد للاستثمار رافعة رئيسية للانتعاش الاقتصادي الوطني مقارنة مع ميثاق الاستثمار السابق، معتبرا أن هذا المشروع يطرح إطارا موحدا متماسكا واضحا شاملا للجميع يوجه الاستثمار نحو الأولويات الاستراتيجية للدولة ويقترح تدابير تحفيزية قوية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

شكلت المناقشة العامة لمشروع قانون-إطار مناسبة اعتبر فيها السيدات والسادة المستشارون أن هذا المشروع يأتي في إطار سياق إصلاحي مؤطر بالتوجهات الملكية السامية الرامية إلى تعزيز الإستثمار وإصلاح الإدارة ودعم المقاول، كان آخرها الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الحادية عشرة، والذي راهن على تشجيع الاستثمار المنتج وتعبئة 550 مليار درهم من الإستثمارات وخلق 500 ألف منصب شغل في الفترة بين 2022 و2026، منوهين بإسراع الحكومة في إخراج مشروع هذا القانون-إطار.

وارتباطا بذلك، أشاد السادة المستشارون بالقوة الإقتراحية القوية للنهوض بالاستثمار واعتباره نتاجا طبيعيا للتنوع في الخبرة في تأليف مجلس المستشارين، منوهين بالعمل المشترك لكل مكونات الحكومة في إطار الحكامة الجيدة.

كما تم التساؤل حول كفاءات التعامل مع القطاع غير المهيكل والذي يدر أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي، مع الدعوة إلى مساعدته على إعادة الهيكلة والتطور نحو الإدماج التدريجي في الاقتصاد المنظم.

وفضلا عن ذلك، تمت المطالبة بالسعي نحو تحقيق عدالة مجالية باعتبارها مطلبا ملحا يتيح استفادة جميع المناطق من الاستثمارات، خاصة العمومية وكذا إلى ربط الإستثمار بمناطق محددة، وضرورة شمول الميثاق الجديد للاستثمار لكل المجالات والقطاعات.

كما تم الاستفسار حول مدى كفاية نظام المنح مع المطالبة بإضافة منح أخرى، منوهين بنظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي.

هذا، وقد اقترح السادة المستشارون إعطاء جاذبية للوجهة السياحية الوطنية.

كما شدد المتدخلون على ضرورة تبسيط المساطر الإدارية، إذ أنه على الرغم من صدور قوانين جد مهمة في هذا المجال، فإن الإدارة في عدة حالات تبقى عائقا أمام الإستثمار، كما تمت المطالبة بإخراج قانون الإضراب، وقانون النقابات المهنية وكذا إصلاح منظومة القضاء.

مناخ الاعمال، التنمية المستدامة، تعزيز جاذبية الاستثمارات الأجنبية، وكذا تشجيع الصادرات وتواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي، فضلا عن تشجيع تعويض الواردات بالإنتاج المحلي.

وأوضح أن هذا المشروع قانون-إطار يضع أربعة أنظمة لدعم الاستثمار تتضمن نظام دعم أساسي، وثلاثة أنظمة دعم خاصة، مبرزا أن النظام الأساسي يهدف إلى دعم نمو اقتصادي مستدام وشامل، أما الأنظمة الخاصة فهي تدعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وكذا مشاريع الاستثمار الاستراتيجية، وتواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي.

وفي نفس السياق، أوضح أن النظام الأساسي يتكون من منحة مشتركة، منحة ترابية ومنحة قطاعية، موضحا أن المنح المشتركة تشجع خاصة مشاريع الاستثمار التي تتماشى مع التوجهات الملكية السامية وأهداف النموذج التنموي الجديد والبرنامج الحكومي، أما المنحة الترابية فتهدف إلى تقليص الفوارق بين أقاليم المملكة وعمالات المملكة من حيث جذب الاستثمار، في حين تروم المنحة القطاعية لتعزيز القطاعات ذات الأولوية للمملكة.

وأضاف السيد الوزير المنتدب أنه إلى جانب نظام الدعم الأساسي ومن أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا قانون الإطار، فإن المشروع يضيف 3 أنظمة أخرى خاصة لدعم الاستثمار فمن جهة، نظام موجه للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، والذي سيسمح بظهور جيل جديد من رواد الأعمال المبتكرين والجريئين، ومن جهة أخرى نظام خاص يشجع تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي لتعزيز الإشعاع الاقتصادي لبلادنا على الصعيد الوطني والدولي خاصة في إفريقيا تماشيا مع الرؤية الملكية السامية، وأخيرا نظام خاص بالمشاريع الاستثمارية ذات طابع إستراتيجي، مبرزا أن هذه المشاريع ستمكن بلادنا من تعزيز سيادتها في مختلف الميادين، مستدلا في ذلك بصناعة الأدوية، الأمن الغذائي، السيادة الطاقية، وصناعة الدفاع.

من زاوية أخرى، أكد أنه بالإضافة إلى دعم الاستثمار فإن مشروع قانون الإطار يطرح تدابير واضحة في مجال تحسين مناخ الأعمال، وتسهيل عملية الاستثمار وذلك من خلال تسهيل ولوج المستثمرين للعقار، تعزيز تنافسية قطاع اللوجستيك، تشجيع استعمال الطاقات المتجددة، النهوض بأنشطة البحث والتطوير، تسهيل الولوج للتمويل، تسريع تبسيط المساطر الإدارية ومواصلة سياسة اللاتمرکز الإداري.

وبخصوص اللجنة الوطنية للاستثمارات، أبرز أن هذه اللجنة تتمتع باختصاصات موسعة مقارنة بالهيئة السابقة، حيث ستكون هذه اللجنة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، وهي مسؤولة على الموافقة على اتفاقيات الاستثمار وتقييم فعالية أنظمة الدعم، البت في الطابع الاستراتيجي لمشاريع الاستثمار، تتبع تفعيل أحكام هذا القانون - الإطار والنصوص المتخذة لتطبيقه، رصد تنفيذ أحكام هذا القانون

كما تمت المطالبة بإدراج مفهوم "الأمن القضائي" إلى جانب "الأمن القانوني"، باعتبارهما مفهومين متكاملين، بالنظر للدور المحوري لمنظومة العدالة في توفير البيئة الآمنة للاستثمار، والرفع من جاذبية مناخ الأعمال ومنسوب الثقة لدى المستثمر.

وبالإضافة إلى ذلك، أجمع المتدخلون على ضرورة مواكبة عملية إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، بالنظر للدور الهام الذي تلعبه في الإستثمار الجهوي بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وبالنظر كذلك لدورها المحوري في تبسيط المساطر وتحسين التواصل وتوفير المعطيات الخاصة بالموهلات الاقتصادية للجهة ومواكبة الجماعات الترابية.

وارتباطا بما سبق، تمت المطالبة بإجراء تكوين للمكلفين بملف الاستثمار وتعزيز كفاءات الموارد البشرية وتنمية الرأسمال البشري، كما تم اقتراح إجراء تكوين مقاولاتي للمواطن قبل شروعه في الإستثمار والتركيز على التكوين المتخصص، وفي هذا السياق، تم ربط ضمان نجاعة المشاريع الاستثمارية بضرورة النهوض بأشغال البحث العلمي والابتكار والتطوير.

وفيما يخص دعم التنافسية، وفي سياق التفاعل مع النموذج التنموي الجديد، أشار المتدخلون إلى ضرورة تقوية القدرات التنافسية للمقاولات الوطنية في مواجهة المنافسة العالمية، عبر تسريع التحرير المتحكم فيه لقطاع الكهرباء والتخفيض من التكلفة وتطوير الطاقات المتجددة، وكذا تعزيز قطاع اللوجستيك لرفع التنافسية وتشجيع توفير الوعاء العقاري الصناعي، مع الإشارة إلى غياب آليات تدبير المناطق الصناعية، مما يفرض ضرورة تثمين المناطق الصناعية وتدبيرها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في معرض جوابه، نوه السيد الوزير المنتدب بمداخلات السادة المستشارين، والتي لامست مختلف المشاكل اليومية التي يعيشها المستثمر، على أرض الواقع، كمشاكل العقار والتمويل والعدالة المجالية والمساطر الادارية.

وأشار ان الهدف من هذا الإصلاح، هو ملاءمة سياسة الدولة في مجال تنمية الاستثمار مع التحولات المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية العميقة، على الصعيدين الوطني والدولي.

وأضاف أن الأهداف الأساسية التي يحددها ميثاق الاستثمار هي:

- إحداث مناصب شغل قارة؛

- تقليص الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة في جذب الاستثمارات؛

- توجيه الإستثمار نحو القطاعات ذات الأولوية ومهن المستقبل؛

- تحسين مناخ الأعمال وتسهيل عملية الإستثمار؛

- تشجيع التنمية المستدامة؛

- تعزيز جاذبية المملكة من أجل جعلها قطبا قاريا ودوليا للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

- تشجيع الصادرات وتواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي؛

- وتشجيع تعويض الواردات بالإنتاج المحلي.

ومن جهة أخرى ومقارنة مع ميثاق الاستثمار السابق، أفاد السيد الوزير المنتدب أن الميثاق الجديد شامل وواضح لجميع المستثمرين بمختلف جنسياتهم، ويشرك المستوى الجهوي في المصادقة على اتفاقيات الاستثمار ويقترح تدابير تحفيزية قوية وغير مسبوقه تصل إلى 30% من الاستثمار الإجمالي، ويوجه الاستثمار نحو الأولويات الاستراتيجية للدولة.

وفيما يخص المشاورات، أكد أن المنهجية التي تم اعتمادها تعتمد مقاربة التثاقفية وتشاركية، حيث قامت الحكومة بعقد لجان وزارية ومشاورات واسعة مع عدة فاعلين اقتصاديين.

واعتبر السيد الوزير المنتدب أن قانون-الإطار هو النص القانوني المرجعي، وأن نصوصه التطبيقية ستحترم روحه ومقتضياته وأن هذا القانون-الإطار يحيل إلى ثلاثة نصوص تشريعية أو تنظيمية.

أما فيما يخص المراسيم التطبيقية، أفاد السيد الوزير المنتدب أن الحكومة ملزمة بإصدارها حسب الجدول المحدد.

أما بالنسبة لدور الجهات، أوضح السيد الوزير المنتدب أن الميثاق الجديد للاستثمار يأخذ بعين الاعتبار أهمية إشراك المجالس المنتخبة على المستوى المحلي لإنجاح تنزيل هذا الورش الإصلاحي الاستراتيجي، تماشيا مع مقتضيات الدستور والقانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات.

أما فيما يخص مناخ الأعمال، اعتبر أن الميثاق الجديد يعتمز العمل بعمق، لتحسين مقومات مناخ الأعمال لأنها شرط أساسي لتشجيع الاستثمار كالولوج إلى العقار، الولوج إلى التمويل، استعمال الطاقات المتجددة، تبسيط المساطر الإدارية، واللامركزية الإدارية، وتكوين الموارد البشرية.

أما بالنسبة لمغاربة العالم، وتنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أفاد انه سيتم وضع آليات دعم ومواكبة حوالي 16% من مجموع المغاربة المقيمين بالخارج.

وفيما يخص القطاع الفلاحي، أشار السيد الوزير المنتدب أنه يستفيد من نظام تحفيزات خاص، موضحا أن الصناعة الغذائية، تدخل في نطاق مشروع هذا القانون-الإطار، بتنسيق مع قطاعي

الصناعة والفلاحة مبرزا أن قطاعي العقار والتجارة جد مهمين ومن الممكن أن يستفيدا من ثلاث أنظمة للدعم.

وبخصوص الشق المتعلق بتفعيل ميثاق الاستثمار، أوضح أن هذا الميثاق يضع حكامه موحدة حول اللجنة الوطنية للاستثمارات برئاسة السيد رئيس الحكومة وتتمتع بالموافقة على اتفاقيات الاستثمار؛ تقيم فعالية أنظمة الدعم؛ البت في الطابع الاستراتيجي لمشاريع الاستثمار؛ تتبع تفعيل أحكام هذا القانون-الإطار والنصوص المتخذة لتطبيقه؛ رصد تنفيذ أحكام هذا القانون-الإطار؛ اقتراح أي تدبير.

أما فيما يتعلق بالمراكز الجهوية للاستثمار، أكد السيد الوزير المنتدب أنها تلعب دورا مهما على المستوى الجهوي وأن الإصلاحات أصبحت ضرورية لتمكينها من تشجيع الاستثمارات على المستوى الجهوي وبالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، أشار أن لها دعم خاص بها، رغم أنها تمثل أقل من 4% من الاستثمار الإجمالي، فهي توفر أكثر من 80% من مناصب الشغل، وتسهل الحصول على التمويل والولوج للطلبات العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لمقتضيات النظام الداخلي، تقدمت الفرق والمجموعات البرلمانية بمجموعة من مقترحات التعديلات حول مشروع قانون-الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، بلغ عددها 107 تعديلا، وهي موزعة كالآتي:

- فريق الأصالة والمعاصرة: 12 تعديلا؛

- الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: 16 تعديلا؛

- الفريق الحركي: 16 تعديلا؛

- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: 16 تعديلا؛

- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 16 تعديلا؛

- مجموعة العدالة الاجتماعية: 24 تعديلا؛

- الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب: 7 تعديلات.

وفي اجتماع اللجنة المنعقد بتاريخ 8 نونبر 2022 والمخصص للبت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون-الإطار، لم يتم قبول أي تعديل فيما تم التشبث بتعديلات أخرى، وسحب باقي التعديلات بعد بسط موقف الحكومة.

وعند عرض مواد مشروع قانون-الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار على التصويت، وافقت عليه اللجنة وفق النتيجة الواردة في جدول التصويت، كما وافقت على مشروع قانون-الإطار برتمته بالنتيجة

التالية:

الموافقون=09؛

المعارضون=00؛

المتنعون=01.

II- مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، لا يسعني إلا أن أشكر السيد الوزير على عرضه القيم، مشيدين بالعمل الذي قامت به اللجنة المالية والتي صادقت على هذا المشروع بالإجماع وهو ما يبين الانخراط الإيجابي للأغلبية والمعارضة معا في سبيل إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود، فخورون في فريق التجمع الوطني للأحرار بأهمية هذا المشروع الذي انتظره المغاربة منذ أكثر من 20 سنة، وقد تفاعلت فرق الأغلبية بسرعة عبر تنظيم يوم دراسي في الموضوع على اعتبار أن الاستثمار يكتسي اليوم أهمية بالغة لدى جلالة الملك الذي تطرق في عدد من خطبه السامية لهذا الموضوع، كان آخرها الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه علينا بمناسبة افتتاح هذه السنة التشريعية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، والذي حث فيه الحكومة بتعاون مع القطاع الخاص، على ترجمة التزامات كل طرف في تعاقد وطني للاستثمار من أجل تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات التي من شأنها توفير 500 ألف منصب شغل في أفق 2026، ليؤكد جلالته ضرورة تحمل كل الأطراف المعنية مسؤولياتها للنهوض بالاستثمار الذي يعد محركا حقيقيا لإنعاش اقتصادنا خلال هذه الفترة من الأزمة، مبرزا جلالته أهمية تعزيز كل الآليات التي تمكن من تحفيز الجاذبية للرساميل وتشجيع المقاولات الخاصة الوطنية والأجنبية على الاستثمار في اقتصادنا.

هذا المشروع الذي يأتي في إطار استكمال الترسانة القانونية المتعلقة بالاستثمار الهادفة إلى تعزيز جاذبية المملكة بعد سلسلة من القوانين التشريعية التي عرفتها العشرة الأخيرة، على غرار الجهوية المتقدمة والميثاق الوطني للتمرکز الإداري وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار وتبسيط المساطر الإدارية والإصلاح الضريبي، وبعد 23 سنة من سريان مفعول ميثاق الاستثمار القديم الذي أصبح غير قادر على الاستجابة للتحديات الاقتصادية الجديدة.

جلالة الملك حفظه الله كان واضحا، حيث أعطى اهتماما كبيرا لموضوع الاستثمار الداخلي والخارجي والخاص، إضافة إلى إشراك رجال الأعمال ومن لهم الإمكانيات للاستثمار خدمة لوطن وتحريكا للدورة الاقتصادية، لأنه بدون استثمار لا يمكن حل معضلة البطالة التي

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،

إن إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار يعد قفزة نوعية من حيث التعاطي مع ملفات الاستثمار من خلال تبسيط المساطر وعقلنتها وتقليص آجال البت في الطلبات والرخص وتحسين آليات المواكبة والدعم الموجهة لحاملي المشاريع، فضلا عن التزليل الجهوي للاستثمار والتحفيز الاقتصادي للجهات، لذا وجب على جميع القطاعات الوزارية مواصلة اعتماد الإجراءات الضرورية لتفويض الصلاحيات بالتراخيص اللازمة لإنجاز مشاريع الاستثمار وإدراجها في مخططات اللاتمرکز الإداري، مع الحرص على إشراك المراكز الجهوية للاستثمار في وضع وتنزيل المخططات القطاعية على المستوى الترابي، واستشارتها خلال مراحل وضع التصور والتخطيط للمساعدات والتحفيزات المالية ذات البعد الترابي الموجهة لدعم المستثمرين والمقاولات.

أما بخصوص التفاوتات في مجال الاستثمار بين الجهات، فقد أكدته جائحة كورونا، وأكدته كذلك الحسابات الجهوية التي تصدرها المندوبية السامية للتخطيط، ومن خلالها يلاحظ وجود تفاوتات مهمة على مستوى نفقات الاستهلاك بين الجهات، وهذا يعكس التفاوت على مستوى الدخل، ويعكس التفاوت على مستوى توفير فرص الشغل كذلك، لذا أصبحت مسألة توطین الاستثمارات أمرا ملحا لتفكيك العجز القائم في هذه الجهات المهمشة، وهذا ما يجعلنا نؤكد أن إرساء خطة توطین الاستثمارات في الجهات الكبرى الضعيفة اقتصاديا وإنهاء افتراس الجهات الكبرى للاستثمارات، لأننا نلاحظ أن السلطات العمومية في بعض الجهات تبذل جهدا كبيرا في استقطاب وجلب المستثمرين، لكن في اللحظات الأخيرة يتم تهربهم إلى هذه الجهات الكبرى، ولنا أمثلة كثيرة في ذلك على صعيد الجهات 12، لذا وجب على الحكومة أن تتفاوض مع هؤلاء المستثمرين وتمنح لهم تحفيزات وتخفف في قيمة العقار من أجل الاستثمار في مثل هذه الجهات التي على الأقل تتوفر على البنيات التحتية الأساسية.

السيد الوزير المحترم،

في انتظار تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار والذي تم تخصيص 15 مليار درهم منها من الميزانية العامة للدولة، والذي جاء بعد تشخيص الاقتصاد واتضح جميع مشكلات النمو الاقتصادي والهشاشة التي كشفت عنها أزمة "كوفيد-19"، هذا الصندوق الذي تعول عليه الدولة كثيرا لتدبير أمثل لهذا القطاع، الذي يساهم مباشرة في خلق مناصب شغل وتحقيق نسبة نمو كفيلة بتحقيق الرفاه الاجتماعي وتمويل الأوراش الاجتماعية الكبرى، والارتكاز على مبادئ الحكامة الجيدة، لإصلاح الإشكالات التي يعاني منها الاستثمار بالمغرب، لعل أبرزها ضعف المردودية التي أقرها تقرير بنك المغرب لسنة 2021، موصيا بإصلاح النظام الجبائي وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار.

تشكل العمود الفقري لبناء الدولة الاجتماعية المتوازنة التي نطمح لها جميعا.

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،

لا تفوتني الفرصة دون أن أعبّر عن عظيم الامتنان والتنويه بعمل الأجهزة الأمنية في التصدي للإرهاب وتحقيق الأمن الداخلي والخارجي لبلادنا والذي يعد بالنسبة إلينا أحد الدعامات الأساسية لتوضيح الرؤية، حيث يعتمد العديد من المستثمرين الأجانب اللجوء إلى المغرب من أجل الاستثمار بسبب الاستقرار الذي ينعم به البلد، وتوفره على منصة جاذبة له بفعل الإصلاحات التي تقوم بها بلادنا على كافة المستويات.

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،

إن الميثاق الجديد للاستثمار الذي يسعى للرفع من مردودية الاستثمار الخاص على وجه الخصوص في المغرب ويساهم في النمو الاقتصادي، والذي ينص على قيام سياسة الدولة في مجال تنمية الاستثمار على مبادئ حرية المقاول والمنافسة الحرة والشفافية والمساواة في معاملة المستثمرين كيفما كانت جنسيتهم، وتحقيق الأمن القانوني ومبادئ الحكامة الجيدة، فتح فيه المغرب الأفاق في إطار تحسين مناخ الأعمال، لذا وجب على اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال مواصلة تعبئة عملها، لتمكينها من الاضطلاع الإيجابي بمهامها في اقتراح وتنفيذ التدابير الكفيلة بتحسين مناخ الأعمال وتعزيز إطارها القانوني وتقييم تأثيرها على القطاعات المعنية بتنسيق تام مع مختلف الشركاء من القطاعين العام والخاص، وذلك باعتبارها قوة اقتراحية ولجنة توجيهية مسؤولة عن تنفيذ وتقييم برامج الإصلاح التي يتم اعتمادها ومن أبرز المؤشرات التي يجب الاشتغال عليها والتي من شأنها تحسين مناخ الأعمال بالمملكة مؤشر الرشوة الذي يجب التعاطي معه من خلال مجموعة من التدخلات المتعلقة أساسا بإصلاح المساطر الإدارية ورقمنة الإجراءات لإضفاء الشفافية اللازمة على التعاملات بين المواطنين والمقاولات من جهة والإدارة من جهة أخرى، ومواكبة عملية إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، بالنظر للدور الهام الذي تلعبه في الاستثمار الجهوي من خلال توفير المواكبة والمتابعة، خاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وبالنظر كذلك لدورها المحوري في تبسيط المساطر وتحسين التواصل وتوفير المعطيات الخاصة بالمؤهلات الاقتصادية للجهة، مع مواكبة الجماعات الترابية وتعزيز التواصل معها، بما يمكن من تحقيق التكامل فيما بينها في مجال تعزيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال على صعيد الجهات.

العادلة للمناطق، ويعطي الأولوية للقطاعات الواعدة في الاقتصاد المحلي.

أما بخصوص معادلة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فميثاق الاستثمار الجديد يعد فرصة لإعادة النظر فيما يتعلق بتركيز الدولة على القطاعات السيادية والأعمال الكبرى.

الملاحظ أن ميزانية الاستثمار تبلغ حوالي 240 مليار درهم، وهي من أعلى المعدلات في العالم، ومع ذلك، فإنه لا يولد نموًا قويًا ولا ينتج الكثير من الوظائف.

من ثم، تدعو الحاجة إلى إشراك القطاع الخاص بشكل أكبر، إذ لا يمكن تنشيطه إلا إذا وُفرت ظروف مواتية له، مثل اقتصاد السوق بقوانينه القائمة على أقصى قدر من البحث عن الربح، وهو المعطى الذي أخذه "ميثاق الاستثمار الجديد" في الحسبان مع مختلف التدابير المحفزة

وهنا لا بد أن نشير أن ثمة عدة أسئلة تطرح من أجل تحسين "ميثاق الاستثمار الجديد" وفي مقدمتها كيفية التعامل مع القطاع الاقتصادي غير المنظم الذي يدرّ أكثر من 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، فلا بد بالتالي من مساعدته على إعادة الهيكلة والتطور نحو الاندماج التدريجي في الاقتصاد المنظم.

كما يتعين على الشركات الكبرى والمؤسسات العامة أن تفتح على الشركات الناشئة باعتبارها مساهمة في الانتعاش الاقتصادي.

السيد الوزير المحترم،

إن ارتباط اقتصادنا بالسياق الدولي يحتم علينا الإسراع في سياسة التحول الرقمي وربط الميثاق الجديد للاستثمار بإصلاح الاستراتيجية الرقمية ما سينعكس لا محالة إيجابا على الاستثمارات وسيوفر للمستثمرين المزيد من الفرص الاقتصادية؛ فهوارفعة حقيقية للنمو الشامل، وسيجعل بلادنا مركزا مهما في هذا المجال على الصعيد الأفريقي.

ولدعم هذا المشروع، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة ندعو حكومتنا إلى الاستمرار في وضع الآليات التي من شأنها تشجيع المبادرات وتسهيل ريادة الأعمال ودعم الاستثمار وتعزيز المناخ الاقتصادي، علاوة على التنفيذ الأمثل للإجراءات المختلفة القادرة على خلق ديناميكية استثمارية، وتسريع مشاريع الإصلاح ذات الصلة، مع ضمان مراقبة تنفيذها على أرض الواقع.

وفي الأخير، فإننا نجدد التنويه والاشادة بمضامين هذا المشروع الذي نعتبره جسرا عبور لاقتصادنا الوطني وصورة نقدمها للمستثمرين المغاربة والأجانب لكسب ثقتهم، وبالتالي فتح الأفاق أمامهم للاستثمار في بلادنا، ونصوت على مشروع قانون-الإطار رقم 22.03 بمثابة ميثاق الاستثمار بالإيجاب.

وفي الأخير، وبحكم موقعنا وانتفاءنا لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نصوت بالإيجاب مع هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

III- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التصويت على مشروع قانون-الإطار رقم 22.03 بمثابة ميثاق الاستثمار.

السيد الوزير المحترم،

بداية، لا بد أن ننوه بالعمل المشترك لكل مكونات الحكومة في إطار الحكامة الجيدة، والتي أثمرت مشروع قانون-الإطار الذي نحن بصدد مناقشته، والذي يهدف بالأساس إلى تنفيذ إصلاح في سياسة الدولة في مجال تنمية الاستثمار وتشجيعه من أجل ملاءمتها مع متطلبات النموذج التنموي الجديد وتجاوز الجمود الذي عرفه ميثاق الاستثمار، وذلك من خلال تجديده بعد أزيد من 26 سنة من تطبيق القانون-الإطار رقم 18.95، والذي كان من المفروض أن يتم إعادة النظر فيه منذ سنوات حتى يتلاءم مع سياسة الدولة في هذا المجال ويواكب التحولات العميقة لبلادنا على الصعيدين الوطني والدولي، خاصة في ظل سياق دولي يتميز بالمنافسة الشرسة على جلب أكبر عدد من الاستثمارات.

إن ما يميز قانون-الإطار الجديد ويكسبه قوته هو شموليته لكل الاستثمارات سواء الكبيرة منها أو الصغيرة، كما أنه جاء ليشمل جميع المستثمرين المغاربة والأجانب على حد سواء وليغطي جميع الجهات بالمملكة وبدون استثناء، وهنا لا بد من الإشارة إلى العمل الكبير الذي ينتظر الحكومة الحالية فيما يتعلق بتقليص الفوارق بين عمالات وأقاليم المملكة في جذب الاستثمارات، ما سينعكس إيجابا على توزيع السكان في مختلف المناطق ببلادنا ويساهم في استقرار الأسر ويخفف الضغط على المدن الكبرى بالمملكة والتي أصبحت تعرف كثافة سكانية جد مرتفعة مقارنة مع باقي المدن.

السيد الوزير المحترم،

إن الوضع القائم والذي مازال ساريا، يقتصر على سلسلة من الإجراءات الضريبية وغيرها من التدابير المتعلقة بالوعاء العقاري، فكان من الضروري وضع بعض الضوابط الجديدة من خلال إعطاء المزيد من التماسك والفعالية لهذا النظام، بهدف زيادة حصة الاستثمار الخاص في إجمالي الاستثمار من الثلث فقط إلى الثلثين في أفق عام 2035، وهو ما من شأنه أن يخلق فرص عمل جديدة، ويعزز التنمية

واحتراما لمسؤولياتنا البرلمانية سنعمل بمعيتكم على تجويد هذا النص ومناقشته مناقشة مستفيضة لنضيف لمشروعيتها التنفيذية مشروعية سياسية تشريعية برلمانية، تجعله يحظى بالتقدير على الصعيدين الوطني والدولي، خصوصا أنه يقدم للحكومة ومختلف الفاعلين الخطوط العريضة لميدان الاستثمارتخدم الاختيارات الكبرى للحكومة الحالية المتمثلة في الدولة الاجتماعية وفي توفير الشغل، حيث سيساهم في تمكينها من تطويع الاستثمار لخدمة هذه التوجهات المتوافق عليها مجتمعا، كما يجعل الحكومة قادرة على التوجيه الإرادي للاستثمار عبر المنح وهو أمر أساسي، كما سيخدم العدالة المالية والترايبية في توزيع الاستثمار العمومي وتوجيه الاستثمار الخاص لتحقيق هذا المطمح، وبالتالي يكون الاستهداف متحكما فيه ترايبيا وقطاعيا، حيث يصبح الاستثمار آلية في هذا الإطار خصوصا فيما يتعلق (STARTUP) أو الطاقات المتجددة أو التكنولوجيات الحديثة أو الثورة الصناعية الرابعة، وبصفة عامة توجهات المغرب فيما يتعلق بالتنافسية الدولية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يواجه المغرب رهانات كبيرة من قبيل الاستثمار المنتج، حيث علينا أن نوفر استثمارا منتجا للثروة ومنتجا لمناصب الشغل ومنتجا للدينامية الاقتصادية المحلية، وفي تقييم سريع للاستثمارات التي ساهمت فيها الدولة نجد أن عددا لا يستهان به منها لم يحقق تنمية محلية، ولم يساهم في التقليل من البطالة، بل منها ما شكل ضغطا على التوازنات الماكرو اقتصادية خصوصا ما يتعلق بميزان الأداءات، إذن لا بد لنا من النجاح في توفير استثمار منتج ومستدام، والاستدامة هنا لا تقتصر على الموارد فقط، ولكن ضمان ديمومة التأثير الإيجابي على الساكنة المحلية وثقافتها وغيرها من المجالات، أي الاستدامة في بعدها الأيكولوجي وبعدها التنموي والثقافي أيضا.

ويتمثل الرهان الثاني في: كيف يمكن للمغرب أن يستفيد من موقعه وشراكاته الاستراتيجية في محيطه الإقليمي؟ خصوصا مع بروز تحولات دولية كبرى قد تؤثر على الاقتصادات العالمية، أهمها بروز نزعة مناهضة للعولمة، تأججت بعد الخروج من الجائحة، أفرزت حروبا تجارية ساهمت في تعميق اللايقين في المستقبل الاقتصادي للعالم بأسره، نرى لدى مختلف الدول بالمقابل الميل نحو نزعة وطنية تقنية، والاستثمار في ما هو وطني، فالكل الآن يتحدث عن السيادة الوطنية وعن الصناعة الوطنية وعن الأمن الغذائي، وهي نزعة مضادة للعولمة، فالدول الآن تتجه إلى نفسها وتسعى للوقوف على مقوماتها، والبحث على تحالفات جديدة في محيطها الإقليمي، خصوصا لضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي، وبالنسبة لبلادنا يبقى الفضاء الإفريقي والفضاء الأورومتوسطي هو الملاذ في هذه الحالة، مما يحتم علينا

IV- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني ان أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة مشروع القانون-الإطار رقم رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار.

بداية، أهنتكم السيد الوزير، ومن خلالكم نهى الحكومة التي استطاعت إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود، هذا القانون الإطار الذي طال انتظاره بعد عدة مسودات والعديد من المشاورات واللقاءات، والذي جاء بعد 26 سنة على صدور القانون-الإطار رقم 95.18 بمثابة ميثاق الاستثمار، وبعد 65 صيغة سابقة لمشروع إصلاح ميثاق الاستثمار منذ أكثر من 10 سنوات، وجاء وفقا لتطلعات النموذج التنموي الجديد، يهدف القانون-الإطار إلى عكس التوزيع الحالي للاستثمار بين الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص، لتحقيق هذا الطموح، يسعى القانون-الإطار إلى بلوغ 7 أهداف أساسية:

✓ إحداث مناصب شغل قارة؛

✓ تقليص الفوارق المالية والترايبية بين جهات وأقاليم المملكة في مجال جذب الاستثمارات؛

✓ توجيه الاستثمار نحو قطاعات الأنشطة ذات الأولوية ومهن المستقبل؛

✓ تحسين مناخ الأعمال؛

✓ اعتماد التنمية المستدامة؛

✓ استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما يضم الميثاق أنظمة لدعم الاستثمار: نظام أساسي للاستثمار والنظام الخاص الرامي إلى تشجيع تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي، والنظام الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، والنظام الخاص الموجه إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نؤكد لكم أننا في الفريق الاستقلالي نساند مجهودات الحكومة وسنعمل معا لإخراج هذا القانون-الإطار إلى الوجود، لأنه يشكل لنا طفرة مهمة منذ مدونة الاستثمار في التسعينات إلى الآن.

لاهتمامها بهذا الجانب عن طريق تنفيذ التوجيهات الملكية السامية بتعميم الحماية الاجتماعية وتفعيل السجل الاجتماعي هو استثمار أساسي في هذا الرأسمال اللامادي، مما سيساهم لا محالة في تمكين الفئات الهشة من المساهمة في الدورة الاقتصادية مما سيؤدي إلى توفير الظروف الكفيلة لتحقيق ذلك.

من جانب آخر، يجب التفكير في جعل الوجهة المغربية وجهة استثمارية مفضلة لمختلف الرساميل الأجنبية، هنا لا ننكر الجهد الكبير الذي تقوم به مختلف المؤسسة المعنية بتسويق وجهة المغرب مما بوأنا مكانة متميزة على الصعيد الإفريقي، ولكن لم نحقق بعد المطلوب على المستوى العربي أو غيره مع الدول المماثلة لاقتصادنا ذات الدخل المتوسط، مما يستوجب القيام بمجهود إضافي.

واسحوا لي أن أذكر السيد الوزير أن المشكل ليس في جذب الاستثمار الدولي إلى بلادنا، فهناك مجهود كبير ومعتبر في حضور المنتديات الاقتصادية الدولية والمشاركة في اللقاءات الاقتصادية المعنية بالاستثمار ونسوق الوجهة المغربية بامتياز ونجلب مستثمرين، لكن تبقى نسبة الإنجاز متدنية، فنسبة المشاريع التي تنطلق وتتوقف أو التي لم تر النور مرتفعة، لهذا فالأمر يتطلب مرافقة ومواكبة من الدولة، فرغم أن الجاذبية للاستثمار جيدة إلا أن حاجز عدم المواكبة يؤثر على نسبة الإنجاز، لغياب آلية لتتبع المستثمر من بداية المشروع إلى بداية الإنتاج، فعوض أن يكون بعض المتدخلون من إدارة ومؤسساتهم المساعدون على التنفيذ يصبحون عرقلة في وجه الاستثمار والمستثمر.

التحدي الكبير المطروح هو خلق بنية، تقدمنا على مستوى تحسين مناخ الأعمال، وعلينا أن نتقدم أكثر على مستوى تبسيط المساطر والرقمنة وعدد أيام التقاضي، وهنا لابد من الإشارة إلى أهمية إصلاح القضاء، خصوصا المتعلق بالاستثمار لتفادي لجوء المستثمرين الدوليين إلى آليات التحكيم الدولية مما يرهق ميزانية الدولة ويساهم في استهلاك العملة الصعبة. علينا استرجاع ثقة المستثمر في الجهاز القضائي لبلادنا، إن كسب رهان الرفع من الاستثمار الوطني والدولي يتطلب جرأة أكبر تتمثل في تحديد المتدخلين بدقة على المستوى الترابي، من يعمل ماذا؟ (Qui fait Quoi?) يجب أن تكون الأدوار محددة بدقة، ماهي حدود تدخل المراكز الجهوية للاستثمار؟ وما هو دور اللجنة الجهوية للاستثمار؟ وعدم ترك الفرصة لتدخل أي طرف غير معني بالاستثمار في أية مرحلة من مراحل الإنجاز، فليس المصادقة على المشروع هو الهدف، فالمعاناة تبدأ مع بداية تنفيذ المشروع فيتعدد المتدخلون وتعدد المطالب والمتبطات، فالمستثمر في بعض الحالات يواجه كل يوم مشكلة من نوع، مما أصبح معه تحلي المستثمر بصبر "سيزيفي" لتحقيق مشروعه، إذن فالأمر يتطلب جرأة سياسية لتحديد مكان الخلل بدقة لإنجاح هذا المشروع القانون-الإطار وغيره، هذا يقودنا إلى امتلاك ثقافة حماية المستثمر، بل للأسف هناك من يمعن في ثقافة عرقلة المستثمر، فالعمل يجب أن يكون على هذا المستوى،

في المغرب اتخاذ قرارات حاسمة فيما يخص الاستثمار، وخصوصا التوجهات الصناعية التي يجب المضي فيها لضمان سوق دولية قارة نسبيا، وأخص بالذكر هنا ما أصبح يعرف بالمهن العالمية للمغرب، وكيف يمكن أن نكون منخرطين في هذه الدينامية العالمية خصوصا في علاقتنا مع الاتحاد الأوروبي، مما يفرض علينا دفع الاستثمار المغربي في هذا الاتجاه، فهل نريد أن نستثمر في صناعة السيارات نظرا لأهميتها ولكونها تدر عملة صعبة مهمة، ولكن نسجل وجود جزء يسير من الاستثمار الوطني في هذا القطاع لا يتجاوز 1%، مما يطرح علينا تحديا كبيرا فيما يخص تعبئة الاستثمار لنحافظ على ريادتنا التي نحتلها الآن في القطاع.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لا بد أن نطرح السؤال التالي: كيف يمكن للدولة أن تتدخل لخلق التوازنات المجالية والترابية من خلال الاستثمار؟ فمثلا من خلال مشروع قانون المالية الذي ناقشه الآن فالاستثمار العمومي سيصل إلى حوالي 300 مليار درهم مما يمثل ثلثي الاستثمار، وسنعمل على التحفيز من خلال صندوق محمد السادس للاستثمار، وتبقى الدعوة الملكية إلى تعبئة 550 مليار درهم في غضون 2026 موجهة أساسيا للتوجه الحكومي، من هنا جاء التساؤل عن دور الاستثمار العمومي في خلق التوازنات المجالية والترابية والقطاعية، فإذا كان الاستثمار الخاص يفضل المنطقة الموجودة بين طنجة وأكادير، فالاستثمار العمومي مطالب بالوجود في المناطق الأخرى التي تعاني نقصا في الاستثمارات الخاصة، ولا يفوتنا هنا الحديث عن إشكالية أخرى تتجلى في تأثير الرأسمال القار على الاستثمار في المغرب، ملاحظات تقرير البنك الدولي لسنة 2018، المتعلق بالمغرب في 2040، حيث أشار إلى أن المغرب راهن منذ حوالي عقدين على الرأسمال القار - الثابت هو الأساس بالنسبة للاستثمار في المغرب، هذا ما مكن من تحقيق معدل نمو في 4% فقط، وذلك لكون المغرب يتوفر على هوامش ربح نقط جديدة في معدل النمو لم يستغلها من قبيل الرأسمال اللامادي وخصوصا المؤسساتي منه، رغم المجهودات التي تم القيام بها لتحسين مناخ الأعمال وتطوير أداء البورصة وغيرها من الإصلاحات الاجتماعية التي تبقى غير كافية مادامت لم تمكن المغرب من ربح نقطة أو نقطتين من معدل النمو، ويبقى كذلك فتح سوق الشغل كحافز للنمو ولدينامية اقتصادية ولخلق الثروة، مع ضرورة الاهتمام بولوج المرأة لسوق الشغل لأن نسبة 22% نسبة غير كافية لكسب هذا الرهان، إذن عند الاشتغال في هذا الاتجاه سنربح نقطة أخرى ونصل للمعدل السحري 7%، ويبقى التفكير في تعبئة الرأسمال فقط مانعا لحد الآن من القيام بالتدخلين السابقين (الرأسمال اللامادي - وفتح سوق الشغل) وبالتالي ضياع نقط إضافية في معدل النمو، من هنا يأتي دعمنا في الفريق الاستقلالي للحكومة

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تهنئكم السيد الوزير على هذا المشروع الذي يطرح التوجهات العامة، وقبل الختم لدينا مجموعة من الملاحظات:

- نتمنى منكم إشراك المؤسسة التشريعية في تنزيل النصوص التنظيمية التي تمت الإشارة إليها في هذه المشروع القانون- الإطار لتمكين البرلمان من حقه الكامل في التشريع في توافق مع العمل الحكومي؛

- التركيز على المنح مهم جدا، ولكن لا يحل الإشكالية؛

- لا بد من الجرأة فيما يخص الحكامة؛

- بدون آليات للتتبع ومواكبة المستثمرين والاستثمارات لم يؤت هذا القانون النتائج المتوخاة منه.

وفي الختام، نسجل عليكم السيد الوزير عدم تجاوبكم مع أي تعديل من تعديلاتنا التي كنا نتغيا منها تجويد النص وتحديد مجالات تدخل كل فاعل في سلسلة الاستثمار ودعم مواكبة المستثمرين.

ورغم ذلك نجدد شكرنا وتهنئتنا لكم ونعلن دعمنا لهذا المشروع.

شكرا على حسن إصغائكم.

V- مداخلة الفريق الحركي:

يشرفني أن ادخل باسم الفريق الحركي بمجلس المستشارين لأعرض وجهة نظرنا حول هذا المشروع الهام الذي حظي باهتمام خاص من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في مناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، وبالرغم من أننا نصطف في المعارضة، فإننا نهئ الحكومة لتفاعلها الإيجابي والسريع لتفعيل مضامين الخطاب الملكي السامي المتعلق بالاستثمار، بحيث نرحب بكل مبادرة هي في صالح الوطن والمواطنين، فالمغرب اليوم وبعد الوضعية الاقتصادية العالمية والوطنية الصعبة جراء مخلفات الوباء والحرب الروسية الأوكرانية التي أثرت سلبا على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، في أمس الحاجة لتوفير فرص الشغل للشباب وتوفير الموارد المالية لتمويل البرامج الاجتماعية والتنمية وتحقيق نقلة نوعية من خلال تحفيز وجاذبية الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية من خلال تحسين مناخ الأعمال وتسهيل الولوج لتمويلات الأبنك وتوفير العقار وتفعيل آليات التحكيم والوساطة وغيرها من الضمانات الكفيلة لتشجيع المستثمرين والانخراط في قطاعات واعدة.

وبالرجوع الى مضامين هذا المشروع الذي نحن اليوم بصدد مناقشته والذي يربط بين سوق الشغل وتقليص الفوارق المجالية والقطاعات ذات الأولوية والصادرات والإنتاج المحلي، فإن ما يعاب عليه

فيجب تغيير الصورة النمطية التي يمتلكها بعض المستثمرين المتعلقة بعدم حماية المستثمر يجب تغييرها.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

قامت الدولة بمجهود كبير فيما يخص ضبط العقار لجعله رافعة للاستثمار، فقد تمت المصادقة على القانون 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية، تلاه منشور السيد رئيس الحكومة رقم 02/20-21 الذي يحدد الاقتناءات والتخصيصات العقارية التي تهم الملك الخاص للدولة وخصوصا كيفية تامين العقار والجهة المخولة لذلك، لكن يبقى تامين وتصنيف العقار العام للدولة والخاص للجماعات الترابية وتوفير بنك معلومات خاص به مطلبا ملحا سيساهم لا محالة في التغلب على إشكالية مزمنا لدينا ألا وهي توفير العقار المناسب للاستثمار، ونرى بذلك الوقت والجهد، فهناك مناطق صناعية متعددة في مناطق متعددة جهزت وصرفت عليها ملايين الدراهم ولم تثمن فلم تصل نسبة الملاء بها إلى 50%، وذلك راجع لعدة أسباب يمكن أن نذكر منها:

- غلاء ثمن العقار في هذه المناطق؛

- ضعف البنية التحتية بها؛

- انعدام عدة مرافق ضرورية بها؛

- تهرئ مناطق صناعية وفق رغبات المخططين وليس وفق حاجيات الزبناء/المستثمرين؛

- كما نفتقد لآليات تديير هذه المناطق.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يطول الحديث عن مشكل التمويل، فتمويل الاستثمار في المغرب لازال كلاسيكيا بشكل كبير عند مقارنة المغرب بدول قريبة من اقتصاده كزامبيا أو رواندا، سواء تعلق الامر بسوق الرساميل، فالبورصة المغربية ليست لها من السيولة ما يكفي لتمويل رزمة المقاولات، فكل المنتوجات الموجودة بها لا تساهم في ذلك سواء تعلق الأمر بالأسهم أو شواهد الإيداع أو الصكوك، فلازلنا في اللبنة الأولى على مستوى تعبئة الرأسمال، وعلى مستوى التمويل البنكي نفس الملاحظة، فالأبنك لازالت تميل إلى استثمار أموالها في السوق المالية رغم ضعف نسبة الفائدة، عوض المضي في إطار مشروع وحتى إذا اختارت المشروع فإنها تطالب بضمانات خارج المشروع للمساهمة في التمويل.

كما وجب التذكير أن بلادنا عرفت خلال العقدین الأخيرین دينامية استثمارية كبيرة، مكنت بلادنا من تقوية قدراتها الاقتصادية ومضاعفة الناتج الداخلي الخام بحوالي ثلاث مرات وتعزيز الجاذبية الاقتصادية الوطنية.

وتجلت هذه الدينامية في تعزيز البنية التحتية الوطنية وتقوية الربط اللوجستي وإنشاء فضاءات صناعية ومنصات تجارية، جعلت من المغرب قبلة لكبرى المشاريع الاستثمارية العالمية، خاصة في قطاعات إنتاج السيارات وصناعة الطائرات والصناعات الغذائية والتحويلية، وبهذا تمكن المغرب في سنوات قليلة من تطوير قدراته الاستثمارية وانبثاق مجموعة من سلاسل القيمة ذات الأثر العالي على خلق القيمة المضافة والفرص للمقاولات والشباب.

وبفضل هذه الرؤية الاستثمارية التي يقودها جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده تمكن المغرب من الريادة في مجال صناعة السيارات على المستوى القاري، والتواجد بين أكثر دول العالم تنافسية في هذا المجال، وتطوير منصات مرجعية لصناعة أجزاء الطائرات بمستويات إدماج من بين الأعلى عالميا وتعزيز القدرات اللوجيستية الوطنية، من خلال أهم ميناء قاري وإقليمي (ميناء طنجة المتوسط).

وعلى الرغم من كل المجهودات الجبارة التي تقوم بها بلادنا، يلاحظ أن تأثير الاستثمار على الاقتصاد الوطني يبقى جد محدودا، ويسجل أن الاقتصاد الوطني ينمو ببطء كبير مقارنة مع المجهود الاستثماري، ويرجع ذلك بالأساس لغياب الأثر الاقتصادي لمجموعة من المشاريع الاستثمارية بالنظر لضعف ارتباطها بالمنظومة الاقتصادية الوطنية ومحدودية قدراتها على التشغيل وتطوير المناولة وعوامل التحفيز الاقتصادي.

وهذا الوضع كان من بين الأسباب المرجعية للتعجيل ببناء نموذج تنموي جديد قادر على تحرير الطاقات وضمان الالتقائية بين السياسات العمومية، بجانب اعتماد ميثاق جديد للاستثمار قادر على توفير شروط انبثاق إطار استثماري وطني عملي ودامج وفعال.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي نعتبر أن ميثاق الاستثمار آلية حقيقية لتحفيز القطاع الخاص على أداء دور مركزي في التنمية الاقتصادية، وأن التكامل بين الاستثمارين العام والخاص يمثل المحرك الفعلي للحياة الاقتصادية الوطنية، من أجل خلق الثروة وتوزيعها بشكل عادل بين مختلف الفئات المجتمعية، ومعنى ذلك أن الاستثمار بوجهه العام والخاص يقع في صلب التصور الذي أصبح محط إجماع مختلف الفرقاء السياسيين، والذي كنا دائما من أنصاره الأوفياء في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية طيلة عقود متواصلة، وهو تصور الدولة الاجتماعية.

لقد سبق لنا كفريق اشتراكي بالبرلمان أن أكدنا ما مرة على ضرورة

هو عدم التركيز على راهنية الأمن الغذائي والصحي الذي ما أوجنا إليه اليوم، ولذلك وجب التركيز على أهمية الاستثمارات في هذين القطاعين للاستجابة لمتطلبات السوق المحلية.

السيد الرئيس المحترم،

لقد ركز هذا المشروع على أربعة أنظمة لدعم الاستثمار متوزعة بين نظام أساسي ونظام للتشجيع وتواجد المقاولات على الصعيد الدولي ونظام خاص بالمقاولات المتوسطة والصغيرة ونظام سوف يطبق على مشاريع ذات الطابع الاستراتيجي وجاءت المنح على رأس التحفيزات وعلى ألا تتجاوز 30% من الاستثمارات.

فالاستثمار يحتاج أولا إلى الأمن القانوني والقضائي وقوة المحاكم الوطنية وقدرتها على مسايرة مجريات الأمور بسرعة كبيرة، بدل التحكيم الدولي الذي يفضله المستثمرين الأجانب.

ففي نظرنا إن تفعيل آليات المتابعة والمراقبة والتقييم المستمر والمحاسبة كفيل بحماية المال العام الموجه على شكل منح للمستثمرين من تسخيرها في أهداف أخرى غير التي خصص لها.

أملنا السيد الرئيس أن نجعل من هذا الميثاق بوابة للاستثمارات في المناطق النائية والقروية لتحقيق العدالة المجالية والتخفيف من الهجرة نحو المدن من خلال المراسيم التي ستصدرها الحكومة والتي ينبغي إطلاع البرلمان عليها قبل تنفيذها، وذلك من أجل تعزيز الثقة المتبادلة بين المؤسسات، كما أن انفتاح هذا المشروع على مغاربة العالم وتشجيعهم على الاستثمار ببلدهم الأم بكل ثقة واطمئنان من شأنه تعزيز الاستثمارات الخاصة لبلوغ أهداف هذا المشروع والمتجلية في الوصول الى ثلثين من استثمارات القطاع الخاص وثلث القطاع العام.

وفي الختام، أملنا أن يكرس هذا المشروع الذي سنتفاعل معه بالإيجاب أرضية قارة ومميزة للاستثمار لجعل بلادنا قطبا بارزا للاستثمارات الإقليمية والدولية.

والسلام عليكم.

VI- مداخلة الفريق الاشتراكي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني التدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع قانون-إطار رقم 22.03 بمثابة ميثاق الاستثمار المعروف على أنظارنا اليوم للتصويت، وهي مناسبة لنؤكد من خلالها أهمية هذا المشروع نظرا لبعده الاستراتيجي وتأثيره المتوقع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

داخلها، عبر إقرار التوازن الموضوعي بين حقوق الأجراء وأرباب العمل.
السيد الرئيس،

ومن منطلق مسؤوليتنا كمعارضة مواطنة وتفعيلا للتوجهات الملكية السامية المتضمنة في خطاب افتتاح البرلمان، الداعية إلى اعتماد ميثاق تنافسي جديد للاستثمار في أسرع وقت، وبالنظر إلى ما يعرفه العالم من انتكاسات اقتصادية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية غير المسبوقة، حيث أصبحنا مطالبون بتعبئة وطنية شاملة، وتضافر جهود الجميع، بهدف تجاوز تحدياتها.

وفي هذا الإطار، وتفعيلا لسياسة الدولة في مجال تحفيز الاستثمارات فإننا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين سنصوت بالإيجاب على مضامين مشروع قانون-إطار رقم 22.03 بمثابة ميثاق الاستثمار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

VII- مداخلة المستشارة السيدة فتيحة خورتال باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون، السيدات المستشارات،

إن فهما عميقا لمناقشة هذا المشروع الهام، بل والاستراتيجي يتطلب وجوبا استحضار السياق التشريعي العام، الذي يأتي في إطاره والذي يتميز بإحالة وإقرار العديد من النصوص التشريعية المهيكلية والحاسمة، والتي تشمل العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فإذا كان الملف الاجتماعي ورشا تشريعي مفتوحا، فإن الجانب الاقتصادي لا يقل حركية عن الجانب الاجتماعي، ومرد كل ذلك إلى الإرادة الملكية السامية حيث ما فتىء جلاله الملك حفظه الله كافة السلطات العمومية إلى العمل والعطاء لغاية رقي مجتمعتنا وخدمة المواطنين والمواطنات.

إن أهمية هذه اللحظة التي نعيشها اليوم لا تقتصر على أننا بصدد قانون إطار بكل الحمولة الدستورية والقانونية التي تكتسبها القوانين الإطار، بل إن أهميتها تكمن أيضا في السياق الوطني والدولي العام الذي يأتي في إطاره والموسوم بإشكاليات هيكلية داخلية وبتنامي المخاطر الدولية على الاقتصاديات الوطنية، إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على قناعة بأن المنظومة الجديدة للاستثمار التي وضعها بلادنا بتوجهات ملكية سامية قادرة على خلق قاطرة قوية لتحولات هيكلية في الاقتصاد المغربي.

غير أننا نجد التأكيد على أن بلوغ كل تلك الأهداف والمقاصد لا يمكن أن يتم إلا عبر النهوض بوضعية الشغيلة سواء في القطاع العام أو الخاص. ليس بوسعنا الحديث عن هذا المشروع الهيكلية دون استحضار بل والإشادة بالأهداف الأساسية السبع التي يروم تحقيقها، والتي وردت في العرض التقديمي للسيد الوزير، وذلك لأنها أهداف ومقاصد يتوقف

الاحتكام للمقتضيات الدستورية في التأصيل لمرتكزات هذا النمط من الدولة، بمعنى أننا اليوم مطالبون، ونحن نؤسس للتحويل الاقتصادي في بلادنا، أن نستلهم روح الدستور وأن نلتزم بالمقتضى الدستوري الذي ينبغي أن يؤطر الفعل الاقتصادي، وخاصة الفقرتين الثالثة والرابعة من الفصل 35 والذي يؤكد ويجمع بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي والذي نعتقد أنه المنطلق الذي ينبغي أن يؤطر المبادئ الكبرى والجوهرية لميثاق الاستثمار، وهي: الحرية، والمسؤولية، والعدالة، ويمتلك كل مبدأ من هذه المبادئ بعدين أساسيين: فمبدأ الحرية ببعديه حرية المبادرة والمقاولة من جهة والتنافس الحر من جهة ثانية، ومبدأ المسؤولية ببعديه، المسؤولية المجتمعية من جهة والمسؤولية البيئية من جهة ثانية، ومبدأ العدالة ببعديه، العدالة الاجتماعية من جهة والعدالة المجالية من جهة ثانية.

السيد الرئيس،

إن إصلاح منظومة الاستثمار بالمغرب، ووضع ميثاق خاص به يستدعي بالضرورة وضع رؤية استراتيجية متكاملة في مجال تحسين مناخ الأعمال، رؤية قوامها توفير بيئة مناسبة للاستثمار، واعتماد منظومة قانونية حديثة ومتكاملة ومندمجة، تجعل من المقاولة رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإصلاح مراكزه الجهوية، وتمكينها من الصلاحيات اللازمة للقيام بدورها على أكمل وجه، ووضع حد للعراقيل التي تحول دون أدائها للدور المنوط بها.

كما ألح جلاله الملك حفظه الله في أكثر من مناسبة على ضرورة تبسيط مساطر الاستثمار، وتحديد برامج المواكبة الموجهة للمقاولات، وتسهيل ولوجها للتمويل، والرفع من إنتاجيتها، وتكوين وتأهيل مواردها البشرية، لبلوغ هذا الهدف، وعملا على انتهاج ما يقتضيه التدرج والواقعية من استبعاد لأي اقتراح أو إصلاح يخلو من المصادقية والنجاحة، فإننا نعتبر أن من شأن الإطار الجهوي أن يوفر المجال الترابي والإداري الأنسب نظرا لما للإدارة الترابية حاليا من وسائل لحل المشاكل المتعلقة بإجراءات الاستثمار، ومن جهة أخرى وإدراكا منا بأهمية ودورها في تشجيع الاستثمار باعتبارها من المفاتيح المهمة في مجال تحسين مناخ الاستثمار وتشجيع المبادرة الحرة وحماية المقاولة، فإن القضاء مدعو للقيام بدوره الأساس في مواكبة هذا المسار، واستيعاب تحديات الظرفية الاقتصادية العالمية، والمناخ الاقتصادي الوطني.

ومن هذا المنطلق، يجب إقرار مجموعة من النصوص القانونية الحديثة والمهيكلية، الهادفة إلى تطوير منظومة المال والأعمال، وتشجيع الاستثمار، وتنشيط الدورة الاقتصادية، ودعم المقاولات الوطنية، وجعلها رافعة للتنمية الاقتصادية، ونخص بالذكر هنا، بعض النصوص الهامة، التي يجب العمل على تحديثها، كتعديل مدونة التجارة، وقوانين الشركات، وكذا القانون المتعلق بالضمانات المنقولة، فضلا عن تكريس مقاربة تخرج القاضي من الأدوار الكلاسيكية إلى أخرى ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية، وتضمن تحقيق أمن المقاولة والسلم الاجتماعي

مدخل لا غنى عنه أيضا مدخل لا غنى عنه للنجاح في تنزيل هذا القانون الهام، وفي هذا الإطار، لا يمكننا إلا التنويه بتفعيل الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومكافحتها وتوجه الحكومة نحو مراجعة الصفقات العمومية، هذا بالإضافة إلى مراجعة قانون مجلس المنافسة وقانون حرية الأسعار والمنافسة.

السيد الرئيس،

إنه لمن معالم التحول الكبير الذي جاء به هذا المشروع هو المشروع هو ما يتعلق بضمان السيادة لبلادنا وتقليص اعتمادها على الخارج في العديد من القطاعات والمجالات الحيوية في إطار الرؤية الملكية التي سبق لجلالته التعبير عنها والداعية إلى التركيز على هذه المجالات في سياق عالمي وإقليمي مطبوع بعودة قضايا السيادة إلى واجهة الأحداث.

هذا غيظ من فيض، ولكن دعوني السيد الرئيس أؤكد قبل أن أنهي هذه المداخلة المركزة على أن أحد الأهداف الكبرى التي تضمنها هذا المشروع والمتمثلة في عكس التوزيع الحالي للاستثماريين العمومي والاستثمار الخاص، يتوقف وجوبا على حل إشكاليات التمويل، ودفع القطاع البنكي إلى الانخراط المشروع وعد الركون فقط إلى حسابات الربح والخسارة، لأن الهدف الأسمى هو الوطن وازدهاره.

السيد الرئيس،

نعتبر في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن الوطنية الاقتصادية هي الحاضن الطبيعي لكل هذه المبادرات، غير أنها تتطلب أعمال النقد الذاتي من لدن جميع الفاعلين في العملية الاستثمارية، ذلك أن كل هذه القوانين والتشريعات والمبادرات التي تتخذها الدولة تتطلب انخراطا أكبر من لدن القطاع الخاص في كل هذه الرهانات الوطنية الكبرى، وبدون ذلك الانخراط ستظل كل هذه المجهودات صحيحة في واد.

وعلى كل حال، لقد حاولنا في هذه المداخلة المركزة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ألا نعيد تكرار الواقع والإشكاليات الهيكلية التي تواجه الاستثمار الداخلي كما الخارجي، والتي باتت معلومة لدى الجميع، ولكننا نعتبر أن الوقت وقت عمل، وإنجازات، ومبادرات.

فحي على العمل، مع وجوب أن تضع الحكومة وباقي الشركاء النهوض بوضعية الشغيلة والطبقة العاملة في مقدمة انشغالها وأولوياتها.

VIII- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

علمها إنجاح النموذج التنموي الجديد الذي نصبو جميعا إلى بلوغه، وأول تلك الأهداف هو إحداث مناصب شغل قارة، ومعلوم أن البطالة اليوم والأرقام المخيفة التي ما فتئت المندوبية السامية للتخطيط تعلن عنها تشكل أكبر تهديد للسلم الاجتماعي في بلادنا، وعلاوة على ذلك فإن هذا القانون-الإطار يضع كهدف ثاني له المساهمة في تقليص الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة في جذب الاستثمارات، وليس خاف عليكم جميعا السادة والسيدات، أن جلالته الملك حفظه الله في خطابه السامي في افتتاح البرلمان في أكتوبر سنة 2017، الذي دعا فيه جلالته إلى وضع النموذج التنموي الجديد، اعتبر أن أحد أهداف هذا النموذج التنموي الجديد يتعين أن تكون هي محاصرة التفاوتات المجالية، لذلك فإن هذا المشروع يندرج في صلب الرهانات الوطنية الكبرى ذات الصلة بتنزيل النموذج التنموي الجديد سيما ما يتعلق بالأوراش التحويلية للإقلاع والواردة في التقرير العام للجنة.

ولن نبالغ إذا ما قلنا بأن مطلب العدالة الاجتماعية والمجالية يفرض نفسه علينا اليوم، سيما مع شدة التفاوتات والتي عمقت التحويلات الدولية الراهنة منها، في ظل ارتفاع معدل التضخم وتراجع القدرة الشرائية، واندحار فئات مجتمعية كبيرة إلى الطبقة الهشة.

ثمة جهات وأقاليم عانت ولا تزال من ظلم تاريخي على مستوى خريطة توزيع الاستثمارات العمومية والخاصة، أن الأوان أن نعيد الأمل لسكانها ولساكنها حتى يتمكن المغرب من السير في درب التنمية بسرعة واحدة وليس بسرعتين.

وفي السياق ذاته فإنه لا يسعنا إلا التنويه بالهدف الثالث لهذا المشروع والمتمثل في توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الأولوية ومهن المستقبل، فليس بمقدورنا أن لا نواكب التحويلات البنوية التي سوف يعرفها سوق الشغل على الصعيد العالمي، والتي لا شك سيكون لها تأثير على بلادنا، كما أنه ليس بمقدورنا أن لا نعمل على خلق الآليات والوسائل التي سنتمكن بواسطتها من توجيه المستثمرين إلى القطاعات ذات الأولوية، خصوصا أن بلادنا وضعت على رأس أولويات العمل الوطني الراهن إحداث تحولات اجتماعية جوهرية في بعض المجالات والقطاعات التي يجب أن تواكب الاستثمار.

أما ما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال وتسهيل عملية الاستثمار، فيتعين هنا التأكيد وبكل الوضوح اللازم على أن عملا كبيرا يتعين القيام به في هذا المجال، خصوصا على مستوى تخليق الحياة العامة، وتبسيط المساطر الإدارية، وذلك لأنه على الرغم من صدور قوانين جد مهمة في هذا المجال مثل قانون تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية وميثاق المرافق العمومية، إلا أن الإدارة في عدة حالات نجدها عائق أمام الاستثمار.

وبالإضافة إلى كل ذلك فإن تحسين ترتيب بلادنا في مؤشر إدراك الرشوة، عبر المضي في التخليق ومكافحة كافة أشكال الفساد يعد أيضا

إن تحديّ تقوية الاستثمار هو طموحٌ واعد، من شأنه تقوية الاقتصاد الوطني ومكانة القطاع الخاص فيه، لذلك فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نُعبّر عن التزامنا التام والمسؤول لبلوغ نسبة 65% من الاستثمار الخاص في أفق 2035، مُقابل 35% حالياً، وذلك تنفيذاً للتوجهات الملكية السامية التي شددت على الدور الريادي للقطاع الخاص في ورش الميثاق الجديد للاستثمار ومُشاركته الفاعلة في تنزيل مَضَامِينِهِ.

السيد الوزير،

وإذ نُوّه التَّنْصِيصَ على التَقْيِيدِ بِأَجَالِ مُحَدَّدَةٍ لإصدار النُصوص التنظيمية التطبيقية للقانون الإطار وتفعيله، فإننا نأمل الإسراع في إخراج هذه النصوص قبل الأجل المنصوص عليها. وننتظر منكم إشراكنا في بلورة هذه المراسيم.

السيد الوزير،

فيما يخص دعم التنافسية، وفي سياق التفاعل مع النموذج التنموي الجديد، أصدر الاتحاد العام لمقاولات المغرب "الكتاب الأبيض" والذي هو عبارة عن خارطة طريق تتضمّن عددا من التدابير والمقترحات هدفها ترجمة رؤية النموذج التنموي الجديد وتزليلها، والتي كان من أهمها التأكيد على ضرورة تقوية القدرات التنافسية للمقاولات الوطنية في مواجهة المنافسة العالمية من خلال:

أولاً: تسريع التّحرير المُتَحَكِّم فيه لقطاع الكهرباء والخفض من كلفته وتطوير الطاقات المتجددة؛

ثانياً: تعزيز قطاع اللوجستيك لرفع التنافسية وتشجيع توفير الوعاء العقاري الصناعي؛

ثالثاً: مواصلة إصلاح النظام الجبائي: بتنزيل القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، الذي يركز على أشغال المناظرة الوطنية حول الجبايات لسنة 2019، وفي هذا الإطار أعطى مشروع قانون المالية لسنة 2023 إشارات واضحة تميّز بالتزام الحكومة بوعودها في هذا الصدد، بحيث بلغت الميزانية المُخصَّصة للاستثمار 300 مليار درهم، بزيادة 55 مليار درهم عن سنة 2022؛

رابعاً: تحسين شروط ولوج المقاولات المتوسطة والصغيرة جدا للتمويل. وفي هذا الإطار فإننا نُؤكد على أهمية الدور الفاعل للقطاع البنكي في هذا المجال، والذي نأمل منه وضع آليات مُبتكَرة للتمويل تكون سهّلة الولوج، وأن يُساهم هذا القطاع في مواكبة المستثمرين والمقاولين من أجل إنجاح هذا الميثاق؛

خامساً: التسريع بالتنزيل الفعلي لمشروع القانون رقم 69.21 المتعلق بأجال الأداء؛

سادساً: الإسراع في إصلاح منظومة الصفقات العمومية.

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع القانون-الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق للاستثمار.

وأود في البداية، أن أشيد بالأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية خلال مختلف مراحل دراسة هذا القانون الإطار، وهي الأجواء التي كانت موسومة باستحضار أهمية وقيمة مشروع القانون-الإطار، روح المسؤولية، والتعاطي الإيجابي مع مضامين النص، والرغبة في الإسراع في إخرجه.

السيد الرئيس،

إن هذا القانون الإطار يحظى بأهمية بالغة باعتباره ورشٌ إصلاحي كبير، وإطار مرجعي يُحدّد التوجّهات العامة والإصلاحات الأساسية للدولة في مجال الاستثمار.

كما أنه يأتي في سياق إصلاحي مُوطّر بالتوجهات الملكية السامية الرامية إلى تعزيز الاستثمار، إصلاح الإدارة ودعم المقاول، كان آخرها الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، والذي زاهن على تشجيع الاستثمار المُنتج، والأهداف كانت واضحة وهي تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، وخلق 500 ألف منصب شغل في الفترة بين 2022 و2026.

ويأتي أيضاً مُعزّزاً بمجموعة من القوانين الإصلاحية الداعمة لخطة تشجيع الاستثمار وتقوية الاقتصاد الوطني وتعزيز جاذبيته، وذلك على غرار:

- الميثاق الوطني للإتْمَرُكُز الإداري؛

- الإصلاح الشامل للمراكز الجهوية للاستثمار مع إعادة النظر في وصاية هذه المراكز؛

- تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية لأنها تُعْتَبَرُ أَوْلَى العَقَبَاتِ أمام تطوّر الاستثمار؛

- القانون المتعلق بالتّخْكِيم والوساطة الإتّفاقيّة.

ولأجل ذلك، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نُوّه بإسراع الحكومة بإخراج مشروع هذا القانون الإطار، بعد 65 نسخة سابقة لهذا المشروع منذ أكثر من 10 سنوات.

السيد الوزير،

على الرغم من أن المغرب، ظل يُصنّف خلال العشر سنوات الأخيرة ضمن أكثر مُعدّلات الاستثمار ارتفاعاً، بِمُعدّل 30 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، مُقابل 20 بالمائة كمتوسّط عالمي، إلا أن أثره على التنمية ظل مُحدود الفاعليّة، لا سيما فيما يخص إحداث مناصب الشغل.

الاجتماعي تستجيب لمنظور الحركة النقابية وانتظارات الطبقة العاملة وتساهم في التزليل الأسلم لمعالم الدولة الاجتماعية.

إن الاتحاد المغربي للشغل المنظمة النقابية التاريخية التي تؤمن بفضيلة الحوار الاجتماعي، وتعتبره مؤسسة إطار لتجنب الهزات الاجتماعية ومدخلا لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلاع الاقتصادي وفضاء رئيسيا لتدقيق الآليات الكفيلة بتنصيب أسس العدالة الاجتماعية، قد انخرط بقوته الاقتراحية وبتراكم تجاربه على مدى 70 سنة وبكل جدية ومسؤولية وروح وطنية في جولات الحوار الاجتماعي التي توجت باتفاق 30 أبريل 2022.

حيث سجلنا إبانه بارتياح، متفهمين الإكراهات ومستحضرين السياق الوطني والدولي نتائجه التي تجلت في الزيادة في الحد الأدنى للأجور بنسبة 5% في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة و10% في القطاع الفلاحي، وزيادة الحد الأدنى للأجور في الوظيفة العمومية إلى 3500 درهم، وإلغاء شرط استيفاء 3240 يوم للاستفادة من المعاش الذي كان يحرم آلاف المتقاعدين المنخرطين في الضمان الاجتماعي كما نص ذات الاتفاق على الالتزام بصون الحريات النقابية، وفتح الحوارات القطاعية ورفع معاشات التقاعد بنسبة 5% الراكدة منذ سنة 2006، والالتزام الحكومي بالزيادة العامة في الأجور، وبتخفيض العبء الضريبي على الأجراء.

وقد سجل الاتحاد المغربي للشغل بارتياح واطمئنان كل هذه الالتزامات الحكومية وانخرط بتفانيه المعهود وجدته في عدة أورشاهم التغطية الاجتماعية والقوانين الاجتماعية، إلا أن الحوار الاجتماعي كما سطرناه جميعا يعرف تعثرات وإخفاقات في العديد من القطاعات المهنية، بل حتى على الصعيد الوطني.

ففي ثاني مشروع مالي لحكومتمكم الموقرة ها هي وزارة المالية تغل بالالتزام بتخفيض الضريبة على الأجر، وبتطبيق توصيات المناظرة الوطنية للجبايات، غير أخذة بمقترحات الاتحاد المغربي للشغل في هذا الباب، والتي تكتسي طابعا عمليا قابلا للتنفيذ من قبيل تخفيض النسب، ورفع من الحد الأدنى للإعفاء، حيث نسبة 38% المطبقة حاليا مجحفة في حق الأجراء، وهي الأعلى في حوض البحر الأبيض المتوسط، وإقرار إنصاف بين الضريبة على الأجر والضريبة على الدخل التي يتحملها فيها الأجراء 74%.

وبنفس خيبة الأمل، ها هي وزارة المالية وبعد تفعيل الزيادة في المعاشات بنسبة 5% بأثر رجعي من فاتح يناير 2020، عبر تأويل خاطئ لقرارات المجلس الإداري لصندوق الضمان الاجتماعي، تقصي فئة المتقاعدين المحالين على التقاعد بعد فاتح يناير 2020.

وفي نفس السياق، إننا لا نفهم تعنت إدارات قطاعات مهنية في فتح الحوار القطاعي غير مكترثة بتوجهات الحكومة ولا بتأثير ذلك على الاستقرار الاجتماعي نظير ما يقع بالشركة الوطنية للطرق السيارة،

السيد الوزير،

إن الاتحاد العام لمقاولات المغرب يُثَمِّنُ عاليا مضامين هذا الميثاق، وتُثَمِّنُ الوزارة على التَّزليل السريع لهذا الورش الاستراتيجي. وهذه إشارة قوية للهُبُوض بالاستثمار في القطاع الخاص وفق التوجهات الملكية السامية.

واعتبارا لكل ما سالف، فإننا سَنُصَوِّتُ على مشروع قانون الإطار بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله.

IX- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية أتوجه إليكم باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، المنظمة النقابية الوطنية المتجذرة، التي تدافع عن حقوق الطبقة العاملة المغربية وعموم الفئات الشعبية، لأعبر لكم أننا نسجل بارتياح تخصيص هذه الجلسة العامة الشهرية الدستورية لمحور "الحوار الاجتماعي، كآلية لتحقيق التنمية ومدخلا لتكريس العدالة الاجتماعية ذلك المحور الذي لطالما خصه صاحب الجلالة باهتمام كبير في العديد من خطاباته السامية، كما تعتمده الموثائق الدولية، وتنص عليها اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

وهو موضوع ذو راهنية وأهمية بالغة في السياق الاقتصادي والاجتماعي الدقيق الذي تعيشه بلادنا نتيجة تعاقب الأزمات وارتفاع ملهب للأسعار، سياق يتسم باتساع رقعة الفقر واستنزاف القدرة الشرائية وبالإنهالك الضريبي للطبقة العاملة وباستفحال البطالة والهشاشة في العمل، وتغول الاقتصاد غير المهيكل وصعوبة الولوج إلى الخدمات الاجتماعية، وضعف التغطية الاجتماعية...

وهي قضايا حارقة تندر باحتقانات اجتماعية واردة لا يمكن تفاديها إلا بحوار اجتماعي جاد ومسؤول ومفضي إلى نتائج ملموسة.

فلا معنى لحوار اجتماعي لا تستجيب من خلاله الحكومة لأدنى مطالب الحركة النقابية، ولا معنى لحوار اجتماعي لا يتم تنزيل وأجراءة اتفاقاته.

ولا معنى لحوار اجتماعي لا يتم من خلاله إشراك الحركة النقابية في كل القضايا كمشروع قانون المالية والاختيارات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى والمصيرية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

غداة تقلدكم رئاسة الحكومة عبرتم في أول لقاء لكم مع الاتحاد المغربي للشغل عن صادق عزمكم مأسسة منظومة حقيقة للحوار

والاحتكار عوائق للاستثمار وجب القطع معهم وإلا فإننا سنظل نعيد إنتاج خطاب للاستهلاك.

وفي هذا السياق، مداخل أخرى جوهرية في موضوع الاستثمار هي الإصلاح الشمولي للمنظومة التشريعية بما يضمن التوازن بين الحقوق والواجبات وصيانة الحقوق التشغيلية وسن قانون إطار لمأسسة الحوار الاجتماعي يكون بديلا لميثاق مأسسة الحوار الاجتماعي لاتفاق 30 أبريل.

إن الاستثمار أمام تحديات عديدة تستدعي توفير مقومات ربح هذا الرهان الوطني، وهو الرهان الذي لا يستقيم بدون رهان المواطنة، وذلك من أجل إحداث مناصب شغل قارة والعدالة المجالية في جذب الاستثمارات والتركيز على القطاعات ذات الأولوية وذات نجاعة ومردودية، وأخيرا تبسيط المساطر الإدارية.

XI- مداخل مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا يخفى على علمكم، السيد الرئيس، أن مشروع القانون - الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار جاء تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، الواردة في خطاب جلالتة، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، الداعية إلى وضع "ميثاق جديد ومحفز للاستثمار" في أسرع وقت ممكن. هذا المشروع الذي يهدف بالأساس إلى "بلوغ الاستثمار الخاص ثلثي الاستثمار الإجمالي في أفق 2035، وفقا لمضامين النموذج التنموي الجديد"، حيث أنه من أهم مرتكزات هذا المشروع:

✓ إحداث مناصب شغل قارة؛

✓ تقليص الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة في جذب الاستثمارات؛

✓ توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الأولوية ومهن المستقبل؛

✓ تحسين مناخ الأعمال وتسهيل عملية الاستثمار؛

✓ تعزيز جاذبية المملكة من أجل جعلها قطبا قاريا ودوليا للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

✓ تشجيع الصادرات وتواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي؛

✓ تشجيع تعويض الواردات بالإنتاج المحلي.

فمن خلال الاطلاع على بنود مشروع القانون-الإطار 03.22، يتضح أنه يروم إلى وضع إطار قانوني متكامل، مع ما يترتب عن ذلك من وضع

بالرغم من مراسلات الاتحاد المغربي للشغل، ومن الاتفاق الإطار بين الإدارة ووزارة الداخلية ووزارة التجهيز ومنظمتنا بصفتها الممثل الأوسع للعاملين بهذا القطاع ها هو المدير العام للشركة يتعالى ويضرب بعرض الحائط كل التوجيهات ذات الصلة.

أما فيما يهم الحوار القطاعي بالتعليم، فبعد أن كان التعليم حاملا للمشعل ورائدا يحتذى به، للأسف اليوم يعيش الانحسار فكما تعلمون السيد رئيس الحكومة المحترم، لقد واصل الاتحاد المغربي للشغل الحوار بقطاع التعليم بالنفس الإيجابي ذاته، وبنفس الإرادة الوطنية الصادقة التي تميزنا بها في الحوار المركزي الذي توج مركزيا بتوقيع اتفاق وميثاق الاجتماعيين، إلا أن التعامل باستخفاف مع المطالب العادلة لنساء ورجال التعليم، أي مطالب القضية التي ترتب من حيث الأولويات الوطنية في المرتبة الثانية بعد الوحدة الترابية، والسعي لرهن مصير الحوار القطاعي بقضايا تتعلق بالحوار المركزي كالرفع من سن تقاعد نساء ورجال التعليم إلى 65 سنة.. ما جعل صبر الحركة النقابية ينفذ وحبل الثقة يكاد ينقطع. فكيف يمكن للحكومة أن تعمل على تنزيل خارطة الطريق في غياب تحفيز نساء ورجال التعليم وإحساسهم بالغبن؟

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الملفات الاجتماعية العالقة لا يمكن حلها إلا بتضافر جهود الأطراف الثلاثة في إطار حوار اجتماعي حقيقي يفضي إلى نتائج فعلية، ويستجيب لانتظارات الطبقة العاملة المغربية.

إن السياق الاجتماعي الحالي يفرض لزاما تعاطي الحكومة بكل مسؤولية مع المطالب المشروعة والملحة للحركة النقابية والعمل على التنزيل السليم لميثاق الحوار الاجتماعي، تفاديا للاحتقان الاجتماعي وضمانا لربح رهان التحديات المطروحة على بلادنا ولإنجاح الأوراش الكبرى.

وستجدون الاتحاد المغربي للشغل، كما عهدتموه، في الموعد قوة اقتراحية نوعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

X- مداخل مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

إن الاستثمار ليس موضوعا معزولا يتم مقارنته من منظور واحد، فهو في صلب إشكال الإصلاح الشامل الذي تحتاجه بلادنا من أجل تنمية مستدامة، ويستدعي مداخل متعددة ومرتبطة عضويا غير قابلة للتجزئ، فالاستثمار يتطلب شرط الجاذبية وشرط التشجيع لخوض المبادرات، كما شرط الإصلاح المؤسساتي الرامي إلى تكريس الحكامة الجيدة والشفافية والمراقبة والمحاسبة وتكريس سلطة الحق والقانون، ولا أحد يعلو فوقهما لخلق مناخ الأعمال السليم المطمئن للمستثمرين، يتخلص من البيروقراطية السائدة في هياكل الإدارة، فالفساد والريع

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة العدالة الاجتماعية في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، ونستغل هذه المناسبة لتهنئة السيد الوزير والحكومة على هذه المبادرة التشريعية وفي نفس الوقت نؤكد على حجم المسؤولية التاريخية الجسيمة للسيد الوزير من منطلق التكليف الجديد في ضوء الهندسة الحكومية التي على أساسها تم إحداث وزارة مكلّفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية على اعتبار أن إنجاح ورش إصلاح منظومة الاستثمار لن يتأتى إلا من خلال ضمان التقائية وانسجام تدخلات مختلف الفاعلين في هذا المجال.

ولابد من الإشادة بالاستناد في إعداد مشروع القانون-الإطار إلى المرجعية المتعلقة بالخطب الملكية السامية خاصة ما ورد في الخطاب الذي وجهه جلالتة بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية الحادية عشرة، كما تم تضمينها في ديباجة مشروع القانون-الإطار، حيث دعا فيه إلى الإسراع في وضع "ميثاق جديد ومحفز للاستثمار"، مع ضرورة الحرص على المزيد من التناسق والتكامل والانسجام بين السياسات العمومية، ومتابعة تنفيذها.

وندعو في هذا الإطار إلى استحضار التوجهات الملكية السامية الأخرى المتعلقة بهذا الموضوع منها ما جاء في الخطاب الذي وجهه جلالة الملك نصره الله بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، حيث دعا جلالتة إلى تحقيق نقلة نوعية في مجال النهوض بالاستثمار المنتج كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة؛ لأنها توفر فرص الشغل للشباب، وموارد التمويل لمختلف البرامج الاجتماعية والتنمية.

لا يسعنا ونحن نستمع إلى مداخلة مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية سواء في هذه الجلسة التشريعية العامة أو خلال دراسة مشروع القانون-الإطار باللجنة أو بالإطلاع على التعديلات المقدمة في شأنه، إلا تثمين القوة الاقتراحية القوية للنهوض بالاستثمار وهو نتاج طبيعي للتنوع في الخبرة في تأليف المجلس، وإن كنا نأمل أن يتم التفاعل الإيجابي مع هذه التعديلات لإضافة بصمة المجلس على نص تشريعي على درجة كبيرة من الأهمية من هذا القبيل.

وبإطلاعنا على مضامين مشروع القانون-الإطار نجد أنه ينص على كون سياسة الدولة في مجال تنمية الاستثمار وتشجيعه تستند على مجموعة من المبادئ من قبيل حرية المبادرة والمقابلة والمنافسة الحرة والشفافية والمساواة في معاملة المستثمرين كيفما كانت جنسيتهم والحكامة الجيدة، بالإضافة إلى الأمن القانوني الذي يقتضي أن يتم إقراره بالأمن القضائي نظرا للدور المحوري لمنظومة العدالة في توفير

أنظمة لدعم الاستثمار تتضمن نظام دعم أساسي وأنظمة دعم خاصة. فالنظام الأساسي، وفق المشروع، يهدف إلى دعم مشاريع الاستثمار التي تستجيب لمعايير محددة، وتقليص الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة في مجال جذب الاستثمارات، وتنمية الاستثمارات في قطاعات الأنشطة ذات الأولوية.

أما الأنظمة الخاصة، فتروم دعم مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، والمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وتواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي.

فبالحديث مثلا عن أنظمة دعم الاستثمار، فإن المشروع نص على منحة إضافية للاستثمار، تسمى منحة ترابية، تمنح لمشاريع الاستثمار المنجزة في الأقاليم والعمالات المشار إليها في المادة 13 من هذا القانون.

كما نص على منحة إضافية للاستثمار، تسمى منحة قطاعية، تمنح لفائدة مشاريع الاستثمار المنجزة في قطاعات الأنشطة ذات الأولوية المشار إليها في المادة 14 من هذا القانون.

أما بالنسبة للامتيازات الأخرى، فحسب المادة 23 من هذا المشروع، فإن الدولة تسهر على تسهيل ولوج المستثمرين إلى عقار يمكن تعبئته بسهولة وبأسعار تنافسية، وهو الشيء الذي نعتبره شيئا إيجابيا.

السيد الرئيس،

إننا في مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، لا يسعنا إلا أن ننوه بمشروع من هذا القبيل، الذي من شأنه أن يشكل محطة تاريخية في إطار النهوض بالتنمية وتحسين وضعية البلاد، وتموقعها الاقتصادي على المستويين الإقليمي والقاري، نظرا لكونه من بين النصوص التشريعية الأساسية لتفعيل النموذج التنموي الجديد، وتوطيد دعائم اقتصاد قوي ومندمج في سلسلة القيمة العالمية ورافعة لدعم الإنتاج المحلي، ولا يمكننا إلا أن نكون إيجابيين في التعامل مع هذا المشروع، ومن أجل تسهيل إخراج هذا المشروع للوجود في أقرب وقت، لم نتقدم مجموعتنا بتعديلات في هذا الأخير، إلا أنه وجب التذكير أن النسيج المقاولاتي المغربي حسب تقرير بنك المغرب، تشكل فيه المقاولات الصغرى جدا، والصغرى نسبة 90%، والمتوسطة 8%، والكبرى 2%، وعليه فإننا ندعو إلى زيادة الاهتمام بالمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا نظرا لأهميتها في الاقتصاد الوطني.

والسلام عليكم ورحمة الله.

XII- مداخلة مجموعة العدالة الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

وفي نفس السياق، نؤكد على أن مجموعتنا ستصوت بالإيجاب على مشروع القانون-الإطار، مع السعي إلى التقدم بكل المقترحات التي ستنبثق عن هذه المناقشة والدراسة لمضامينه، ويكون من شأنها تجويد النص وتقديم القيمة المضافة لمضامينه.

والسلام عليكم ورحمة الله.

XIII- مداخلة المستشار السيد خالد السطي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية بمناسبة مناقشة مشروع القانون-إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن الحديث عن الميثاق المذكور ليس وليد اللحظة، بل يعود إلى سنة 2014، أي في عهد حكومة الأستاذ عبد الإله بنكيران.

السيد الوزير المحترم،

يحظى موضوع الاستثمار بأهمية بالغة، فقد أكد جلالة الملك، حفظه الله، في الخطاب السامي الموجه إلى الأمة بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثانية من الولاية الحالية على رهان بلادنا على الاستثمار المنتج "كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق انخراط المغرب في القطاعات الواعدة؛ لأنها توفر فرص الشغل للشباب، وموارد التمويل المختلف البرامج الاجتماعية والتنمية".

ومن هذا المنطلق، انخرطنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في دراسة هذا النص المهم، غير أننا تفاجئنا مع الأسف برفض الحكومة التفاعل مع التعديلات المقدمة من طرف السيدات والسادة المستشارين علما أن المشرع الدستوري راعى في تركيبة المجلس تمثيل مختلف المتدخلين من مهنيين ونقابات وممثلين عن الجماعات الترابية.

وبناء عليه، ندعو في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين إلى:

1. ضرورة إخراج قانون الإضراب بما يضمن معادلة تأمين الحق في الإضراب كحق دستوري وضمن حرية العمل، وللإشارة، فالمغرب تأخر كثيرا في إخراج هذا القانون الذي يسأل عنه المستثمر خصوصا الأجنبي الذي قد يعود أدراجه مع استثماراته؛
2. إخراج قانون النقابات المهنية بما يضمن الديمقراطية والمحاسبة وتنظيم الحقل النقابي، وبالمناسبة فالإتحاد الوطني للشغل بالمغرب يطالب منذ 2005 بإصدار قانون النقابات على غرار قانون الأحزاب؛

البيئة الآمنة للاستثمار والرفع من جاذبية مناخ الأعمال، حيث تعمل أغلب الدول على ترسيخ استقلال السلطة القضائية، والرفع من نجاعة أداء منظومة العدالة حتى تواكب متطلبات المرحلة، وتوطد الأمن القضائي في جميع تجلياته، كما عملت على تحديث منظوماتها القانونية في مجال قانون الأعمال وحماية الاستثمار بشكل ساهم في تحقيق الأمن القانوني.

السيد الرئيس المحترم،

وإن كنا ننوه بأهمية المقترحات الجديدة التي يتضمنها مشروع القانون الإطار، إلا أن تحقيق النقلة النوعية في مجال الاستثمار تحتاج اتخاذ تدابير إجرائية موازية أهمها ما دعا إليه جلالته في خطابه منها معالجة العراقيل التي يصطدم بها المستثمرون والمتعلقة خاصة بتعدد المساطر الإدارية وما يتعلق بفعالية ونجاعة الأدوار التي يلعبها المراكز الجهوية للاستثمار وتخويلها الإشراف الشامل على عملية الاستثمار في كل المراحل بالإضافة إلى مواكبة وتأطير حاملي المشاريع.

ونتمن في هذا الإطار:

- ✓ نقل الوصاية على هذه المراكز إلى الوزارة المكلفة بالاستثمار والاتقائية وتقييم السياسات العمومية؛
- ✓ تعزيز قواعد المنافسة الحرة والشريفة؛
- ✓ ضمان الاتقائية والتكامل بين جميع المتدخلين في عملية تحفيز وتبعية إنجاز الاستثمارات على المستوى الترابي والمركزي مما يقتضي تفعيل الكامل لميثاق اللاتمركز الإداري؛
- ✓ تسهيل الولوج إلى الموارد المالية الضرورية مما يقتضي الانخراط الكامل للأبنك ومختلف المؤسسات المالية في دعم حاملي المشاريع؛
- ✓ تعبئة الوعاء العقاري المطلوب ونؤكد في هذا الإطار على الدور الذي يمكن أن تلعبه أراضي الجماعات السلالية في تحفيز الاستثمار؛
- ✓ العمل على تحسين مناخ الأعمال لجلب مزيد من الاستثمارات الأجنبية؛
- ✓ إيلاء عناية خاصة بالمبادرات الاستثمارية للجالية المغربية المقيمة بالخارج؛
- ✓ تفعيل آليات التحكيم والوساطة.

وفي الأخير، لا يسعنا إلا أن ننوه مرة أخرى بهذه المبادرة التشريعية، وندعو إلى حسن التكيف مع المقترحات الجديدة الواردة ضمن هذا الميثاق المتعلقة بمشروع القانون-الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، لأننا نعتبر أن حسن التعامل مع مقترحاته وحسن تنفيذها وتأويلها في ضوء روح وجوهر مقترحاته، هو كفيلا بتشجيع وتنمية الاستثمار ببلادنا وجعله رافعة قوية في التنمية.

9. المساواة في التعامل مع المرتفقين والشفافية في العمل؛
10. تعزيز كفاءات الموارد البشرية لمواكبة متطلبات الاستثمار وتنمية الرأسمال البشري؛
11. الحرص على انخراط القطاع البنكي في تمويل المشاريع؛
12. ضمان نجاعة المشاريع الاستثمارية عبر النهوض بأشغال البحث العلمي والابتكار والتطوير؛
13. ضرورة تكوين مقاولاتي للمواطن قبل شروعه في الاستثمار. ولتحقيق ذلك لابد من إصلاح منظومة التعليم والتركيز على التكوين التخصصي وربط الدعم والتحفيز الضريبي بعقدة ومجموعة من الأهداف كبرنامج التشغيل والاستثمار؛
14. الاستفادة من تجارب الدول الأعضاء الناجحة وذات نتائج إيجابية من أجل تطوير التدابير المتعلقة بالتنمية المستدامة. وفي الختام، نؤكد في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين على تصويتنا بالإيجاب على مشروع القانون-إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار.
- والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
3. إصلاح القضاء، العدل لأنه لا تنمية بدون عدالة حقيقية، والمستثمر في حاجة إلى إنصافه في حالة لجوئه للقضاء، مع تمكين هذا الجهاز بكل الوسائل والإمكانيات المادية والمعنوية واللوجستيكية لأداء مهامه؛
4. التكوين الحقيقي للمكلفين بملف الاستثمار وتقريب الإدارة وتيسير الإجراءات الشبكات الوحيد مثلًا..؛
5. تبسيط المساطر من خلال تقليص عدد النصوص القانونية؛
6. عدم تسييس مشروع ميثاق الاستثمار والعمل على تحويل الموافقة على هاته المشاريع من لجنة مركزية إلى لجنة على مستوى الأقاليم؛
7. ضرورة تسريع ورش الإصلاحات الهادفة إلى تسهيل فعل الاستثمار والفعل المقاولاتي، مع إعطاء الأولوية لتبسيط الإجراءات ورقمتها، واللاتمركز الإداري، خاصة فيما يتعلق بوثائق التعمير والرخص ذات الصلة، والوعاء العقاري، والتمويل والوصول إلى الطلبات العمومية؛
8. الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الإنصاف الترابي في توزيع الاستثمارات وتحقيق تنمية عادلة ومتوازنة؛